

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
مدرسة الدكتوراه في السياسة والقانون



الموضوع

أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر

(1967-2012)

رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

من إعداد الطالب: محمد السعيد بن غنيمة إشراف الأستاذة: د. فضيلة عكاش

أعضاء اللجنة:

أ.د. تاجر محمد... أستاذ التعليم العالي... جامعة مولود معمري تيزي وزو... رئيسا

د. عكاش فضيلة... أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري تيزي وزو... مشرفة ومقررة

أ.د. قوي بوحنية... أستاذ التعليم العالي... جامعة قاصدي مرباح ورقلة... ممتحنا

السنة الجامعية

2015/2014

الإهداء

الى الغالية قرة عيني والدتي اطال الله بعمرها
الى روح والدي رحمه الله عليه
الى الاب والصديق الاخ العزيز..... عالزدين
الى عائلتي اخوتي
رضوان زوجة اخي اخوالي وابنائهم
الى استاذي وقدوتيالدكتور بوحنية قوي
الى اصدقائي..... ايوب ياسين مولاي ادريس....محمد
وسليم..... عبد الرحمان وبشير وسمير..... ناصر
واسماعيل سعيد..... سارة وصليحة ورشا...وعبد
النور بن نجمةرحمة الله عليه
الى عائلتي الكبيرة.... كل اعضاء الجمعية الوطنية
للشباب الجزائري اللثقف بجميع انحاء الوطن
الى كل اساتذتي الدين درسوني وكل من علمني حرفا
الى كل المخلصين بوطننا الحبيب.

اليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي ولكم محبتي وتقديري

محمد السعيد بن غنيمة

شكر وامتنان

أقدم بالشكر الجزيل للاستاذه الدكتور
عكاش فضيلة التي تفضلت بقبولها الاشراف
على هذا العمل وعلى الجهد المبذول في تصحيح
وتقويم الدراسة.

كما اتقدم بالشكر للاستاذ الدكتور بوحنية قوي
والاستاذ الدكتور تاجر محمد أعضاء لجنة المناقشة.

والشكر موصول لأستاذة جامعة قاصدي مرباح وجامعة
زيان عاشور بالجلفة الدين ساهموا في انجاز الدراسة
الميدانية .

محمد السعيد بن غنيمة

المقدمة العامة:

تولي الكثير من الدول في السنوات الأخيرة اهتماما بالغاً لقطاع التعليم العالي لما له من انعكاسات مباشرة على تطور اقتصادياتها، حيث تعتبره الكثير من الدول من ضمن القطاعات الإستراتيجية وترصد له ميزانيات ضخمة، فالعالم اليوم يشهد تنافسا حادا في جميع المجالات وعلى رأسها المجال الاقتصادي الذي أصبح حاليا يعتمد على التقنيات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة والابتكارات التي تدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد معولم، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى توفير اليد العاملة الفنية والمؤهلة وتدعيم البحوث العلمية والتي هي من ضمن مخرجات مؤسسات التعليم العالي.

إن الاستثمار في الرأسمال البشري هو الاستثمار الذي يصنع الفارق الآن لذلك اهتمت الدول المتقدمة بتوفير اليد العاملة الفنية والخبراء لتأطير مختلف القطاعات الاقتصادية، وهي المهمة التي أوكلت لمؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث التي توظف وتكون هذه اليد العاملة بحيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تتفاعل مع المحيط الاقتصادي لتتلاءم مع أولويات التنمية الاقتصادية بهذه الدول فالمنتبع اليوم لمخرجات التعليم العالي وخاصة على صعيد البحث العلمي يلحظ أن هناك تصاعدا غير مسبوق في التوجه نحو التركيز على بحوث التنمية وكيفية تطوير الاقتصاد بشكل دائم ومتجدد.

ونجد أن الدول العربية التي تحاول أن تنهض باقتصادها والالتحاق بركب الدول المتقدمة تسعى منذ منتصف القرن الماضي إلى تطبيق العديد من النماذج التنموية للالتحاق بركب الدول الصاعدة، حيث نجد أن الدول العربية أدركت أن هناك علاقة تلازمية بين تطور قطاع التعليم العالي وتحقيق التنمية الاقتصادية فعملت على النهوض بمؤسسات التعليم العالي وإصلاح مناهج التعليم الجامعية وهذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة مثل الدول المتقدمة .

والجزائر ليست استثناء فهي الأخرى ومنذ الاستقلال تسعى لنهوض باقتصادها وقامت بتبني بعض النماذج التنموية وخاصة في مطلع سبعينيات القرن الماضي في ظل الخيار الاشتراكي للتنمية ومع بداية التسعينات في إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي وقد أولت الجزائر اهتماما خاصا لقطاع التعليم العالي الذي ترصد له ميزانيات معتبرة خاصة في السنوات الأخيرة مع ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاش موارد الدولة الريعية الأمر الذي انعكس على القطاع حيث شهدت مؤسسات التعليم العالي تطورا ملحوظا خاصة من الناحية الكمية ، حيث أصبحت الجامعات والمعاهد والمدارس العليا موجودة في معظم مناطق الوطن وفاق عدد الطلبة المليون وثلاثمائة ألف طالب مع بداية سنة 2012.

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يتبين لنا أن قطاع التعليم العالي أصبح الركيزة الأساسية لأي اقتصاد ولا يمكننا أن نتصور اليوم اقتصادا متطورا ومزدهرا دون أن يكون هناك أيضا مؤسسات جامعية ومعاهد تدعم هذا الاقتصاد، سواء باليد الفنية أو بالابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والتي أصبحت تتطور في كل لحظة وبوتيرة سريعة جدا في ظل ثورة النفاثة الفائقة التطور التي يتميز بها العصر الحالي .

كما سنتسلط الضوء على مدى فاعلية مؤسسات التعليم العالي وخاصة في ظل الإنفاق الكبير الذي يشهده هذا القطاع والميزانية الكبيرة المخصصة له وهنا تتجلى أهمية هذه الدراسة التي ستسمح لنا بتقييم مردودية هذا القطاع الهام في التنمية الوطنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مجموعة من النقاط أهمها:

01-دراسة مدى فاعلية سياسات التعليم العالي وقدرتها على الدفع بعجلة التنمية.

02-تقييم الإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي وخاصة في مناهج التدريس مثل نظام ل م د ومدى تحقيقها لأهدافها التنموية وتحليل المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

03-البحث في العلاقة الموجودة ما بين مؤسسات التعليم العالي ومختلف المؤسسات الاقتصادية.

04-تقييم مردودية القطاع في ظل تزايد الإنفاق العمومي عليه والوقوف عند ايجابيات وسلبات احتكار الدولة لهذا القطاع.

مبررات اختيار الموضوع:

قد جاء اختيار الباحث لهذا الموضوع وفقا لمبررات موضوعية وأخرى ذاتية على النحو التالي:

(أ) المبررات الموضوعية:

تتمثل أهم الأسباب الموضوعية في اختيار الباحث لموضوع أثر الإنفاق العمومي على التعليم العالي وذلك من أجل تسليط الضوء على موضوع أصبح مهما جدا ويمثل قطاعا استراتيجيا في العديد من الدول وهو الاهتمام بتطوير قطاع التعليم العالي الذي أصبح الدافع الأساسي للتنمية في عصرنا الحالي، لذا حاولنا أن نعرف السياسات المتبعة في الجزائر لتطوير هذا القطاع خاصة في ظل الوفرة المالية التي تشهدها منذ مطلع الألفية الثالثة.

(ب) المبررات الذاتية:

أما عن المبررات الذاتية في كون الباحث مهتم بدراسة المواضيع المتعلقة بسياسات التعليم ورغبة الباحث في معرفة الأسباب التي تجعل الاقتصاد الوطني يتقدم وجعله في وضع تنافسي مع الدول الأخرى وهذا بالاعتماد على اقتصاديات التعليم وتطوير مختلف مؤسسات التعليم العالي .

إشكالية الدراسة:

خاضت الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم العديد من التجارب لنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية وهذا ما نلمسه من خلال النماذج والسياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم، وكما أسلفنا الذكر أن الدول المتقدمة أحرزت التقدم باعتمادها على تطويرها لقطاع التعليم العالي والإنفاق عليه بشكل كبير وقد قامت الجزائر بإدخال العديد من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي سعيا منها للنهوض بالاقتصاد الوطني لذا قمنا بالتركيز في الإشكالية على إصلاحات التعليم العالي والموارد المخصصة له فالإنفاق على التعليم العالي في ارتفاع مستمر منذ الاستقلال وازداد أكثر مع ارتفاع أسعار المحروقات منذ سنة 2000 ، فهو استثمار حقيقي في الرأس المال البشري وله صلة مباشرة بالتنمية، فالمخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر (منذ 2001) ورصدت لها أغلفة مالية كبيرة وكان للتعليم العالي نصيب بها تزامنت مع إصلاحات جذرية في قطاع التعليم العالي في عالم أصبح يعتمد على المعرفة في كل مجالاته ،وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية :

هل إصلاح التعليم العالي والإنفاق عليه بشكل كبير يدخل في إستراتيجية تنموية حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني أم أنه خاضع لاعتبارات سياسية فقط؟

ونقصد-بالاعتبارات السياسية- هل إصلاح التعليم العالي والإنفاق عليه هو نتاج قرارات سياسية بحتة الهدف منها توزيع الريع فقط مثلما تم في القطاعات الأخرى وضمان الاستقرار في قطاع يتميز بالحركية الدائمة (طلبة وأساتذة) دون الأخذ بعين الاعتبار لأبعاد هذا الإصلاح اجتماعيا واقتصاديا.

ونطرح أسئلة فرعية مفادها:

01- ما هو واقع التعليم العالي في الجزائر؟

02- ما هي أهم الإصلاحات التي تم إدراجها على السياسة التعليمية الجامعية بالجزائر ؟

03- هل التطور الكمي الذي تشهده مختلف مؤسسات التعليم العالي يرافقه تطور نوعي يستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية؟

حدود الدراسة:

أ) الحدود المكانية : يقتصر موضوع الدراسة على دراسة قطاع التعليم العالي بالجزائر مع التطرق للإستراتيجية التنموية التي من خلالها تسعى للنهوض باقتصادها .

ب) الحدود الزمنية : عمر الجزائر المستقلة لا يتجاوز 55 سنة بعد، إلا أنها قامت بالعديد من التجارب للنهوض بالاقتصاد الوطني وخاصة في السبعينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، وصولا إلى العشرية الأخيرة التي عرفت ارتفاع أسعار المحروقات لذا سنحاول تتبع العملية التنموية مع التركيز على برامج التنمية ومدى إشراك مؤسسات التعليم العالي في هذه العملية وخاصة في العشر سنوات الأخيرة التي عرفت إدخال العديد من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي وارتفاع الإنفاق عليه.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:

تزايد الإنفاق على التعليم العالي ناتج عن تزايد إيرادات الدولة وتضاعف عدد الطلبة منذ بداية الألفية وليس نتاجا لاستراتيجية تنموية متعددة الأبعاد تركز على تطوير القطاع وتكييفه مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

ونضع الفرضيات الفرعية التالية:

01- يشهد قطاع التعليم العالي تطورا في الكم ولكن لا يوجد تطور في النوع مما أثر على مخرجات العملية التعليمية لقطاع التعليم العالي وبالتالي لم تنجح الإصلاحات في تصحيح أهم الإختلالات الموجودة بالتعليم العالي.

02- العلاقة ما بين مختلف مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية ضعيفة وتنسم بالغموض في ظل احتكار الدولة لقطاع التعليم العالي.

03- الاستعانة باليد الفنية الأجنبية في مختلف المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة ساهم في عزلة الجامعة الجزائرية عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

منهجية الدراسة:

تقتضي دراسة هذا البحث الاستعانة بالعديد من المناهج والأدوات العلمية للإلمام بمختلف الجوانب التي تتطلبها الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات: المنهج التاريخي: الذي يساعدنا في تتبع مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث أن المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصورا للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها وهذا ما يساعدنا في فهم التجارب السابقة التي خاضتها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية وصولا للسياسة أو الإستراتيجية المتبعة حاليا.

المنهج التحليلي: لأنه يساعدنا في دراسة موضوع التنمية الاقتصادية وتحليلها كما يساعدنا على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بقطاع التعليم العالي وتقييم مختلف الإصلاحات التي شهدتها هذا القطاع منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2012.

الاطار النظري:

الاقتراب النسقي: يفيدنا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي وهذا بفهم كيف توضع السياسة التنموية وما هي الفواعل التي تصنعها ويسمح بتقييم سياسة التعليم العالي ومدى مساهمتها في الإستراتيجية التنموية.

الاقتراب المؤسسي: لشرح وفهم التأثير المتبادل ما بين مختلف مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن الاقتراب المؤسسي يرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية وبالتالي يساعدنا على الفهم مدى تأثير مؤسسات التعليم العلي وفي مقدمتها الجامعة على الإستراتيجية التنموية.

أدوات البحث: تقتضي دراستنا هذه الاستعانة ببعض أدوات البحث ومنها المقابلة مع المسؤولين عن قطاع التعليم العالي والقطاعات الأخرى التي تساهم في وضع الإستراتيجية التنموية والاستعانة بالاستبيان لمعرفة مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية .

الاستبيان: الذي يعد من أهم الأدوات المفيدة للوصول إلى الحقائق والتعرف أكثر على اتجاهات المبحوثين محل الدراسة، حيث قمنا بالاعتماد على الاستمارة التي تم وضع بنودها وفقا للمشاكل التي تعاني منها الجامعة ،و تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين عرض الاستمارة على محكمين و الاختبار الميداني بتوزيعها لمرتين ،و يتكون الاستبيان من ثلاث محاور رئيسية(مسألة التأطير وتزايد عدد الطلبة، مسألة المناهج الدراسية، مسألة التمويل ومردودية الإنفاق) العام سننتظر فيها لأهم الإختلالات الموجودة بقطاع التعليم العالي.

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في عمداء الكليات و مدراء مخابر البحث لكل جامعة قاصدي مباح بورقلة التي تحتوى على 10كليات و2معاهدو31 مخبر بحث معتمد، وجامعة زيان عاشور بالجلفة التي تحتوى على 6 كليات ومعهد و12 مخبر بحث.

وقد تم اختيار عمداء الكليات ومدراء مخابر البحث لما لهم من اطلاع على عملية الإنفاق وإشرافهم عليها على مستوى مؤسساتهم وكذلك هم أساتذة ومطلعين على مشاكل الجامعة ويشرفون على تطبيق الإصلاحات بها .

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم العالي أو السياسة التعليمية بصفة عامة لكن لم نجد من بين هذه الدراسات من تناولت اثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1- فيصل بوطيبة :العائد من التعليم العالي في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الدكتور في الاقتصاد تحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، السنة الجامعية 2010/2009.

حيث تطرق الباحث للعوائد التي يحققها التعليم العالي على الأفراد والمجتمع.

2- حمزة مرادسي: دور وجود التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- تحت إشراف الدكتور لخضر ديلمي مذكرة ماجستير في علوم التسيير.

حيث تطرق الباحث مدى جودة التعليم العالي في الجزائر وهل يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

3- زرنوح ياسمينه: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقنية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط للسنة الجامعية2005 /2006

وقد تطرقت الباحثة لمختلف استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية بما فيها الإستراتيجية التنموية في الجزائر.

4- سلمى الإمام صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 2007/1999، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري تحت إشراف الأستاذ منصور بن لرنب 2008/2007

حيث تطرقت الباحثة إلى كيفية صنع السياسة التعليمية بالجزائر والفواعل التي تساهم في صنعها مع التطرق إلى الإصلاحات الجديدة (نظام ل.م.دي) وقد ركزت على كيفية التوجه نحو هذا النظام مع مقارنته ببعض البلدان التي طبقت هذا النظام في مؤسساتها التعليمية.

5-قوي بوحنية، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي ف يظل المتغيرات الدولية: حالة الأستاذ الجامعي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تحت إشراف الأستاذ منصور بن لرنب 2007

حيث تطرق الباحث إلى واقع الموارد البشرية في الجامعة الجزائرية في ظل المتغيرات الدولية مع تسليط الضوء أيضا على الواقع الإداري لقطاع التعليم العالي .

لكن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تركز على الإنفاق العام على التعليم العالي ومردوبيته الاقتصادية والاجتماعية مدعمة بدراسة ميدانية على مستوى جامعة قاصدي مرباح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة.

تقسيم الدراسة: وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، حيث سنتناول في **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري للتعليم العالي والإنفاق العمومي ونتعرف على مدى أهميتهما مع إبراز للعلاقة بينهما وأن التعليم العالي اليوم أصبح هدفا استراتيجيا لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة، تسخر له كل الإمكانيات الضرورية من أجل أن يكون قطاعا متطورا، وهذا لإنتاجيته العالية كما سنقوم بالاستدلال على هذا بثلاث نماذج في المطلب الأخير من

الفصل الأول وهي اليابان وسنغافورة وماليزيا التي اعتمدت على التعليم العالي لتحقيق تنمية متعددة الأبعاد.

أما في **الفصل الثاني** فسننتظر إلى الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في ظل الاقتصاد الموجه وسنتناول بالتحليل والنقد التجربة التنموية التي تم إتباعها أذاك مع التركيز على مكانة التعليم العالي في هذه الفترة، وكيف نشأة وزارة التعليم العالي وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها جاءت بعد الاستقلال مباشرة حيث كانت الجزائر تواجه العديد من التحديات على مختلف الأصعدة ، لنقوم في آخر هذا الفصل الذي يمتد إلى غاية الأزمة الاقتصادية والأمنية التي تزامنت مع انهيار أسعار المحروقات حيث سنتناول وضعية التعليم العالي في هذه الفترة الصعبة .

أما **الفصل الثالث** فسننتظر إلى الإصلاحات التي تم اعتمادها مع مطلع الألفية الثالثة وقيام الدولة بزيادة الإنفاق على قطاع التعليم العالي الذي تزامن مع ارتفاع في أسعار المحروقات، لهذا سنركز في الفصل الثالث على مردودية الإنفاق على التعليم العالي وهل هذا الإنفاق يدخل في إستراتيجية تنموية واضحة أم انه مجرد توزيع للريع استفاد منه التعليم العالي مثله مثل باقي القطاعات، وسنقوم في هذا الفصل بإجراء دراسة ميدانية بجامعة قاصدي مباح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة وهذا للتعرف الحقيقي على واقع التعليم العالي في ظل زيادة الإنفاق عليه من سنة لأخرى.

الصعوبات : عند قيامنا بهذه الدراسة قد واجهنا العديد من الصعوبات وخاصة أثناء القيام بالدراسة الميدانية حيث يرفض الكثير من المبحوثين ملء استمارة الاستبيان، وهذا ما جعلنا نكرر توزيعها لأكثر من مرة وكذلك تحفظ المسؤولين سواء على مستوى وزارة التعليم العالي أو المخابر على الأرقام المتعلقة بالتمويل ، وتعتبر هذه أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذه الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

يعد العنصر البشري أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن لن يؤدي هذا العنصر دوره دون تعليم، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً¹ لذا أصبحت العديد من الدول تخصص مبالغ كبيرة من ميزانيتها لصالح التعليم وخاصة مرحلة التعليم العالي، وأصبح الإنفاق على التعليم العالي صفة أساسية تشترك فيها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وسنتعرف في هذا الفصل على الشق النظري للتعليم العالي والإنفاق العام وهذا وفقاً للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي.

المبحث الثاني: ماهية سياسات الإنفاق العمومي.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم العلي ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي:

سنتعرف في هذا المبحث على التعليم العالي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنسلط الضوء على أهمية التعليم العالي وخاصة في العصر الحالي، أما المطلب الثالث فقد قمنا بتخصيصه للاتجاهات الحديثة للتعليم العالي والتي من خلالها نتعرف على مدى تطور التعليم العالي.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي

لقد تعددت المفاهيم واختلفت حول التعليم العالي ولكن قبل التطرق لمختلف هذه المفاهيم يجدر بنا الإشارة إلى أنّ الكثير من المؤلفين والباحثين يستعملون مصطلح التعليم

1. فاطمة بودية وبن زيدان فاطمة الزهراء، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لكل من الجزائر السعودية والأردن ب استخدام معطيات بانيل) ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 12/11 مارس 2013 ص2

العالي كمصطلح مرادف للتعليم الجامعي، فالجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي فهي تمثل مجتمعاً علمياً يهتم بالبحث عن الحقيقة من أجل خدمة المجتمع وتستمد نشاطها من العنصر البشري الذي يملك كفاءات عالية للأداء الجيد من أجل تقديم الخدمات المتنوعة باستعمال العلوم والتكنولوجيا¹، ويقصد بالتعليم العالي مختلف أنواع الدراسات و التكوين، أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة².

نجد أن التعليم العالي في كثير من الأحيان يعبر عن جميع المؤسسات التي تقدم تكوين عالي بعد تلقي التعليم في الأطوار الأساسية (ابتدائي، متوسط، ثانوي، كالجامعة أو المعاهد أو المدارس العليا) أما الجامعة التي تعتبر من أبرز مؤسساته، في الكثير من الأحيان تستعمل الجامعة للإشارة لهذه المرحلة التعليمية المهمة، وهذا ما نجده في الكثير من المؤلفات والدراسات، وسنستعمل مصطلح التعليم العالي في جميع مراحل الدراسة مع التركيز على الجامعة ومراحل تطورها كمؤسسة أساسية من مؤسسات التعليم العالي.

وقد تعددت المفاهيم حيث يركز كل مفهوم على شق معين للتعليم العالي، ومن بينها نجد التعريف الذي وضع سنة 1977 من طرف 44 بلداً في الندوة التي نظمتها اليونسكو حول التعليم العالي في إفريقيا حيث عرّفوه على أنه: "التعليم العالي هو كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات كالجامعات ومعاهد التربية والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين والتي: أ. تشترط للقبول فيها أن يكون المتقدمون قد أتموا الدراسة الثانوية.

¹. أحمد زرزور: تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام "ليسانس، ماستر، دكتوراه" في ضوء تحضير الطلبة لعالم التنقل، رسالة ماجستير علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص

². Unesco, conférence mondiale sur l'enseignement supérieur (paris : déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour le 21^e siècle, visionetaction , 5-9/10/1998) .p 1. Au site web : www.unesco.org

ب. تشترط أن يكون المتقدمون إليها في عمر 18 سنة بصورة عامة .

ج. تكون المسافات الدراسية فيها مؤدية للحصول على مكافأة تحمل إسماً يشير إلى ذلك كالدرجة أو الدبلوم أو الشهادة في التعليم العالي.¹

فالملاحظ أن هذا التعريف قد ركز على المواصفات التي يتميز بها الملتحق بمؤسسات التعليم العالي وكذلك أن هذه المرحلة تتميز بكونها تتوج المتخرج منها بدبلوم يحمل درجة تشير إلى نهاية الدراسة .

فالتعليم العالي إذا هو مرحلة مميزة تقع بعد مرحلة الثانوية وهذا ما يؤكد هذا التعريف أيضاً الوارد في الجريدة الرسمية: " يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف المؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالٍ من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة.²

من خلال هذه المفاهيم المقدمة حول التعليم العالي والتي تتفق على أن الدراسة بهذه المرحلة تكون للطلبة المتميزين والذين أتموا الدراسة بالمرحلة الثانوية نستنتج أن هناك ثلاث أنماط رئيسية للتعليم العالي:

(1) **الجامعات:** وهي أكثر الأنماط انتشاراً، وتضم مجموعة من المعاهد والكليات والتي بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموماً إلى أربع سنوات، ما عدا كليات الطب والعلوم الهندسية التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة .

(2) **المداس العليا:** وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، تعني بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين أربع إلى خمسة سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة.³

¹. أحمد زرزور، مرجع سابق، ص14

². الجريدة الرسمية، العدد 24، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 4 أبريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص 05

³. بدران شب ، جمال دهشان: التجدد في التعليم الجامعي، دار البلقان، القاهرة، 2001، ص 76

(3) المعاهد والكليات: ويتم فيها التكوين لمدة تتراوح ما بين سنتين إلى أربع، وفقاً

لطبيعة التخصص وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها فبعضها

كليات متخصصة لإعداد المعلمين وبعضها الآخر متعدد التخصص.

فالتعليم العالي يجمع هذه الصفات الثلاث التي تضمن تكويناً عالياً للطالب بعد إتمامه

لدراسته بالمرحلة الثانوية فهي مرحلة من مراحل التعليم المتخصص الأكاديمي الذي يستهدف

من الحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع¹، لدى نجد أن مهمة المعهد هي توفير الفنيين

والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة في شتى المجالات، ولا تستطيع الجامعات أن توفرهم

بحيث تكوين المعاهد أكثر انسجاماً وقرباً إلى سوق العمل، فالشخص الأكثر تعليماً يكون

عمله في أداء مهنة معينة أفضل مقارنة بمن هو أقل تعليماً، وإن التحول في الطلب المهني

لقوة العمل يبين المهن التي تتطلب تعليماً أقل إلى تلك التي تتطلب تعليماً أكثر²، وهنا

نستطيع القول أن النوع الأول (الفنيين والمهنيين) تضمنه المعاهد، والنوع الثاني (الباحث)،

تضمنه الجامعة التي تكون الفرد لمدة أطول وتحصيل علمي أكثر وكلاهما من مؤسسات

التعليم العالي.

وفي الأخير يمكننا القول أن التعليم العالي يتميز أيضاً بكونه يضمن تكوين متخصص

في مجال معين وهذا عكس باقي المراحل من التعليم التي لا توفر تكوين متخصصاً وهذا ما

يجعل الدول في العصر الحالي تهتم أكثر بالتعليم العالي الذي يرتبط بالعديد من المؤسسات

الأخرى وله تأثير كبير في المجتمع، ومرتبطة بسوق العمل بتوفير التكوين المتخصص الذي

يجعل مؤسسات التعليم العالي تستجيب لاحتياجات المجتمع ومختلف المؤسسات والقطاعات

الأخرى وهذا ما سيتم إبرازه أكثر في المطلب الثاني.

¹. رفيق زراولة: تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع

التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2005، ص 98-99

². حسن خلف فليح: اقتصاديات التعليم والتخطيط، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006، ص 166

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي.

أصبحت اليوم العديد من الدول تولي اهتماماً كبيراً لتعليم العالي لما له من أهمية وتأثير على العديد من المجالات (اقتصادية، ثقافية اجتماعية....) حيث أصبح يشكل محوراً أساسياً في إحداث التنمية الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي وميزة تنافسية حقيقية يصعب اكتسابها، فالعالم يشهد تنافساً محموماً في شتى المجالات لدى تسعى كل دولة لاكتساب ميزة تنافسية يصعب تقليدها، أو اكتسابها بطريقة سهلة وهذا ما يوفره التعليم الذي يعتبر استثمار في الرأسمال البشري، فالتعليم لم يعد ينظر إليه كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، بل أصبح ينظر إليه كاستثمار يحقق عائداً اقتصادياً حيث تقوم مختلف مؤسسات التعليم بهذه المرحلة بتكوين اليد الفنية المؤهلة لمختلف الهيئات والمؤسسات وهذا حسب الدور الذي تسطره كل دولة للتعليم العالي حيث أنه في المؤتمر العالمي لمنظمة UNESCO المنعقد سنة 1998 حددت وظائف التعليم العالي وقسمتها إلى ثلاثة وظائف رئيسية وهي:

(1) **التعليم**: وهي أول وظيفة للتعليم العالي.

(2) **البحث العلمي**: حيث أصبح البحث العلمي وإنتاج المعرفة الجديدة من أهم وظائف التعليم العالي.

(3) **خدمة المجتمع**: من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتلبي مختلف إحتياجات المجتمع.¹

فهذه هي الثلاث وظائف التي حددتها منظمة UNESCO للتعليم العالي، ونجد أن العنصر الثاني وهو البحث العلمي الذي تخصص له ميزانية كبيرة في مختلف مؤسسات التعليم العالي، حيث نجد البحث العلمي له صلة مباشرة بالعديد من القطاعات الأخرى وخاصة في المجال الصناعي و التكنولوجي بحيث أنه في معظم الدول المتقدمة هناك صلة وثيقة بين مخابر البحث في مختلف الجامعات مع المؤسسات الصناعية الكبرى التي تقوم

¹. نوال نمور: كفاءة هيئة التدريس وأثارها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص32

بتطوير منتجاتها بشكل مستمر لتعزيز مكانتها في السوق سواء كانت محلية أو عالمية وهذا ما تضمنه مختلف المخابر، أما العنصر الثالث وهو خدمة المجتمع، نجد أن مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسهم الجامعة أصبحت تتأقلم مع محيطها وخاصة الاقتصادي لدى أصبحنا اليوم نتحدث عن جودة وتنافسية مؤسسات التعليم العالي وهي مفاهيم ومصطلحات تدل على التطور الدائم لهذا القطاع الاستراتيجي.

فالجامعة اليوم تقدم فرصاً ثمينة لتنمية شخصية الطالب وصقل مهاراته البحثية والعلمية، وفيها يرتبط بمصادر التعليم في المعامل والمختبرات والمكتبات كما يتصل بالمصادر الأصلية في البيئة و المزارع والمصانع وحقول الإنتاج ويستطيع الطالب من خلال الحياة الجامعية التفاعل مع أساتذته ومع زملائه، بل ويتدرب على الاعتماد على النفس وعلى طرق البحث والاستقصاء وعلى احترام الآخرين بغض النظر على مراكزهم المهنية أو الاجتماعية أو الأدبية¹، إن الجامعة لها تأثير مباشر على المجتمع فهذا الدور المهم الذي أصبحت تلعبه في مختلف المجالات أدى إلى تنويع التعليم العالي وتعدد مؤسساته في مختلف الدول ومنها الدول العربية فهي الأخرى اهتمت بهذا القطاع والذي أصبح يعتبر قطاعاً إستراتيجياً حيث نوعت في مؤسسات التعليم العالي وهذا التنوع اتخذ عدة مظاهر: تعليم حكومي/ تعليم غير حكومي، جامعات وطنية²/ جامعات أجنبية، برنامج محلية/ برامج بالشراكة مع جامعات أجنبية...

فهذا التنوع الذي نجده مردّه بالأساس إلى الرغبة في اللحاق بركب الدول المتقدمة التي اعتمدت على التعليم العالي بشكل رئيسي للنهوض بمختلف القطاعات، لكن هذا التنوع يجب أن ترافقه الجودة لكي تكون مؤسسات التعليم العالي فعالة وليست عبارة فقط عن مؤسسات

¹. أميرة عبد الرحمن وأحمد برهمي: أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي، كلية الأمير سلطان الأهلية نموذجاً - بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط-، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2002، ص 14-15

². اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (98-2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 6 يوليو 2009، ص 12

عادية وهذا ما يجعل من مؤسسات التعليم العالي هي المسؤولة عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية عالية المستوى في مختلف المجالات، وأداة المجتمعات في تطويع التكنولوجيا لخدمة أغراض والمطامح المجتمعية واستيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغيير الثقافي والاجتماعي وبذلك يلعب التعليم العالي دوراً أساسياً في تحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر لكون التعليم العالي الجيد شرطاً ضرورياً للتراكم والتكاثر المعرفي ولازدهار حركة البحث والتطوير، إضافة إلى درجة كفاءة مخرجات التعليم العالي في المهن المختلفة¹، وهذا ما جعله يختلف من دولة لأخرى فهو مرتبط بالأهداف التي تسطرها الدولة وتختلف هذه الأهداف باختلاف الدول، فمثلاً نجد أنّ التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى:

- 1) توفير الأفكار الجيدة والتكنولوجيا الجديدة وتطويرها.
 - 2) البحث عن المواهب وتدريبها وتوجيهها للاستفادة منها إلى أقصى درجة.
 - 3) إثراء المعلومات وفهم المحيطات الحضارية والفرص المتوفرة للجماهير والاستمتاع بها.²
- فهذه الأهداف الرئيسية للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى دوماً للحفاظ على دورها الريادي في مختلف المجالات أمّا أهداف التعليم العالي في إنجلترا مثلاً:
- 1) تنمية المعلومات وإثراء المعارف الإنسانية الجديدة وتطويرها.
 - 2) تنمية المهارات الخاصة بالتفكير عند الأفراد.
 - 3) محاولات البحث في الحقيقة واكتشاف نظريات علمية جديدة تساهم في حل مشكلات المجتمعات الإنسانية تضيف شيئاً جديداً ومبتكراً إلى المعارف الإنسانية.³

¹ محمد إبراهيم عطوة مجاهد: التعليم العالي بين حتمية التوسع في وجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجه مع التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، 3-4 أبريل 2001، ص 198

² أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 17

³ نفس المرجع، ص 17

ونجد أن الدول العربية قد وضعت هي الأخرى العديد من السياسات والأهداف في قطاع التعليم العالي ويمكننا أن نلخصها في النقاط التالية:

- 1) إنشاء جامعات من طراز جديد.
- 2) وضع نظم تقنية للمعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي .
- 3) إقامة شبكات جامعية وقواعد بيانات بها.
- 4) إطلاق مبادرات لدعم جودة التعليم العالي وإطلاق مبادرات لدعم البحث العلمي.
- 5) وضع نظم جديدة للقبول والتعليم و قياس النواتج.¹

الملاحظ من خلال الأهداف التي ذكرناها لهاته الدول، أنّ التعليم العالي أصبح يهتم الجميع سواء دول متقدمة أم متخلفة ، ويختلف باختلاف السياسات التعليمية المنتهجة في هذه الدول، فكل مجتمع ينشئ جامعة يحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكل وطموحاته وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.²

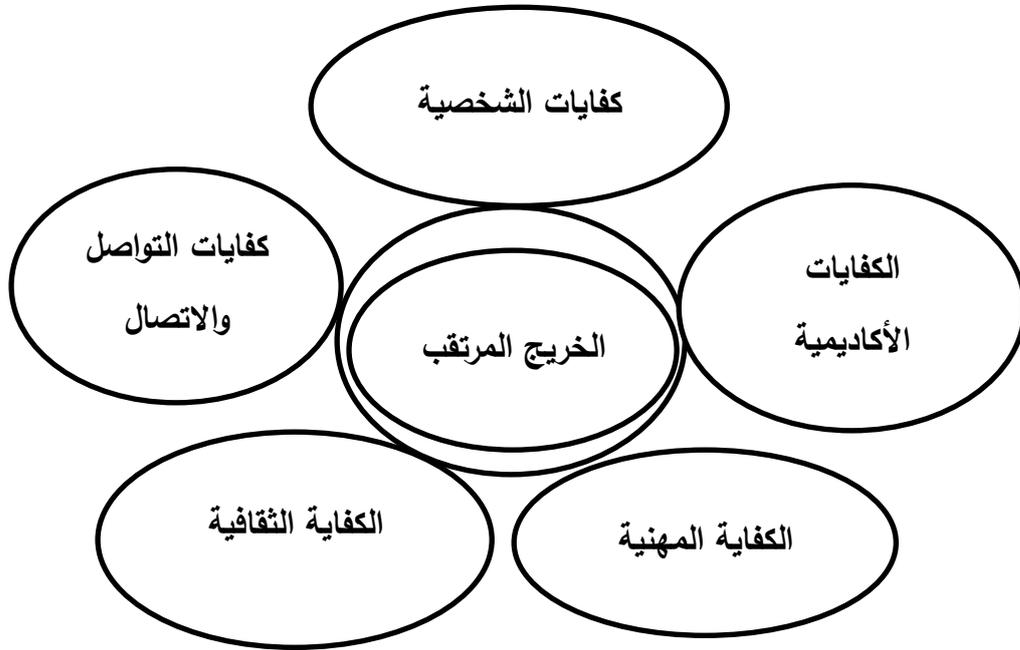
فهذا الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي مرده بالأساس في الرغبة بالحصول على يد فنية مؤهلة محترفة وتتمتع برصيد معرفي يساهم في تطوير القطاع الذين يعملون به وهي تمثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي وفي هذا الصدد يقول "بيتر داركر **Peter Druck**": " هم الذين يعملون بأيديهم وعقولهم ولكن عملهم اليدوي يعتمد على المعرفة النظرية التي تلقوها خلال التعليم العالي³، فهذه هي اليد الفنية المؤهلة التي تبحث عنها الدول وتسعى للحصول عليها من خلال التعليم العالي حيث يكون للخريج من هذه المؤسسات مجموعة من السمات منها (الكفاية الأكاديمية، الكفاية المهنية والكفاية الثقافية...) وهذا ما يوضحه الشكل رقم "1"

¹ . اليونسكو، مرجع سابق، ص 19

² . فضيل دليو، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، 2، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 78

³ . بوحنية قوي، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية، حالة الأستاذ الجامعي الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 9

الشكل رقم 01 يوضح الكفايات الواجب توفرها في خريج الجامعة



المصدر: المنظمة العربية للثقافة والعلوم 2006

فهذه الصفات التي يجب أن تتوفر بالفعل في خريج مؤسسات التعليم العالي لكي يكون بالفعل يد فنية مؤهلة تساهم في خلق الميزة التنافسية ويتم ذلك يتوافر الكفايات الخمس التي يوضحها الشكل رقم (1).

- 1) الكفايات المهنية:** التناسب بين الوظيفة والاختصاص والاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة والعمل بإتقان.
- 2) الكفايات الأكاديمية:** المعرفة الواسعة في مجال التخصص.
- 3) الكفايات الثقافية:** بالإطلاع على مشاكل البيئة ومتابعة البرامج الثقافية المنشورة في وسائل الإعلام والاهتمام بالأحداث العالمية.
- 4) كفايات الاتصال والتواصل:** القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونياً وتوافر مهارات النقاش والحوار.

5) الكفايات الشخصية: التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل والقدرة على

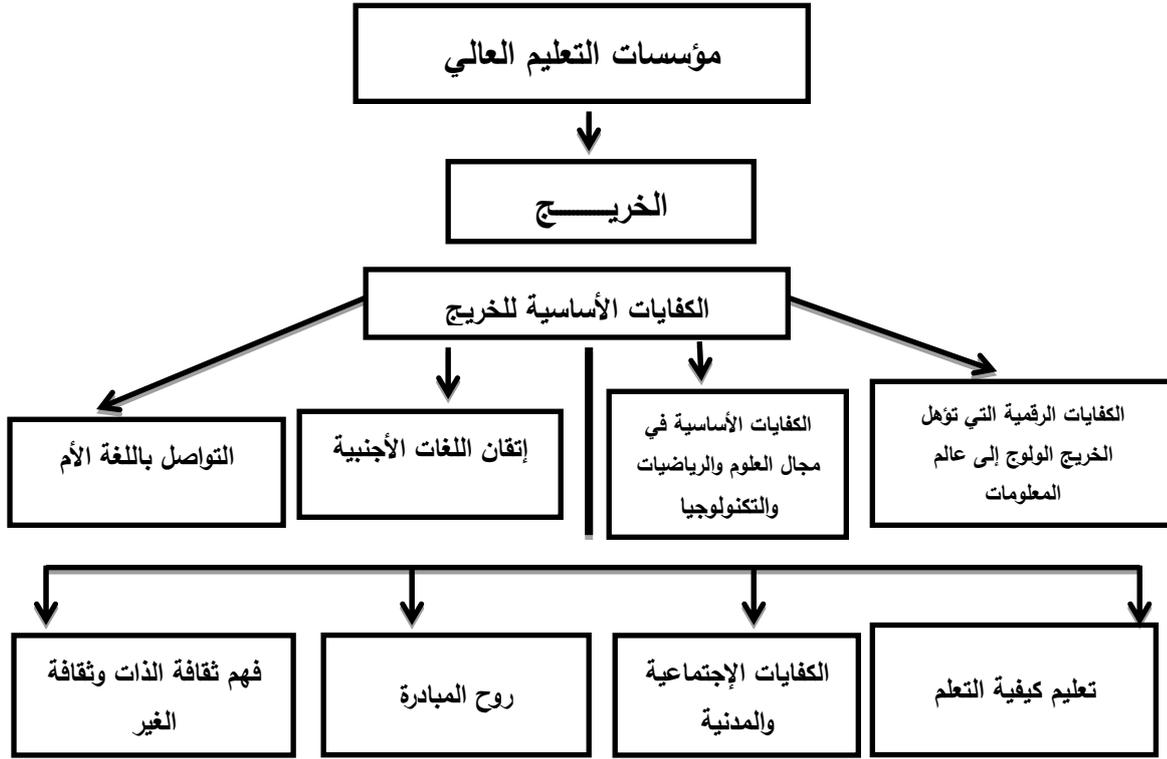
معالجة المشاكل بسرعة وبأفكار وخطط عمل جديدة.¹

فالمتمأمل لهذه الكفايات الخمس يلاحظ أنّ هذه الكفايات إن توافرت في خريج الجامعة تجعل منه عنصراً فعالاً في المجتمع ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تشكيل رأس مال بشري وفي هذه الصدد يرى شولتز أن الناس يكتسبون مهارات ومعارف ناقصة ومع ذلك فليس من الواضح ولا من الشائع أن هذه المهارات والمعارف تمثل نوعاً من "رأس المال" وأن رأس المال هذا يأتي نتيجة لاستثمار مقصود، كذلك لوحظ زيادة كبيرة في الناتج الوطني نتيجة الطاقة الإنتاجية للإنسان مقارنة بعناصر الثروة الأخرى" وهذا الرأس المال البشري هو مخرجات مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحالي، ويساهم في تحقيق الفارق على العديد من المستويات وخاصة المجال الاقتصادي وهذا ما نستطيع أن نبرهن عليه بالنهضة السريعة التي حققتها الدول التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية فالكثير من المؤشرات كانت تدل على أنها تستغرق زمناً طويلاً في النهوض باقتصادها من جديد ولكن تمّ إهمال الرأس المال البشري ولم يؤخذ به أثناء وضع هذه المؤشرات، فبتوفر الإطارات واليد الفنية المؤهلة التي تتوفر على الكفايات السابقة الذكر في الخريج حققت هذه الدول النهضة من جديد.

ونجد أن المجلس الأوروبي في لشبونة (23 مارس 2000) قد حدد الكفايات الثمانية الرئيسية التي أوصى بها البرلمان الأوروبي في أواخر عام 2006 والتي يجب أن تتوفر في الخريج الحالي لمؤسسات التعليم العالي وهذا ما يوضحه الشكل (2)

¹. Schultz Theodor, education, investments and returns, in : Hollischenery (ed), hand bookof development economics, elsevier, Netherlands, 2002, p.45,46

الشكل رقم 02 الكفايات الثمانية الخاصة بخريج الجامعة حسب البرلمان الأوروبي



المصدر: الشكل من وضع الباحث بالاعتماد على مجموعة من التقارير^{1*}

فهذه الكفايات التي يوضحها الشكل رقم (2) بتوافرها في الخريج يكون لدينا طلبة مؤهلين يجمعون ما بين التكوين الأكاديمي الجيد والخدمة المجتمعية التي يقدمها هذا الخريج لمجتمعه فالتعليم بهذه المفاهيم الجديدة أصبح الأداة الرئيسية للدفع بالتنمية وعموماً في الأخير نستنتج ما يلي:

(1) التعليم العالي أصبح من القطاعات الإستراتيجية التي تهتم بها مختلف الدول وتخصص لها ميزانية معتبرة وهذا لما له من انعكاس مباشر على الاقتصاد والمجتمع.

(2) الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ساهمت في تعدد أنماط التعليم العالي (التعليم عن بعد، وتوفر المعلومة عن طريق الانترنت، والجامعات الافتراضية...) مما جعله قطاع دائم التجدد وهذا ما سنفصل فيه أكثر في المطلب الموالي.

*تقرير المنظمة العربية للثقافة والعلوم سنة 2006 و 2009 وتقرير اليونسكو لسنة 2006

3) التعليم العالي هو استثمار في الرأسمال البشري وهو الاستثمار الحقيقي الذي يجعل من الدولة تمتلك ميزة تنافسية (الإطارات المؤهلة واليد الفنية المتمكنة) لأنّ العالم اليوم سريع التطور ويجب التأقلم والتكيف معه بشكل مستمر وبمستوى عالٍ جداً وهذا ما توفره مؤسسات التعليم العالي.

4) التعليم العالي اليوم أصبح يعتمد على النوعية وعلى الجودة لدى نجد أن التعليم العالي أصبح يرتبط في الكثير من الدراسات والبحوث الأكاديمية بالعديد من المصطلحات الأخرى كالجودة والتنافسية والخدمة المجتمعية، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أنّ التعليم العالي ليس معزولاً وإنما هو قطاع فاعل ومتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتعليم العالمي:

المنتبع لتطور التعليم العالي يلاحظ ظهور اتجاهات حديثة في التعليم العالي وخاصة مع تنامي ظاهرة العولمة **Globalisation** ويمكننا تلخيص هذه الاتجاهات فيما يلي:

*عالمية التعليم العالي أو تدويل التعليم العالي **Internationalisation de l'enseignement supérieur**

*التنوع والتمهين في التعليم العالي **Le diversification, Le professionnalisation de l'enseignement supérieur**

*الجودة في التعليم العالي (T Q M).

*نظام (ل. م. د) كتوجه عالمي جديد (L. M.D).

1. عالمية التعليم العالمي:

إنّ التعليم العالي اليوم لم يعد حكراً على دولة ما فقط ويكون معزول تماماً عن الساحة الدولية، بل أصبح يتصف بصفة العالمية ، وخاصة مع الانتشار الكبير للتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول وتنامي ظاهرة العولمة التي ألغت بعد الزمان والمكان وأصبح لها تأثير واسع النطاق على جميع المجالات، وجعلت من العالم المترامي الأطراف قرية واحدة صغيرة وقد أثرت العولمة تأثيراً مباشراً على التعليم العالي لتجعله فعّال ويقدم أفضل الخدمات

التعليمية والبحثية وبأكفاً الأساليب وبأعلى جودة ممكنة¹، فتدويل التعليم العالي جعل العالم يشهد اتجاهها متزايداً للطلب على قوة عمل ذات مهارات عالية المستوى ومتعددة في آن واحد ومتمتعة بمؤهلات ومستويات تدريس عال تتناغم مع الوظائف، وهذا يعني أن الاتجاه المذكور لن يكون لصالح قوة العمل ذات التأهيل والمؤهلات العادية وبالتالي فإن الفرص ستكون قليلة جداً أمام قوة العمل الغير الماهرة²، فتدويل التعليم العالي يساهم كثيراً في تحسين نوعية التعليم العالي من خلال "الضوابط" والمعايير الدولية وفي هذا الصدد يعرف **جان كنايت (Janek night)** تدويل التعليم العالي بـ: "إنّ تدويل التعليم العالي هو عملية الاندماج في نطاق دولي وثقافة عالمية وفي وظائف التعليم والبحث" ويرى بوقصوص: "أنّ عولمة التعليم العالي تكتسب أهمية متزايدة في مضامينه ومحتواه وسياقاته لتعزيز التفاهم في ظل الانفتاح العالمي والعولمة والطابع الدولي للاتصالات الحديثة والإعلام الفضائي وأنماط التداخلات الأخرى بين دول وشعوب العالم³، وبالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي ساهم في تدويله التعليم العالي هناك العديد من الأسباب الأخرى التي ساهمت في تدويله منها أيضاً حركة الطلبة والأساتذة بين مختلف الدول والكثير من الدول تقوم بتقديم العديد من الامتيازات سواء للطلبة أو الأساتذة ومختلف الكفاءات المتميزة مهما كانت جنسيتهم من أجل الاستفادة منهم سواء في التدريس في مختلف مؤسسات التعليم العالي أو بعملهم في المؤسسات الصناعية الكبرى التي تحقق عائداً كبيراً على هاته الدول، لدى أصبحت العقول المتميزة من أساتذة وطلبة تقدم لهم كل التسهيلات والامتيازات من أجل التنقل من جامعة لأخرى ومن بلد لآخر ويقول **تايلشر Teichler (1998)**: "إنّه يبدو جلياً اليوم وجود طلب متزايد على حاملي شهادات من مؤسسات التعليم العالي قادرة على قيادة عمل متعدد الأشكال داخل محيط دولي".

¹. فريد النجار: إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الإحسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 73

². بوحينة قوي: مرجع سابق، ص 05

³. خالد أحمد بوقصوص: اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، العدد 51، فيفري 2000، ص 59

فالطلب اليوم على مخرجات التعليم العالي لم يعد طلباً محلياً بل طلباً دولياً، وهذا نتاج الترابط المتزايد بين مختلف مؤسسات التعليم العالي في مختلف الدول وتسهيل حركة المتعلمين في بيئة دولية تعليمية تفاعلية، تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتمكن هيئة التدريس والطلاب من حضور المؤتمرات عن بعد وإجراء المناقشات والتفاعلات السريعة مع جميع الأطراف التي يمكن أن تشارك في العملية التعليمية¹، فهذه الظروف العالمية ساهمت في تكثيف التعاون بين جامعات وخاصة بين الجامعات في دول العالم الثالث أو النامية وبين الجامعات في الدول المتقدمة، سواء بإبرام اتفاقيات تعاون أو بتسطير برامج مشتركة على العديد من المستويات وهذا ما توجهت إليه معظم الدول العربية حيث نجد مثلاً في التوصيات الواردة في نهاية المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد بالقاهرة سنة 2009 ما يلي:

- 1) تشجيع المراكز البحثية في البلدان العربية على إبرام صلات علمية مع المراكز الأوربية النظرية.
- 2) ربط مؤسسات التعليم العالي العربية شبكياً بالمكتبات العلمية بأوربا.
- 3) وضع خطة إستراتيجية لتدريب وتأهيل إعفاء هيئة التدريس في المجالات العلمية المختلفة بالمؤسسات العلمية المرموقة بالدول الأوربية.
- 4) عدم الاقتصار على التعاون الثنائي بين جامعتين بل يستحسن أن يكون التعاون بين أكثر من ثلاث جامعات في وقت واحد في الاختصاصات العلمية ذات الأولوية في المنطقة العربية وفي مجالات تبادل الأساتذة والإشراف المشترك على أطروحات الدكتوراه وإحداث الشهادات المزدوجة.
- 5) يجب أن تتقدم الجامعات العربية في شكل مجموعات للاشتراك في المشاريع البحثية الدولية على غرار البرنامج الأوربي الإطارى للبحث والتطوير "PCRD"

¹. سهام بادي، سياسات إستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو إستراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، رسالة ماجستير تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،

والبرامج الأوروبية (TEMPUS) و (Erasmus) مع توظيف التنافس مع

الجامعات الأجنبية لتطوير قدرات الجامعات العربية.¹

فمن خلال هذه التوصيات نلاحظ مدى التركيز على أهمية التواصل وعقد الاتفاقيات مع الجامعات الأوروبية التي تعرف تطوراً في البحث العلمي، وهذا من أجل الاستفادة من مختلف البرامج التي تطرحها الجامعات الأوروبية وتكون الاستفادة في الكثير من الأحيان متبادلة حيث تقوم الجامعات الأوروبية بتكوين الأساتذة والطلبة، وتقوم الدول التي ترسل مختلف البعثات إلى هذه الجامعات بدفع رسوم التدريس حيث تعتبر هذه الرسوم مصادر تمويل بالنسبة لبعض الجامعات، إذا هناك استفادة متبادلة بين مختلف المؤسسات الجامعية وهذا ما جعل هناك منافسة عالمية في التعليم العالي وأثر هذا بالإيجاب على النوعية والجودة في التعليم، وبالرغم من هاته الإيجابيات التي نجدها في تدويل التعليم العالي إلا أنه هناك العديد من السلبيات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

(1) هجرة الأدمغة إلى الخارج: حيث أصبحت العقول المتميزة التي لا تجد الفرصة

المناسبة في بلدانها تهاجر للخارج، الذي يوفر لها مجموعة من الامتيازات والكثير من البعثات التي ترسلها الدول النامية من أساتذة وطلاب لا يرجعون إلى بلدانهم بعد إتمام الدراسة أو التكوين ويفضلون الإقامة بهاته البلدان وهو ما يسبب خسارة للدول التي أرسلت البعثات التي تفقد إطاراتها وكوادرها لصالح الدول المتقدمة.

(2) بروز إشكالية الخصوصية والمحلية: بحيث يجب على مؤسسات التعليم العالي

أن تتماشى مع متطلبات المجتمع المحلية و انفتاحها على البيئة الدولية وخضوعها لمختلف الضوابط والمعايير الدولية وهذا ما تم إبرازه في وثيقة العمل للمؤتمر العالمي للتعليم العالي (1998) بأن تدويل التعليم العالي له العديد من الآثار الإيجابية لكن مع وجود بعض الأخطار إننا نجد أنفسنا أمام تناقض للحاجة

¹. اليونسكو، مرجع سابق، ص 43

المزدوجة للتدويل والمحلية (Contexte valistion)^{1*}، حيث يجب على هذه المؤسسات الخضوع لمعايير الجودة التي تضعها مختلف المؤسسات والدول والمنظمات العالمية مثل (L.M.H.E) و (IQRP) و (HEQC)* وفي نفس الوقت الاستجابة للمتطلبات المحلية وهي معادلة صعبة التحقيق.

2. التنوع والتمهين في التعليم العالي:

La professionnalisation de 1-2 التمهين في التعليم العالي :l'enseignement supérieur

قد يبدو للوهلة الأولى أن التمهين في التعليم العالي هو حديث النشأة، أو من التوجهات المستحدثة لكن هو قديم قدم التعليم العالي، وهذا اعتماداً على القاعدة المتعارف عليها أنه "كل تعليم عالي له غاية مهنية"، لكن تصنيفنا للتمهين في التعليم العالي من ضمن التوجهات حديثة في العصر الحالي ينطلق من زيادة الطلب على العمال المؤهلين بمستويات عالية، وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال ملح وكثيراً ما طرح هل خصوصية الجامعات داخل التعليم العالي تمنعها من تأمين تكوينات مهنية؟، لأنه في وقت مضى كان ينظر للتمهين أنه خطر على الجامعة ويؤثر على جوهرها في تلقين العلم وتطوير البحث العلمي ولكن مع التطور المتسارع الذي يشهده العالم أصبح من الضروري توفير تكوين عال وفي مدة قصيرة وبصفة متتالية لصالح العمال فالمنظمات المعاصرة اليوم في حاجة ماسة إلى أن يتمتع جميع العاملين فيها بالقدرة على تطوير مهاراتهم الذاتية الحالية والمستقبلية بما يضمن دفع المنظمة إلى التطور المتواصل.²

وقد كان الإهتمام بالتمهين منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي وفي العديد من الدول مثل ألمانيا وبلجيكا وفرنسا فهذه الأخيرة قامت باستحداث العديد من الشهادات في

*IMHE : Institutional Management of Higher Educat

* IQRP: Institutionalnalisation Quality Review.

* HEQC: Higher Education Quality Council.

². سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 187

*MSTFC : Maitrise de Sciences et Technologie Appliquée aux Finances et Comptabilité

**DEUDT : Diplômes d'études Universitaire scientifiques et Techniques

جامعاتها التي توفر تكوين مهني لطلبتها مثل شهادة **MSTFC*** وشهادة **DEUST*** والتي تضمن مجموعة من الدورات التدريبية والتكوين وثمّ بعدها إنشاء العديد من الشهادات التطبيقية الأخرى وهذا من أجل جعل مؤسسات التعليم العالي أكثر انفتاحاً وتماشياً مع المحيط الصناعي، وهناك العديد من العوامل ساهمت في تطوير التمهين بالتعليم العالي ويمكن إجازها في ثلاث عوامل حسب أنيي بيرو **Annie Bireoud** وهي:

أ) ضغط الطالب الاجتماعي المتنوع: إنّ كثيراً من المؤلفين يتفقون على القول بأنّ الضغط الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن حاجات الاقتصاد وسوق العمل هو الأصل في هذا التوجه نحو التمهين في التعليم العالي يبدأ انطلاقاً من الطلبة وعائلاتهم الذين يرون في الدراسات العليا وسيلة للحصول على وظائف جيدة قبل كل شيء لذي نرى ارتفاع عدد الملتحقين على التعليم العالي من سنة إلى أخرى في جميع دول العالم، وهذا ما تبرزه مختلف التقارير مثل تقارير منظمة اليونسكو التي تصدر بصفة دورية حيث تقف مختلف التقارير الصادرة منذ 1999 أن الطلب على التعليم العالي في تزايد مستمر وهذا مثلاً ما يثبته تقرير اليونسكو حول التعليم العالي في المنطقة العربية حيث كان عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي للموسم الدراسي 99/98 يقدر بـ 2.967 مليون طالب ليرتفع للموسم الدراسي 2008/2007 إلى 7.607 ملايين طالب¹، أي بزيادة تقدر 256% فهذا عامل أساسي لتوجه الجامعات نحو التمهين.

ب) التغيير في جمهور الجامعة: إنّنا نشهد اليوم من خلال توافد الطلبة جمهوراً جامعياً غير متجانسين حيث أنّ الثلث منه لا يمثل جمهور الطلبة العاديين، بل يتعلق الأمر هنا بجمهور كهل، يستعيدون دراستهم أو متأخرين عنها، وهو جمهور يكون التكوين المهني ضرورياً له كما أنّ عوامل أخرى كتشجيع السلطة العمومية لمؤسسات التعليم العالي على مواجهة المنافسة للحصول على التمويل كذلك تطور التكوين إلى "التكوين

¹. اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، مرجع سابق، ص5

مدى الحياة" كل ذلك سيزيد حتماً في المستقبل في درجة عدم تجانس جمهور طلبة الجامعات.¹

ج) تطور الشعب: إن احتياجات الشعب في تطور دائم وتتجدد بحسب الظروف السائدة ما جعل الجامعة ترافق هذا التطور فعلية الانتقال للدخول للجامعة من خلال التميز بين نوعين من المؤسسات هما: الجامعات المخصصة للدراسات العامة والبحث ومؤسسات مخصصة للتكوين المهني هي صعبة التحقيق فكان على الجامعة إذا الانفتاح على التمهين.²

فمن أهم التحديات التي كانت تواجه الجامعة هي كونها أن تكون معزولة عن محيطها وبرامجها لا تتماشى مع متطلبات المجتمع وفي هذا الصدد يقول رياض قاسم: " أن من أهم التحديات التي تهدد السياسة الجامعية اليوم هو البرامج والمناهج التعليمية، التي تعاني من سقم عميق فهي لا تتجدد... " لدى تطور الشعب ألزم الجامعة بتطوير مناهجها لتتماشى مع احتياجات المجتمع وخلق تخصصات وشعب مهنية جديدة لتلبية هذه الاحتياجات.

2-2: التنوع في التعليم العالي La diversification de l'enseignement supérieur

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في تنويع التعليم العالي وهذا من أجل أن يكون مسابير لمختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يتواجد بها ويستجيب لإحتياجات سوق العمل وجاء هذا التنوع نتيجة:

1) التزايد الكبيرة لطالبي التعليم العالي وهذا ما يتطلب بنية تحتية كبيرة للإستجابة لهذا الطلب وهو ما أصبح يشكل عبئاً على ميزانية الدولة وكحل لهذا الإشكال ظهرت أنماط جديدة للتعليم مثل: الجامعات المفتوحة والجامعات الافتراضية والتعليم الإلكتروني..³

¹. أحمد زرزور، مرجع سابق، ص33

². نفس المرجع، ص33

³. نمور نوال، مرجع سابق، ص 28

(2) التكيف مع سوق العمل حيث أن مختلف المؤسسات تعمل في بيئة متغيرة وغير مستقرة وسريعة التغير وتتطلب مهارات جديدة في كل وقت للبقاء وهذا ما جعل الجامعة تنوع أنماط التكوين للتجاوب مع هذه البيئة .

(3) الثورة التكنولوجية والاكتشافات المتتالية وتطور وسائل الاتصال التي أصبحت تستعمل وتطور في مختلف مؤسسات التعليم العالي جعل من التعليم العالي يتنوع ويتطور .

(4) تطور مختلف المعارف وتوسيع التخصص في الجامعة، لأن الجامعة ليست خارج الكيان الاجتماعي العام بل داخله وليست شيئاً منعزلاً وليست شيئاً تاريخياً لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤثرات الجديدة، بل هي على العكس تعبير عن العصر، كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل¹، لدى التنوع يجعل من الجامعة مؤسسة تسائر عصرها .

وقد جاء التنوع في التعليم العالي كنتيجة للجهود التي بذلت ولازالت تبذل في كافة أنحاء العالم من أجل تطوير التعليم العالي بصفة دائمة ومستمرة وفي هذا الإطار يقول دمي مور **DEMOOR**: "إنَّ الغرض من التنوع خدمة زبائن يتسمون بقدر أكبر من التنوع وعلى التعليم العالي (الجامعة- الباحث) أن يوفر التسهيلات لطلاب من الأجيال الحديثة والقديمة وممن يدرسون كل الوقت وبعضه ومن الذين يملكون خبرة العمل والذين لا يملكونها، كما يجب أن توفر هذه التسهيلات للطلاب الذين أنهوا دراستهم بنجاح والذين لم يتمكنوا من إنهاؤها"²، فهذا هو التنوع المطلوب حالياً والذي يشمل معظم الفئات لدى نجد بروز أنماط جديدة للتعليم نذكر منها:

أ. **التعليم عن بعد**: وهو نظام تعليمي يتمركز حول المتعلم ويقوم على احتياجاته ولا يشترط المواجهة بين المعلم والمتعلم ويكون دور المؤسسة التعليمية في هذا النظام قوياً

¹. Abraham Flexner, Universités Paris, Prees, 1968, p.51

². أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 36

في تخطيط وتوصيل الخدمة التعليمية إلى المتعلمين باستخدام وسائل التكنولوجيا المناسبة.

لأن الاستفادة من أنواع التفاعل في برامج التعليم عن بعد يتطلب توفير التكنولوجيا المناسبة التي تدعم هذه الأنواع من التفاعل فهو يمكن المتعلم من التفاعل مع المحتوى التعليمي باستخدام تكنولوجيا اتصال تفاعلية ذات اتجاهين كالمؤثرات الصوتية والفيديو والويب.¹

فالتعليم عن بعد يتماشى مع العصر الحالي وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي قلّص المسافات ويجعل من المتعلم غير ملزم بالحضور لتلقي مختلف الدروس ويجعله يختار وقت التعلم الذي يناسبه وهو غير مكلف.

ب. التعليم المفتوح: يتضمن إجراءات تجعل من الممكن للفرد أن يتعلم بالزمان والمكان والسرعة بما يتلاءم مع ظروفه ومتطلباته، مما يتيح فرصاً أكثر للتعلم ويتخطى الصعوبات الناتجة عن البعد الجغرافي أو الالتزامات الشخصية للفرد وظروفه المعيشية والاجتماعية (مثل الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك)، ويعتبر هذا النمط من التعليم الجامعي من الوسائل المتاحة لتلبية حاجات السوق المتطورة والمتغيرة ولتلبية حاجات المتعلمين أيضاً كما يوفر فرصاً للتعليم المستمر.²

والتعليم المفتوح يعتمد أيضاً على التكنولوجيا الحديثة، وهذا وتوجد العديد من الأنواع الأخرى للتعليم العالي والتحديث الدائم في المناهج التعليمية، ونجد مثلاً في الإمارات العربية المتحدة قد أنشئت فروع لجامعات أجنبية في "المناطق الحرة التعليمية" بحيث تقوم سلطة المنطقة بتوفير البنية الأساسية من مبانٍ وخدمات طلابية مركزية ويجرى تمويلها بشكل شبه كامل من الحكومة المحلية، وتكون فرع لجامعة أجنبية كجامعة السريون في رأس خيمة وفي العراق أنشئت جامعة سانت كليمنس البريطانية والجامعة الحرة الهولندية والأكاديمية العليا

¹. سهام بادي ، مرجع سابق، ص 14

². على إسماعيل، بيل جدعون، مرجع سابق، ص 16

الدانمركية وفي موريتانيا ظهرت الجامعات الحرّة وهي ظاهرة جديدة في التعليم العالي¹، فهذا التنوع في التعليم العالي في الدول العربية مرّده إلى الرغبة في تحقيق التقدم التكنولوجي بالشراكة مع الجامعات الأجنبية وأيضاً تطوير التعليم العالي بالجامعات العربية. عموماً يمكننا القول أن التنوع في التعليم العالي ضروري لجعله يوائم التحديات التي يشهدها العصر الحديث في جميع المجالات.

3: الجودة في التعليم العالي:

إنّ التنافس الكبير الذي أصبح موجود بين مختلف مؤسسات التعليم العالي في العالم وتعدد لأشكال هذه المؤسسات (كماً) أدّى إلى البحث عن الجودة في الخدمة التعليمية والتركيز على النوع وليس على الكم.

وقد عرّفت إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي بأنها: "عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على النحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة"²، فالجودة كمفهوم أصبحت السمة الأساسية لهذا العصر لدرجة أنه سميّ بعصر "الجودة" ونتاجاً للعوامل السابقة التي ذكرناها مثل تزايد الطلب على التعليم العالي وتنوعه أصبح لزاماً البحث عن النوعية في التعليم العالي في ظل الانتشار الكبير (من حيث الكم) لمختلف مؤسسات التعليم العالي وكذا تعدد الأنواع وأنماط التعليم العالي، فالجودة في التعليم العالي أو في الخدمة التعليمية ليست كلاماً يقال ولكن ما نفعه للحصول على هذه الجودة.

وأنّ العنصر الرئيسي في تعريفها يكمن في خدمة العملاء (الطلبة) فالجودة لا تشتق من حجم المنح والميزانيات ومعدلات أعباء هيئة التدريس للطلبة وعدد المجلدات في المكتبة وروعة الأبنية والمرافق في الجامعة فحسب، بل إنّ الاهتمام بخدمة حاجات العملاء سواء

¹. اليونسكو، مرجع سابق، ص 19

². محمد بشار سنوسي، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص32

كانوا من داخلها أو من خارجها في المجتمع المحيط بها، فالجودة في التعليم العالي لها مجموعة من المعايير والإجراءات التي يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنهج التعليمي وتشتمل كل العناصر المادية والبشرية بالمؤسسة.¹

فتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة للتعليم العالي جعل منه اتجاهاً جديداً سيساهم في تطوير التعليم العالي بعدما تمّ تطبيق الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات والمنظمات وساهمت في تطويرها وتميزها، ففي بداية التسعينات من القرن الماضي كانت الجامعات الأمريكية والبريطانية وبعض دول شرق آسيا السبّاقة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعاتها²، وفي سنة 1999 بلغ عدد الجامعات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة أكثر من 200 جامعة وكلية منهم جامعة هارفرد، كاليفورنيا، جورجيا، فلوريدا....³

والسر في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي هو الرغبة في اكتساب ميزة تنافسية تجعل هذه المؤسسات تحقق نجاحاً ومصدقية ليست محلية فقط بل عالمية ولهذا تمّ وضع مجموعة من المعايير منها شهادات الإيزو مثل (iso9000) حيث بدأ العمل بها في كلية شرق برنجهام عام 1992⁴، والاتجاه نحو الجودة في التعليم العالي كان نتاج العديد من المؤتمرات وهذا انطلاقة من مؤتمر **هونغ كونغ** عام 1991 الذي أعلن فيه عن قيام شبكة دولية لأجهزة ضمان الجودة في التعليم العالي ومؤتمر باريس المنعقد في ديسمبر عام 1995 حول الجودة في التعليم العالي ومؤتمر **لندن** في فيفري 1996... وهناك العديد من الدول التي قامت بتطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي منها **مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية** وقد تم التوصية على النوعية في التعليم العالي في

¹. فتحي درويش محمد غشبية ، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقاتها في التعليم الجامعي المصري "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة القاهرة، مركز تطوير التعليم العالي، ص 521

². سناء إبراهيم أو دقة، التقويم وعلاقته بتحسين نوعية التعليم في البرامج التعليم العالي، ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004، ص 06

³. نعمان محمد صالح الموسوي، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، مجلة النشر العلمي، العدد 67، المجلد 123، 2003، ص 91

⁴. سعاد بسيوني عبد النبي، بحوث ودراسات في نظم التعليم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، ص 136-137

الدول العربية ووضع آلية لتنظيم نوعية التعليم العالي وعلى جميع المستويات (التنظيمية والمؤسسية والبرامج والمناهج...) وهذا في المؤتمر الإقليمي المنعقد ببيروت في يوليو 2009¹، ويمكننا القول أن المبررات الحقيقية لتطبيق الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي هي:

- 1) غياب التنافسية في الأسواق العالمية لخريجي الجامعات الوطنية.
 - 2) تدهور الإنتاجية في المجالات العديد لخريجي الجامعات الوطنية.
 - 3) نقص نصيب الشركات الوطنية من السوق العالمي بسبب الموارد البشرية الناتجة عن أنماط التعليم العالي الحالي.
 - 4) تزايد البطالة بين الخريجين من الجامعات الوطنية.²
- فهذه بعض العوامل التي ساهمت في تطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ليصبح اتجاهاً توجهاً حديثاً للتعليم وهناك العديد من المعايير والأبعاد لجودة التعليمية ونذكر منها (الكفاءة والاعتمادية، الاستجابة، فهم الزبائن.....)*.
- مع التجدد في وسائل التقييم، في الأخير يمكننا القول أن الجودة في التعليم العالي أصبحت الهدف الرئيسي لأي مؤسسة تعليمية في الوقت الحالي لما توفره من ميزات تجعلها تتطور بشكل مستمر لتلائم مع البيئة الدولية والاستجابة لاحتياجات العملاء.

رابعاً: نظام (ل. م. د) كتوجه عالمي جديد:

لقد طبق هذا النظام بداية في جامعات أمريكا الشمالية وكندا والجامعات البريطانية ولكن أخذ في الانتشار أكثر منذ مؤتمر السربون المنعقد في 25 ماي 1998 بفرنسا بمشاركة معظم الدول الأوروبية، والتي أوصت بتأسيس الفضاء الأوربي للتعليم العالي وذلك بإلغاء الحواجز وتنمية الكوادر التعليمية وترفيه الحركية والتعاون المشترك مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد والتنوع.

¹. اليونسكو، مرجع سابق، ص 51- 58

². بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 139- 140

انتهاج النظام الذي يضمن المقروئية داخل وخارج الفضاء الأوربي¹، وتوالت بعد ذلك العديد من المؤتمرات التي تدعم هذا الخيار في الفضاء الأوربي وخارج هذا الفضاء حيث يضمن هذا النظام مرونة أكثر في التكيف مع سوق العمل وسيتم التفصيل في هذا النظام (ل. م. د) في الفصل الأخير.

المبحث الثاني: ماهية سياسات الإنفاق العمومي

إن تطور النفقات العامة كان دوماً مرافقاً ومرتبباً بتطور وظائف الدولة، التي أصبحت تتدخل في النشاط الاقتصادي، وقد مرّ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة وكان هذا مرتبباً بتطور الفكر الاقتصادي وهذا ما نجده في مختلف المذاهب الاقتصادية (الفكر الكلاسيكي، الفكر الكينزي...) ونجد أن الإنفاق العام في الدولة يتغير ويختلف حسب المذاهب، والدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** تعريف النفقة العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي.
- **المطلب الثاني:** تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.
- **المطلب الثالث:** ظاهرة تزايد الإنفاق العام والانتقادات الموجهة لسياسات الإنفاق.

المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي:

للنفقة العامة العديد من التعريفات:

01 تعريف النفقة:

1-1 **التعريف القانوني للنفقة العمومية:** النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد وتجاز

في الموازنة.

¹. Université Paris x Nanterre : La Réforme LMD , conférence : Le Reformede l'enseignement supérieur la mutation de l'offre de formation de Paris x Nanterre

1-2 التعريف الاقتصادي للنفقة العمومية: تمثل النفقة مبلغ من المال نقدي كان أو

اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق المنفعة العامة¹.

كما تعرف النفقة العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية وأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، أو هي استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة². وأبسط تعريف للنفقة العامة هي: "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"³. من خلال هذه التعريفات نستنتج أن للنفقة العامة أركان وهي: أنها مبلغ نقدي وتصدر من شخص عام وتهدف لتحقيق مصلحة عامة.

أ) النفقة مبلغ نقدي:

فالدولة لا تستطيع القيام بوظيفتها والإيفاء بالتزاماتها إلا عن طريق الإنفاق نقداً، حيث أن استخدام النقود هو السمة الأساسية للإنفاق اليوم، فقد كان في القدم يتم الإنفاق عن طريق تبادل سلعة بسلعة أخرى وهو ما يعرف بنظام المقايضة الذي كان سائداً قبل ظهور النقود ويعتمد على التبادل العيني للسلع ويؤدي لتحقيق منفعة للطرفين، ولكن بعد ظهور النقود لم يعد نظام المقايضة صالحاً، ومع تفاقم دور الدولة اليوم أصبحت جميع المعاملات الاقتصادية تتم في ظل الاقتصاد النقدي حيث تقوم الدولة بإنفاق مبالغ مالية نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنتفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات

¹. محمد بصدیق ، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص

². علي خليل سليمان، أحمد اللوزي، المالية العامة، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص 89

³. فلاح حسين خلف: المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، عالم الكتاب الحديث، ، 2008، ص 89

الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.¹

إذا فجميع المعاملات التي تقوم بها الدولة في إطار النفقات العامة يجب أن تتم عن طريق النقود وما عدا ذلك لا تصنف المعاملات التي تتم بغير النقود في النفقات العامة.

(ب) تصدر من شخص عام:

يجب أن تصدر النفقة من الدولة أو إحدى مؤسساتها وقد كانت هذه النقطة محل نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هما: المعيار القانوني والمعيار الوظيفي.²

فحسب المعيار الأول تعتبر النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام (الدولة، المؤسسات العامة، الوزارات، مختلف الإدارات....) أي وجوب صدور النفقة من الذمة المالية للدولة أي شخص معنوي عام (يخضع للقانون العام)³، مهما كانت هذه الهيئة وطنية أو محلية، أما المعيار الثاني يركز على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقاً لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات وبالتالي تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية أو أشخاص مفوضين من طرف الدولة.⁴

إذا فالنفقة العامة حسب هذين المعيارين يجب أن تصدر من أشخاص القانون العام ولا تعتبر نفقة عامة إذا صدرت من قبل الأشخاص الطبيعيين حتى ولو هدفت لتحقيق مصلحة عامة.

¹. دواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة الدكتوراه اقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/2006، ص 160-161

². Mourice Duverger, PUF, Paris, , Francepublique 1971, P35- 38

³. المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص 319

⁴. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بتباعد منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر من 1990-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقاسم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

2009/2010، ص 15

ج) النفقة العامة تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة

فهذا هو الركن الأخير للنفقة العامة حيث يجب أن يكون الإنفاق من أجل تحقيق مصلحة عامة وليس مصلحة شخصية وتحقيق النفع العام يشمل جميع المجالات (الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية...) بالرغم من أن هذا الركن الأخير للنفقة قد أثار جدلاً بين الاقتصاديين، ويرجع السبب لصعوبة التفرقة ما بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة وأيضاً غياب المعايير الدقيقة لقياس المنفعة العامة وفكرة المنفعة العامة في حد ذاتها تختلف من دولة لأخرى، ومن نظام اقتصادي لآخر، ولكن لا تكتمل مشروعية النفقة العامة إلا عندما تستهدف تحقيق وإشباع حاجة من الحاجات العامة¹، ويمكن تبرير ذلك في كون الإنفاق العام بهدف إلى إشباع حاجة عامة وليس خاصة لسببين هما:

1) المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها بهدف تحقيق المنفعة العامة.

2) إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن تكون كذلك المساواة في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.²

فهذه هي الأطراف الثلاثة للنفقة العامة بتوفرها تصبح النفقة مجازة ومشروعة وبانتفاء توافر إحداها لا تصبح النفقة نفقة عامة.

2. آثار الإنفاق العمومي على النشاط الاقتصادي:

للنفقة العامة العديد من الآثار سواء على الأفراد أو الاستثمار أو الإنتاج في الدولة، فالنفقة العامة لم يعد ينظر إليها على أنها محايدة، بل أصبحت مؤثرة في كل الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، لذا نجد أن الإنفاق العمومي أصبح في ارتفاع مستمر، حيث

¹. نوزادا عبد الرحمان الهيتي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 34

². دواسي مسعود، مرجع سابق، ص 163

تسعى مختلف الدول من خلال الاعتماد على سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وهناك من يقسم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام إلى قسمين آثار مباشرة وغير مباشرة.

2-1-1-آثار المباشرة:

للفنقات العامة من الآثار المباشرة نذكر منها:

2.1.1.2 الأثار المباشرة للإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

ونقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقداً، ويقصد بها كذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة،¹ ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثمار وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

2.1.1.2. آثار الإنفاق العام على الادخار الوطني والاستثمار وقدرة الأفراد على العمل

هناك بعض النفقات العامة التي تساهم في الرفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية وتأخذ هذه النفقات العامة شكلاً نقدياً وعينياً، فالشكل النقدي للنفقات العامة يتمثل في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتببات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات العامة كالخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخلهم ومن ثمة زيادة النصيب المخصص للادخار من دخلهم²، كما أن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار، مما ينعكس سلباً على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على

¹. بصديق محمد، مرجع سابق، ص 47

². بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 27

الإنتاج وتكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني، فالنفقات العامة تزيد من إمكانيات الأفراد على الادخار، ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار.

3.1.2. آثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك

ونلمس تأثير النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الحكومة لمختلف السلع الاستهلاكية (أدوية، خدمات صحية، أمن....) أو توزيع الدخل ويمكن إبراز ذلك في نقطتين:

أ) قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلاً بدلاً من توزيع دخول أكبر عليهم فهذا العمل يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك بدلاً من قيام الأفراد بهذه المهمة، كما أن اقتناء أثاث وسيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية،¹ والتي تعتبر شكلاً من أشكال الإنفاق العام الاستهلاكي.

ب) توزيع الدخل (أجور، مكافآت، معاشات....) على الموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال لإشباع مختلف احتياجاتهم وهذا ما يؤثر على الاستهلاك العام. فهذه بعض الآثار المهمة المباشرة للإنفاق العام على الاقتصاد أما الآثار الغير المباشرة للنفقات العامة فهي:

2.2 الآثار غير المباشرة للإنفاق العام على الاقتصاد:

إن الدولة وهي تباشر وظائفها في إطار الدور الذي تقوم به في المجتمع تحدث تأثيراً في تكوين الدخل الوطني وفي توزيعه وإعادة توزيعه من خلال أدوات المالية أي النفقات العامة، وتنشأ الآثار الغير مباشرة من خلال دورة الدخل أو كما تسمى عند الاقتصاديين بأثر المضاعف والمعجل"

¹. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 30

فالنسبة للأثر المضاعف فيقصد به: "المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق وأثر الإنفاق القومي على الاستهلاك،¹ ويعتبر الاقتصادي الإنكليزي "ريتشارد كاهن" أول من أشار إلى فكرة المضاعف في مقال له بعنوان "العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة" المنشور سنة 1931 وهذا ما جعل كينز يعتمد على مفهوم المضاعف سنة (1936 في نظريته العامة المشهورة)، حيث يربط كينز حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر في حجم استهلاكهم، ويطلق على العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني وزيادة الاستثمار بـ"مضاعف الاستثمار" وقد اهتمت نظرية كينز بإظهار هذا المضاعف باعتبار أن الاستثمار هو العنصر المتغير الرئيسي²، وبإيجاز نستطيع القول أن فكرة المضاعف مفادها أنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخل لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار وبالتالي الدخل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار وكل هذا يساهم في زيادة الدخل بنسب مضاعفة".³

أمّا أثر المعجل فإذا كان "المضاعف" يبين أثر التغيرات في الاستثمار على الاستهلاك فإن "المعجل" يبين أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار وتسمى هذه المظاهر بمبدأ تعجيل الطلب المشتق لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد نتيجة له فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغير أكبر في الإنفاق الاستثماري.⁴*

1. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 79

2. يونس أحمد، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 221

3. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 32-33

4. بصديق محمد، مرجع سابق، 59

*للشرح المستفيض حول أثر المعجل والمضاعف يرجى الإطلاع:

(1) عبد الكريم صادق بركات: الاقتصاد المالي، سوريا، جامعة دمشق، 1992-1993، ص 316.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي:

إن تطور حجم الإنفاق كان مرافقاً لتطور الفكر الاقتصادي ولتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويختلف الإنفاق من مذهب لآخر كما يلي:

1. الإنفاق العام عند الكلاسيك (في ظل الدولة الحارسة):

إن الشيء الذي يتميز به الكلاسيك هو تحديد المهام التي يجب أن تقوم بها الدولة، فالدولة في نظرهم يجب أن تقوم بحفظ الأمن وممتلكات الأفراد ودعم المؤسسات والأشغال العمومية¹، واعتبروا وأن التوازن والصالح العام يتحقق من تلقاء نفسه والقرارات الفردية بسعيها لتحقيق المصلحة الخاصة ويفضل آليات السوق ستؤدي لتحقيق المصلحة العامة وبذلك لا ضرورة لتدخل الدولة، ونجد أن آدم سميث (Adam Smith) * وهو من رواد الفكر الكلاسيكي وصاحب كتاب ثروة الأمم عام 1976 نادى بحرية الفرد في الامتلاك والاستثمار دون تدخل الدولة وقد حصر آدم سميث النفقات العامة للدولة في:

أ. **نفقات الدفاع:** التي اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر.

ب. **نفقات العدالة:** وأوضح أنها مهمة لفرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم وتتمثل حسبه في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

ج. **نفقات المرافق العامة:** وتقسّم حسبه إلى نفقات على المرافق التي تسهل حركة التجارة، كالطرق والموانئ والجسور وهي تختلف تبعاً لدرجة ازدهار النشاط

(2) السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1975، ص 168

(3) نوزاد عبد الرحمان الهبني، مرجع سابق، ص 64 - 66

¹. ALANJ. J. Auer bach and Martin Feldstein, Hand bookof public Economics, voume, Elesevier, 5 edition, 2005, p.3

التجاري، ونفقات على مؤسسات تعليم وتدريب من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب.¹

إن مبدأ الحرية هو الأساس النظري لفلسفة سميث الاقتصادية وهو يعتبر بأن الإنسان والفرد بسعيه لتحقيق المصلحة الشخصية يحقق الصالح العام بطريقة تلقائية، ويضرب في هذا مثلاً بسيطاً بقوله "ليس بفضل وكرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز الذي يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا، بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، وعندما نطلب خدماتهم فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نلتقي مع مصالحهم الشخصية، وهكذا فعندما نتوجه إليهم فإننا لا نعرض عليهم حاجتنا بل إننا نستثير مصالحهم الشخصية، فلا يمكن أن يعتمد في حياته على أفضل الآخرين سوى الشحاذ"²، فبهذا المثل البسيط يتبين لنا أن الفرد بحبه لتحقيق مصلحته يحقق مصالح العامة وفي هذا الصدد أيضاً يقول آدم سميث في كتابه "نظرية الشعور الأخلاقي" 1759 بأن السلوك الإنساني يخضع لست بواعث حب الذات، التعاطف الرغبة في الحرية، الإحساس بالملكية، عادة العمل والميل للمبادلة، ويضيف آدم سميث أن الفرد "في هذه الحالة كما في الحالات أخرى كثيرة تقوده يد خفية نحو تحقيق غاية لم تكن جزء من مقصده وأنا لم أعرف أبداً أن خيراً كثيراً تحقق على أيدي من يسعون إلى الخير العام، فذلك في الحقيقة تصنع ليس شائعاً بين التجار.."³ فالدوافع الشخصية أهمية كبيرة وتأثير مهم في الحياة الاقتصادية.

¹ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر، 2009-2010، ص 14

*آدم سميث (Adam Smith) 1723-1790 هو اسكتلندي ولد في اكسويا، تعلم في جامعات كلاسجو وأكسفورد، ثم باشر مهنة التدريس فأصبح أنشأت المنطق ثم الفلسفة الأخلاقية في جامعة كلاسجو تتم للاقتصاد السياسي زار فرنسا سنة 1765 وأمضى فيها سنتين مكتبته من الاحتكاك بالفيزيوقراطيين، ثم التفرغ للكتابة والتأليف وكان في آخر حياته موظفاً كبيراً في الجمارك وهو أول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وصاحب كتاب ثروة الأمم 1776، الذي يعتبر مرجعاً أساسياً للفكر الاقتصادي.

² حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998، ص 56

³ جون كينيت جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 2000،

ومن بعد آدم سميث جاء كل من دافيد ريكاردو (1772 - 1823) **David Ricardo** وجون باتيستا ساي (1767 - 1832) **Jean Baptiste say** حيث واقف دافيد ريكاردو وآدم سميث بأن الإنفاق العام يجب أن يكون محدوداً ويقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة فقط وأضاف أيضاً أن النفقات على الحروب والعدالة تؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي ورؤوس الأموال كونها تمول بالاقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية¹،

أما "جون باتيستا ساي" **Jean -Baptiste Say** يرى أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عملاً ضرورياً لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة "إن أفضل النفقات أقلها حجماً، وأن أقل الضرائب أحسنها" أحسن تعبير عن وجهة رأي الكلاسيك اتجاه الإنفاق العام².

أما جون ستيوارت ميل (1806 - 1873) يؤيد آدم سميث في الأدوار المحددة للدولة مع التركيز على حماية الأفراد ويجب على الدولة منع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقدهم وهو بهذه الطريقة يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد³.

في الأخير يمكننا القول أن الكلاسيك ينظرون للنفقات العامة على أنها حيادية ولا تأثير لها على النشاط الاقتصادي ويجب أن يتم التخفيض من حجم النفقات العامة إلى أقصى قدر ممكن، وأن يقتصر فقط على المهام الأساسية التي تستوجب على الدولة القيام بها فتدخل الدولة أكثر سيؤدي إلى اختلال في التوازن العام، وفي حالة حدوث خلل فإن آلية السوق (اليد الخفية) ستقوم بإعادة التوازن وقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية الكلاسيكية

¹. بودرخ كريم، مرجع سابق، ص 15

². بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 03

³. حمدي عبد العطي، السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية،

مصر، 2007، ص 2002

في الإنفاق العام نذكر منها، أنه لا يمكن أن يبقى الاقتصاد في حالة توازن إذا لم تتدخل الدولة وهذا ما تم التأكد منه في أزمة الكساد الكبير سنة 1929 حيث عجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج وثبتت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"¹، فتكدست السلع لعدم وجود مشتريين وبالتالي تفاقمت البطالة مع وجود سلع كثيرة بما يتجاوز العرض المناسب وتضخم المخزون، إن عدم وجود مشتريين هو نقص في الطلب،² وهذا ما لم يفكر فيه مفكري المدرسة الكلاسيكية وكانت النتيجة أنه عندما وقع "الكساد الكبير"، بعد انهيار بورصة الأوراق المالية في أكتوبر 1929 كان موقف الاقتصاديين المؤمنين بالتراث الكلاسيكي، أي جلهم تقريباً هو التزام الصمت³، ليظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسيير النشاط الاقتصادي والمتمثلة خصوصاً في عدم التخصيص الأمثل للموارد، اللامعادلة في توزيع الدخل والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمراً ضرورياً لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁴.

أن مناداة الكنزية بتدخل الدولة يعتبر رداً ونقداً صريحاً للكلاسيك وفيما يلي بعض جوانب الفكر الكينزي التي تهم الدراسة:

2. الإنفاق العام في الفكر الكينزي (الدولة المتدخلة):

إن أزمة الكساد العظيم التي حدثت في 1929 أحدثت أزمة فكرية قوية لدى الاقتصاديين وخاصة الكلاسيك الذين أنكروا احتمال حدوث أزمة من هذا النوع ومن هنا جاءت النظرية الكينزية على أنقاد الفكر الكلاسيكي من خلال التأكيد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث هاجم كينز في كتابه " النظرية العامة" قانون ساي للأسواق

¹. سلامة محمد، بوزدحح كريم: أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر، 2001-2009

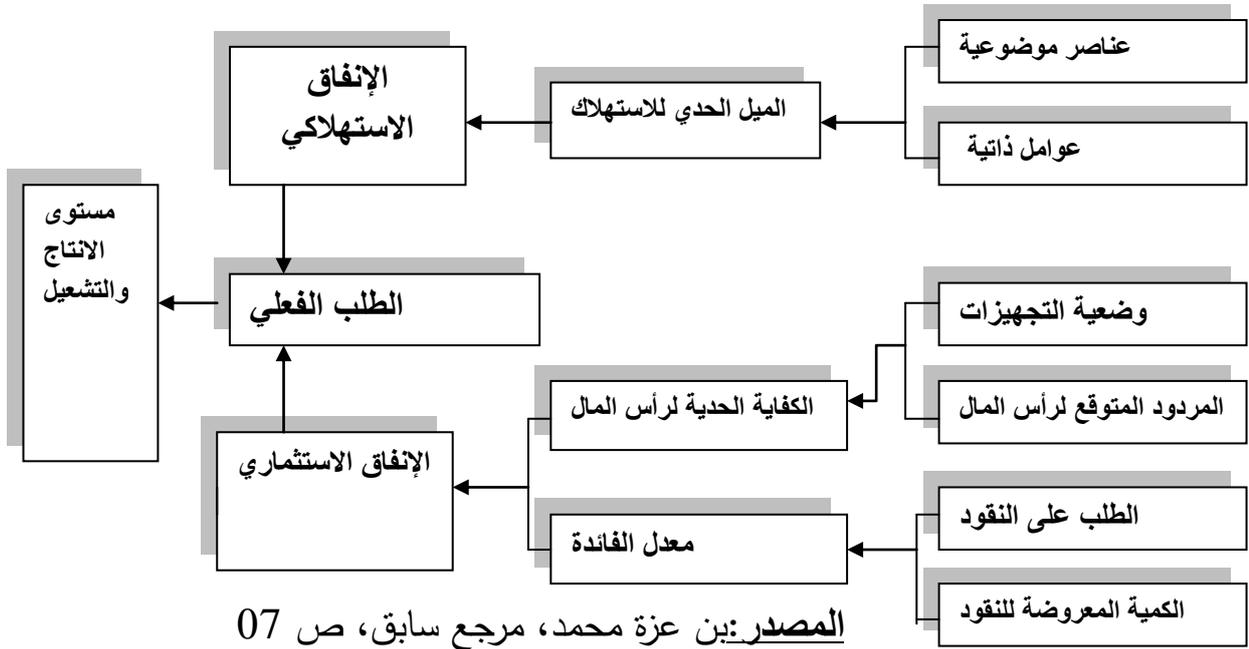
². جون كينث جالبريث، مرجع سابق، ص 210

³. نفس المرجع، ص 211

⁴. أحمد زهير الخطيب، المالية العامة، دار زاران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 41

وذلك لتجاهل دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التشغيل كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع (وهذا عكس ما كان ينادي به آدم سميث)، وطالب كينز بأن تتكفل الدولة بالمزيد من الخدمات وهذا ما يؤدي لزيادة النفقات العمومية ويمكننا إبراز نظرة كينز للإنفاق بالشكل التالي:

شكل 3 يوضح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي ونظريته للإنفاق العام:



من خلال الشكل نلاحظ أن كينز ينادي بزيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية، ويعتبر أن تقديم تحويلات جديدة أو تخفيض في الضرائب، سيساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل وبالتالي فإن الإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي.

ويتحقق الإنفاق العام بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً يساهم في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وزيادة الطلب الاستهلاكي. كما تقوم الدولة نفسها عند ارتفاع في معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية وتقديم إعانات للمستثمرين الخواص من

خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى بالإفناق الجبائي وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر..¹

فقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائماً فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف كما أن الاقتصاد القومي أساساً غير مستقر ومن ثم فالتدخل الحكومي لا مفر منه للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.²

ويمكننا تلخيص نظرة كينز للإفناق العام فيما يلي:

(1) انتفاء الحياد المالي للدولة والمطالبة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.³

(2) تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أن تطور وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة العامة.⁴

(3) ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي إلى المالية الوظيفية، أي أن يكون هناك أولوية للنفقات على الإيرادات.⁵

¹. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 6

². دواسي مسعود، مرجع سابق، ص 58

³. عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 156.

⁴. بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 16

⁵. المرجع نفسه، ص 16

إن هذه الحلول التي أتى بها كينز ساهمت في معالجة مشكلة الكساد الكبير ونجحت الدول التي كانت تعاني من هذه الظاهرة في تجاوزها بسبب كينز، إلا أنه قد وجهت العديد من الانتقادات للنظرية الكينزية نذكر منها:

أن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وهذا لسبب التالي:

- 1) أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار....
- 2) اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها أن تؤدي لارتفاع البطالة في المدن ونقص العمالة بالريف، مع انخفاض الدخل القومي.

الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي (الدولة المنتجة)

لقد أوضح كارل ماركس **Karl Marx** (1818-1883) رفقة رفيقه "Ergels" (1820-1895) أن الاشتراكية هي نظام اقتصادي اجتماعي بحيث يكون الهدف من الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلاً من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع وينبذ الطبقية، وفي هذا الصدد أيضاً أن المبادئ الأساسية للاشتراكية تقوم على الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الإنتاج التي تشكل الأساس الاقتصادي للنظام الاجتماعي الجديد، الذي الاشتراكية طوره الأول ففي ظل الاشتراكية لا وجود للطبقات المتضادة طبقات مالكي وسائل الإنتاج وطبقات أولئك الذين يبيعونهم قوة عملهم، فالجميع

يملكون وسائل الإنتاج وكل فرد هو في وقت واحد مالك وشغل، وحقوق جميع الأفراد حيال الملكية الاجتماعية متساوية.¹

وبتالي حسب الفكر الاشتراكي نجد أنّ الدولة لم يعد دورها مقتصرًا على مجرد التدخل للحفاظ على التوازن في السوق وإيجاد الحلول لمختلف الأزمات الاقتصادية، بل أصبح التدخل بصفة ثابتة ومستمرة في الحياة الاقتصادية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لدى نجد أن النفقات العامة تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدولة تحل محل قوى السوق فيما يخص عمليات الاستثمار والإنتاج وكذلك تمس الجانب الاجتماعي أيضاً الذي لا تقل أهميته عن الجانب الاقتصادي وهذا ما يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدول الاشتراكية² ويمكننا إبراز نظرة الاشتراكية للإنفاق في ما يلي:

- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن للدولة أيضاً نفقات استثمارية (تكريس لمبدأ الملكية الجماعية)³
- تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج القومي.
- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد بهدف تحقيق المصلحة العامة.⁴

فالمتمأمل لهذه المبادئ التي يقوم عليها الفكر الاشتراكي ونظرته للإنفاق العام وكيف تقوم الدولة بتنظيم الاستثمار، يدرك جيداً أن الدولة هي المسؤولة عن توفير مختلف احتياجات

¹. باكوفلين وآخرون، أسس المعارف السياسية، دار التقدم، موسكو، 1997، ص 244

². بوددخ كريم، مرجع سابق، ص 17

³. دواسي مسعود، مرجع سابق، ص 72

⁴. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 09

المجتمع، وأن الإنفاق في الفكر الاشتراكي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة انطلاقاً من المخططات والأهداف الموضوعة في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، لذا فإن القطاع العام هو الوحيد المخول للقيام بهذه المهام و نجد أن الدولة الاشتراكية تتميز بحجم الإنفاق الكبير لأنها تتدخل في معظم المجالات وتسير كل شيء.

لكن تراجعت الأفكار الاقتصادية الاشتراكية مع انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي (1989) ولم تعد المبادئ الاشتراكية تسير التطور الذي كان يسير بوتيرة عالية في هذه الفترة وتحول الدول الاشتراكية لدول رأسمالية بعد الاستقرار والنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول وقد تزامن هذا مع انتشار مبادئ العولمة وبروز دور جديد للدولة.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة (الأسباب والانتقادات)

إن المتتبع لاقتصاديات الدول سواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة يلاحظ مدى ارتفاع الإنفاق العام في هذه الدول من سنة إلى أخرى، وأصبحت ظاهرة عالمية ولكن يبقى حجم الإنفاق مختلف من دولة إلى أخرى وهذا مرتبط أساسياً بمدى قوة اقتصادها وتوفر مصادر للتمويل العام وإن ظاهرة تزايد النفقات العامة كانت محل اهتمام العديد من المفكرين في الاقتصاد والمالية العامة حيث نجد العديد من النظريات والآراء تعبر عن أسباب ازدياد النفقات ويمكن إيجاز هذه الآراء والنظريات في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): جدول يوضح أهم النظريات والقوانين المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.

القانون النظرية	أو	أهم ما ورد في القانون	الانتقادات
--------------------	----	-----------------------	------------

<p>قانون فاقرن Loi de wagner</p>	<p>إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل نصيب الفرد من الناتج القومي. -تطور النفقات العامة هو نتيجة طبيعة لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول</p>	<p>قانون باركنسون Loi de Parkinson (1958)</p>
<p>قانون باركنسون Loi de Parkinson (1958)</p>	<p>لا يمكن أن تكون الزيادة في عدد الموظفين في المؤسسات العمومية هي السبب الوحيد أو حتى الرئيسي لزيادة الإنفاق في مختلف الدول.</p>	<p>أطروحة بيكوك وويزمان Thèse de Peacock and Wiseman (1961)</p>
<p>النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام وإنما هناك عوامل أخرى حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتم غالبيتها في فترة الحروب وتزيد وفق وتيرة متسارعة فالحروب أثر كبير في زيادة الإنفاق ولا يرجع للمستوى الذي كان عليه من قبل بعد انتهاء هذه الحروب.</p>	<p>ليست الحروب وحدها من تساهم في ارتفاع النفقات فالأزمات الاقتصادية أيضاً تساهم في ارتفاع النفقات العامة بالإضافة إلى تزايد واجبات ووظائف الدولة واتساع تدخلها في جميع المجالات.</p>	<p>المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من المراجع*¹</p>

¹*فرصي محمد، مرجع سابق، ص 87، 88، 89

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة في العصر الحديث جلبت انتباه الدارسين وهذا ما لاحظناه من خلال مختلف القوانين التي حاولت تفسير هذه الظاهرة ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي الذي لازمه تطور للنفقات العامة كما لاحظنا في المطلب السابق أن دور الدولة في زمن العولمة لم يعد يقتصر على الإنفاق فقط ، بل تغير دورها لتصبح تسمى بدولة الرفاه الاقتصادي التي تعني أن الدولة لا تكتفي بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي فقط وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على الأفراد¹، فالدولة في هذا العصر تعددت وظيفتها لتصبح ملزمة بتوفير أسباب تزايد النفقات العامة في النقاط التالية:

فقد قسمت هذه الأسباب إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية:²

أولاً: الأسباب الظاهرية:

(1) انخفاض قيمة النقود: فإن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار كما يؤدي إلى ازدياد حجم النفقات العامة دون أن يكون هناك زيادة فعلية في الخدمات والسلع العامة، وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى رفع من القيمة النقدية لها محافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة.³

(2) اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: ويرجع أيضاً زيادة النفقات إلى الاختلاف في

طرق المحاسبة الحكومية وهي ظاهرية وليست حقيقية مثل الانتقال من طريقة اعتماد الميزانية الصافية إلى اعتماد الميزانية الإجمالية وذلك بتسجيل مبالغ النفقات

* عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص

* بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 40 - 41

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13

² طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ص 155

³ بوجدح كريم، مرجع سابق، ص 60

العامة دون مقاصة بينها وبين الإيرادات العامة وبالتالي يظهر مبلغها ضخم في الميزانية وهذه الزيادة الظاهرية وليست حقيقية، ويرجع بعض الاقتصاديين هذا التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة.¹

(3) اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: إن زيادة السكان بشكل منطقي تؤدي مباشر لزيادة النفقات العامة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة مثل الصحة، السكن، المياه، الكهرباء، النقل... والأتساع في إقليم الدولة نتيجة إتحاد أو انضمام أقاليم جديدة يؤدي إلى تزايد النفقات العامة وتعتبر هذه الزيادة ظاهرية وليست حقيقية نظراً لإنشاء ميزانية موحد بين الأقاليم المتحدة.

ثانياً: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام

(1) الأسباب الاقتصادية: إن السبب الرئيسي لزيادة النفقات العامة هو تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومسئوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي ويضاف إلى ذلك النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد.²

نجد أن حالات الكساد ساهمت بشكل كبير في زيادة النفقات العامة وكذلك النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى حد المقبول، ونجد هذا النمط بالأخص بالولايات المتحدة الأمريكية بزيادة لنفقاتها العامة بشكل ملحوظ، من خلال خطط مواجهة الكساد آنذاك سواء بتوزيع الإعانات أو بالقيام بالاستثمارات العامة من أجل رفع الطلب الفعلي وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي³ ونفس الشيء تكرر في ظل الأزمة العالمية سنة 2008 حيث قامت الكثير من الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص مساعدات مالية كبيرة من أجل إنقاذ العديد من البنوك

¹. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 47

². عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص 94

³. بن عزة محمد، مرجع سابق، ص 43

من الإفلاس (بنك سبتي قرديل (Citey. G) 49% وبنك GOLDMANSA 57% لصالح أمريكا..)

كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي عامل كبيراً وراء تزايد النفقات العامة وذلك من خلال تقديم مختلف الحكومات للإعلانات المساعدة للمشروعات العامة والخاصة لتشجيعها على تحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة والتنوعية للسلع المصدرة.¹

(2) الأسباب العسكرية: تعد النفقات الحربية (نفقات الدفاع) من أهم فقرات النفقات

الحكومية ويرجع ذلك إلى أنّ الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بهذا القطاع ، وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة... الخ.²

فالإنفاق العسكري أصبح ظاهرة عالمية خاصة مع تزايد التوتر في العالم حيث تسعى معظم الدول سواء النامية أو المتقدمة لأن تمتلك جيوش قوية لحماية إقليمها من أي تهديد فالسعودية مثلاً تخصص ميزانية بـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول الأكثر إنفاقاً على التسليح في العالم إلى وقت قريب كان ارتفاع النفقات العسكرية يكون في أوقات الحروب لكن اليوم نجد أنه حتى في فترة السلم تزداد النفقات العسكرية.

(3) الأسباب الاجتماعية: وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة

توزيع الدخل³ ، إضافة إلى ازدياد عدد السكان حيث يزداد الإنفاق الحكومي نتيجة لقيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد مع زيادة في الخدمات التي تقدمها الدولة مثل التعليم والرعاية الصحية حيث أصبحت هذه الخدمات من أهم الوظائف

¹. نفس المرجع، ص 43

². مالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان ، 2010-2011، ص

³. دواسي مسعود، مرجع سابق، ص 171

التي تقوم بها الدولة في الوقت الحاضر، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة، وهذا الارتفاع يعود بالأساس إلى ازدياد التزام الدولة تجاه المجتمع.

ثالثاً: الأسباب السياسية :

هناك العديد من الأسباب السياسية التي ساهمت في تزايد الإنفاق العمومي وأهمها تلك المتعلقة بالعمل الدبلوماسي وزيادة العلاقات ما بين الدول فالعالم اليوم أصبح متقارب جداً وكل دولة لديها علاقة مع مجموعة من الدول في مختلف القارات، وهذا ما يجعل الدول تتبادل البعثات الدبلوماسية، مما يؤدي إلى تخصيص ميزانية خاصة بهذه البعثات.

كما نجد تنامي ظاهرة التكافل الدولي حيث أصبحت الدول تتضامن مع بعضها البعض فالكثير من الدول الكبرى تقوم بتقديم المساعدات وإعانات لدول أخرى قد تكون في أزمة، أو تقديم قروض لها من أجل تدعيم العلاقات الدولية حيث تستخدم العديد من الدول المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية مما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالنسبة لهذه الدول.¹

كما أن انتشار الديمقراطية في العالم وما توفره من مرونة للمواطن في المشاركة في صنع قرار سياسي والمساهمة في العملية الانتخابية أو الرقابة على مختلف أنشطة الحكومات عبر إنشاء مختلف التنظيمات السياسية والمنظمات والنقابات يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام أصبحت عالمية وتشمل كل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة غنية أو فقيرة، لكن يختلف حجم هذا الإنفاق من دولة لأخرى وهذا خاضع لدور الدولة وإلى الإيرادات العامة وحالة النشاط الاقتصادي وتغير قيمة النقود²، إلا أن الدول العربية وخاصة النفطية تختلف عن الدول الأخرى وحجم الإنفاق مرتفع فيها لاعتمادها على الريع النفطي بصفة شبه كلية بالإضافة إلى طبيعة نظمها السياسية القائمة، وفي الاقتصاد الريعي

¹. محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن، 2007، ص 126

². رفعت المحجوب، المالية العامة، الكتاب الأول، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966، ص 25

الدولة هي التي تتحكم في النشاط الاقتصادي حيث إن عائدات النفط (الجباية) تعود بشكل مباشر أو غير مباشر لأنظمة هذه الدول، ونجد أن الدولة في الاقتصاد الريعي تكون ثرية بما تمتلكه من سيولة نقدية ولكن هذا الثراء لا ينعكس بشكل متساوي على شرائح المجتمع المختلفة ويعود هذا إلى سوء توزيع الدخل القومي (الإنفاق)، ونجد أن الدول الريفية تقوم بالاستثمار في قطاعات الخدمات وعدم بناء اقتصاد حقيقي حيث تسعى لإرضاء المواطنين بمجموعة من المشاريع وتشجيع الاستهلاك كما تحاول عدم الإخلال في النمط الاستهلاكي السائد طيلة فترة الازدهار العائدات النفطية لاعتبارات سياسية واجتماعية،¹ فالدول العربية اليوم تشهد ارتفاعا متزايد لحجم الإنفاق العام لأن أسعار المحروقات في ارتفاع مستمر، منذ مطلع الألفية الجديدة لهذا الإنفاق العام في هاته الدول لا يتماشى مع ازدهار الاستثمار بل هو مرتبط بأسعار المحروقات.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم العالي ومردوديته الاقتصادية والاجتماعية

لقد اطلعنا في المبحث الأول على مدى أهمية التعليم العالي في الوقت الراهن ، وأن كل الدول تسعى لتطوير التعليم العالي بما يناسب مع احتياجاتها وتعرفنا في المطلب الثاني عن الإنفاق العام وكيف أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة ظاهرة عالمية وشملت جميع الدول ومعظم المجالات ومنها التعليم العالي لذلك أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم تواجه التحديات كبيرة تناسب حدتها مع درجة تقدمها، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها على الإطلاق ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم المناسب لطالبيه بالكم والنوعية المناسبين.²

وهذا ما سنسلط عليه الضوء وفقا للمطالب التالية:

¹ عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في

البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 50

² بدر ماجد، أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن (الواقع والحلول) ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 36،

يوليو (1999)، ص 58

المطلب الأول: الإنفاق على التعليم العالي:

لقد تطور الإنفاق العالمي على التعليم تطوراً كبيراً من حيث النفقات المخصصة والنسبة من الناتج القومي الإجمالي وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث شكلت هذه النفقات (5%) تقريباً من الناتج القومي الإجمالي في العالم¹، ويعتبر التمويل هو العصب الأساسي للمؤسسة الجامعية وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير وارتفاع عدد الطلاب في مختلف مؤسسات التعليم العالي مما أدى إلى التنوع في التعليم العالي والتنوع أيضاً في مصادر التمويل وهذا ما سنفصل فيه في هذا المطلب ولكن قبل أن نتطرق لمختلف أنواع تمويل التعليم العالي نتعرف على مفهومه.

1. مفهوم تمويل التعليم العالي:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالتمويل بصفة عامة ويتمويل التعليم العالي بصفة خاصة فقد عرّفه الدكتور عبد الله الحولي على أنه "في أبسط صورته يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة للتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية²، ويعرف أيضاً بأنه: "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية"³.

فالمؤسسة التعليمية إن لم تجد التمويل الكافي لتغطية احتياجاتها سوف يؤثر ذلك بالسلب على مردوديتها وعلى نوعية الخدمة المقدمة، وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف التعليم وتنامي البحث العلمي وتوسع دور الجامعة وترابطها مع التنمية، فحجم الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي يعد إنفاقاً استثمارياً يزيد من كفاءة وأداء العنصر البشري وتجسيده

¹ عليان عبد الله الحولي، محاضرة تكلفة التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010/2009، ص 01

² صائغ عبد الرحمان، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، أبعاد القطبية وبعض البدائل الممكنة، المؤتمر

العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس إتحاد الجامعات العربية، بيروت، 2000

³ غانم محمد، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التعليمية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33

لمجلس إتحاد الجامعات العربية، بيروت (لبنان)، نيسان، ص 19-20

في العملية الإنتاجية¹، فهذا هو المفهوم السائد حالياً لذا فتلبية احتياجات المؤسسة الجامعية بما تحتاجه من مواد مالية مهم للقيام بدورها كاملاً.

ويعرف تمويل التعليم أيضاً بأنه "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة"²، فهذا التعريف الموجز لتمويل التعليم العالي لا يركز على الإنفاق الكبير على التعليم العالي فهو يشير إلى الموارد المتاحة للمؤسسة واستغلالها بأحسن طريقة ممكنة لأن النظام التعليمي يصبح كفى إذا كانت مخرجاته في أعلى معدل لها وبأقل تكلفة ممكنة، أو إذا تم الحصول على نتائج كثيرة من نوعية جيدة بأقل قدر ممكن من الإنفاق،³ ففلسفة التعليم الجامعي اليوم تقوم على الكفاءة وتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج الجيدة بتكلفة قليلة، لدى نجد أن العديد من الدول تتجه إلى تخفيف الإنفاق لكن تسطر أهداف محددة للتعليم العالي من أجل تحقيقها، وخاصة في الشق الاقتصادي والشق الاجتماعي.

من خلال هذه التعريفات المقدمة لتمويل التعليم العالي وكيف تنظر بعض الدول له فبعضها تتفق وبحجم كبير عليه مع الرغبة الشديدة في تنمية هذا القطاع لكي يآثر على القطاعات الأخرى بالإيجاب والشق الثاني ينفق ولكن بحجم محدود وهذا ما نلمسه من خلال التعريف الثاني لكن مع وضع أهداف محددة للتعليم العالي، لدى نجد أن هناك تنوع في مصادر تمويل التعليم العالي ولكل دولة طرقها في تمويل مؤسساتها الجامعية حيث سنقوم للتطرق لأهم مصادر تمويل التعليم العالي وليس جميعها وهذا يرجع لتعدد واختلافها.

¹. عبد الستار رائف، حسن حمادي المولي، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق

العمل في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012، ص 406

². أبو الوفا جمال وآخرون، اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000، ص 23

³. محمد عبد الله المنيع، أسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود، وبعض الجامعات الأمريكية، الاجتماع الثاني

لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا بجامعات دول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2004، ص 146

2. مصادر تمويل التعليم العالي:

1.2. الدولة أو تمويل الحكومة المركزية:

تعتبر الدولة أكبر ممول للتعليم العالي في كثير من الدول كانت في الماضي الممول الوحيد تقريباً قبل ظهور أنماط أخرى من التعليم العالي، فالكثير من الدول تقوم بتخصيص مبالغ من الميزانية العامة للتعليم العالي، وتختلف هذه المبالغ من دولة لأخرى وهذا مرتبط بالدخل الوطني للدولة، ففي بريطانيا مثلاً تقع مسؤولية تمويل التعليم العالي على عاتق الحكومة المركزية للجامعات عام 1889 وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919 والذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية¹، وتعتبر الجامعات البريطانية من أعرق الجامعات وأكثرها شهرة في العالم وعادة ما يرتبط ذكر الجامعات البريطانية بجامعة "أكسفورد Oxford University وجامعة كامبردج Cambridge University" فائقتي السمعة².

وقد ظلت تؤدي هذه اللجنة وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز واسكتلندا، ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً³.

أما الدول العربية هي الأخرى تمول معظم احتياجات مؤسسات التعليم العالي حيث تنص المادة (230) من سياسة التعليم (2011) بالمملكة العربية السعودية على أن " تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتتمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة" ونظراً للاعتماد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تمويله

¹. موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 21

². بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 353

³. موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 22

اعتماداً كلياً على التمويل الحكومي فإن ميزانية السنوية تتأثر على وجه العموم بالميزانية العامة للدولة كما تتأثر على وجه الخصوص بما يخصص لقطاع التعليم من ميزانية الدولة¹. أما في فرنسا فيقع تمويل التعليم العالي على عاتق الحكومة الوطنية بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصناعية، وتعتبر فرنسا مركز التقاليد الجامعية لجامعة لعصر الوسيط فقد كانت جامعة السربون Sorbonne منذ إنشائها تسمى بأسماء الجامعات وقد لعبت دوراً قيادياً في إرساء التقاليد الجامعية والدفاع عنها².

مع تزايد الطلب على التعليم العالي وارتفاع تكلفته تم منح الاستقلال الإداري والمالي لبعض الجامعات بهدف مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية، وهذا ما حصل في بريطانيا سنة 1987 وبالنسبة للدول العربية فمعظمها تقوم بتمويل التعليم العالي بصفة نسبة كلية مثل (السعودية، الجزائر، ليبيا...)، وقد تساهم الحكومة المركزية بأشكال أخرى في تمويل التعليم العالي وهذا إما بالشراكة ما بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية أو الحكومات المحلية كما تسمى في بعض الدول أو بالشراكة ما بين الحكومة المركزية ومختلف المؤسسات الإنتاجية والتي لها صلة مباشرة بالجامعة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تساهم الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات بالإضافة إلى المؤسسات في التمويل الخاص بالتعليم العالي حيث تصل نسبة مساهمة الحكومة الفيدرالية إلى 12% تكون في شكل منح أو عقود منافسة.

وما يميز مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة كون ميزانيتها تعتبر ميزانية ضخمة وجامعاتها رائدة وتحتل صدارة الجامعات العالمية في براءة الاختراع والاكتشافات مثل جامعة هارفرد Harvard University وهذا ما يجعلنا نقول أن تكلفة التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية تترادف مباشرة مع نفقاته على حد تعبير وود هول M.Wood

¹. عبد العزيز بن محمد الصقر، سليمان بن خالق الخفطي: تمويل الكلية التقنية بالخرج، المشروع النهائي لمادة تمويل التعليم، مقررات الإدارة التربوية لبرنامج الدكتوراه، جامعة الملك سعود، السعودية، 1427/1428هـ، ص 13

². بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 357

Hall¹، والولايات المحلية هي التي تقوم بإدارة الجامعات والإشراف عليها أما الحكومة الفيدرالية فيقتصر دورها على متابعة مدى تطبيق توصيات الحكومة الفيدرالية في تمويل التعليم العالي والمساهمة السنوية للحكومة الفيدرالية في التمويل.

أما بالنسبة للشق الثاني وهو التمويل بالمشاركة ما بين الحكومة المركزية والمؤسسات الإنتاجية فتتخذ هذه العديد من الصور مثل مشاركة المؤسسات ورجال الأعمال وحتى الأفراد في تمويل التعليم العالي وتشجيعهم على الاستثمار فيه، حيث ساندت الحكومة الكورية فكرة الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال السماح لهذا القطاع بالاندماج في مختلف القطاعات الأخرى للبلاد كما قامت بتقديم مكافآت وإعفاءات ضريبية للمؤسسات على سبيل تمويل نشاطات البحث، و يمكن أيضاً استثمار المخصصات في أول صندوق كوري كرأس مال المغامر (شركة التطوير التقني الكوري)، أو في جهود بحث وتطوير تعاونية مع معاهد البحوث العامة² فبهذه الطريقة تحفز كوريا مختلف الشركات والمؤسسات لعقد اتفاقيات مع الجامعات والمعاهد من أجل الاستفادة من إعفاءات ضريبية.

وفي الصين تمثل التبرعات (المواطنين ورجال الأعمال) حوالي 8% من إجمالي دخل التعليم العالي وتكون هذه التبرعات في شكل إنشاء مباني تحمل اسم المتبرع أو في شكل منح دراسية للطلاب أو لإعفاء هيئة التدريس للدراسة والبحث في الخارج وأكثر الجامعات استفادة من هذه التبرعات هي جامعات القمة والتي يكون لديها شبكة علاقات قوية مع خريجها الذين يصبحون متبرعين في المستقبل.³

ففي الأخير يمكننا القول أن التمويل عن طريق الحكومة المركزية يتم في ثلاث صور، الصورة الأولى هو تمويل نسبته كلياً من طرف الحكومة المركزية للمؤسسات التعليمية العالي

¹. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، أبريل 2000، ص 48

². براهيمى حسينة، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، دراسة حالة جامعة باتنة 1992-2001، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2005، ص 25

³. موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 26

(مثل ما يحصل في بعض الدولة العربية كالسعودية)، والصورة الثانية هي تمويل مشترك ما بين الحكومة المركزية أو الفيدرالية بين الولايات أو الحكومات المحلية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) والصورة الثالثة تكون في شكل شراكة ما بين الحكومة المركزية ومختلف المؤسسات أو الإعلانات من رجال الأعمال وهذا ما يحصل في الكثير من الدول مثل (كوريا الجنوبية والصين) فهذه أهم الأنواع وليس بمجملها فهناك دول تتبع طرق أخرى لتمويل جامعاتها مثل التمويل المرتبط بالأداء*¹.

وعندما تواجه مختلف الدول عجزاً في التمويل تقوم برفع الرسوم الدراسية، أو فرض الضرائب التعليمية، فالدولة تلعب دوراً ميزاً في تمويل التعليم العالي ولكن لا يقتصر تمويل التعليم العالي على الأشكال الآتية الذكر على هناك نوع آخر يحتوي على العديد من الأنماط لتمويل التعليم العالي وهو التمويل الذاتي للتعليم العالي وهذا ما سنتعرف عليه في النقطة المالية.

3. التمويل الذاتي:

يعتمد هذا الصنف من التمويل على حقوق التسجيل وعقود البحث في المؤسسات الجامعية والذين يعتمدون على مثل هذا النمط من التمويل يبحثون باستمرار عن الطرق الممكنة لجلب أكبر عدد ممكن من الطلبة عن طريق تقديم برامج تعليمية نوعية كثيراً ما تكون انتقائية، فهو نمط يبحث عن التوازنات المالية قصد تحقيق الأرباح مثال على ذلك: "جامعة يول Yelle، استطاعت أن تحقق رأس يقدر بـ 19 مليار دولار مكنها من الحصول على موارد سنوية نتيجة توظيف الأموال تقدر بـ 19 مليار دولار"² والتمويل الذاتي تعتمد عليه

¹* يقصد بالتمويل المرتبط بالأداء PBF تمويل حكومي مرتبط بإنجازات الجامعات والكليات العامة في ضوء مؤشرات أداء محددة، ويطبق هذا الاتجاه في العديد من دول العالم مثل أستراليا وبلجيكا، الدانمرك وفرنسا، ألمانيا وهولندا.

². براهيمي حسينة، مرجع سابق، ص 49

العديد من الجامعات في مختلف الدول، يتم التمويل الذاتي العديد من الطرق نذكر منها التمويل عن طريق تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة والتمويل الذاتي عن طريق العقود البحثية.

1.3. الجامعة المنتجة:

ففي هذه الحالة تقوم الجامعة بتقديم مجموعة من الخدمات مثل التدريب والتأهيل والاستشارات الميدانية والتحكيم ومشاريع التطوير، والجامعة تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعديد من المؤسسات وتتفاعل مع المجتمع فمثلاً تقوم مؤسسات التعليم العالي بتقديم خدمة الاستشارات سواء كانت مالية أو اقتصادية أو إدارية و تقدم خدمة التحكيم، حيث أصبح التحكيم منتج من المنتجات التي تكتسب أهمية في سوق العمل بسبب المنازعات التجارية والمنازعات الفنية بحيث تقدم مؤسسات التعليم العالي هذه الخدمات وتتقاضى مبالغ مالية نظير الخدمة المقدمة وهو ما يعتبر شكلاً من أشكال التمويل الذاتي.

فالكثير من الجامعات اليوم أصبحت تبحث عن مصادر خاصة تساعد في عملية تمويل التعليم لديها واعتمادها على ذاتها ودورها وأساليبها في ذلك، فتقوم الجامعة بممارسة هذه الأنشطة الإضافية التي تحقق من ورائها موارد مالية أخرى تستخدمها في تمويل أنشطتها تمويلًا ذاتياً مما يحقق لها النجاح في تنفيذ مجمل أهدافها.¹

ونجد أن بعض الدول العربية قد قامت بتطبيق مثل هذه النماذج من الجامعات، حيث قامت جامعة بغداد بتبني مفهوم الجامعة المنتجة منذ منتصف التسعينات بتطبيق ووصلت مداخيلها إلى 682.2 مليون دينار عراقي مقابل الخدمات والأنشطة التي قدمتها الجامعة مما يمثل حوالي 27.5% من إجمالي موازنة الجامعة عام 1995 والتي بلغت 2442 مليون دينار عراقي في نفس العام، كما بلغت إيرادات جامعة المستنصرية من الرسوم الدراسية المسائية إلى 899100 دينار عام 99/98 وكل هذه الإيرادات تستخدم في تطوير الجامعة

¹ عبد اللطيف محمود أحمد: تنوع مصادر التمويل التعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1993،

وتعد من المصادر الذاتية لتمويلها¹، ونتيجة للمداخل المرتفعة التي حققتها العديد من الجامعات العالمية جعلت الكثير من مؤسسات التعليم العالي تختار هذه التجربة، وكما اشرنا في البداية أن جامعة يال Yelle استطاعت تحقيق رأسمال بقدر ب 19 مليار دولار من تقديم مثل هذه الخدمات.

2.3. العقود البحثية: في هذه الحالة تقوم مؤسسات التعليم العالي بإبرام اتفاقية مع مختلف المؤسسات التي تقوم بتطوير منتجاتها بشكل مستمر وتعتبر الجامعات الأمريكية من أبرز الجامعات في القرن العشرين ارتباطا بالمجتمع ومؤسساته الصناعية، إضافة إلى مراكز الأبحاث العلمية والتي لا يقتصر نشاطها على المؤسسات الجامعية الأكاديمية بقدر ما ارتبطت بالمؤسسات الصناعية الكبرى مثل نموذج التطوير التكنولوجي في جامعة أوستن وهو من أبرز النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في البحث العلمي²، لأن المؤسسات والشركات اليوم وخاصة في ظل العولمة أصبحت تبحث عن حصة من السوق العالمي وليس السوق المحلي فقط، ولا يتم هذا إلا بالتدريب المتواصل والاكتشافات المتتالية للحفاظ على المكانة ولا يتحقق هذا إلا عن طريق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وهاته الشركات مقابل منفعة متبادلة بين الطرفين، بحيث يتم توفير أو تحقيق العائد المادي بالنسبة للجامعة مما يساهم في ضمان تمويل ذاتي وتحافظ هذه المؤسسات المتعاقدة مع الجامعة على مكانتها وتطور من منتجاتها بفعل مخابر البحث الموجودة في الجامعة. وهذا ما سعت إلى تحقيقه الكثير من الدول العربية من خلال إنشاء جامعات جديدة متنوعة وتشجيع رجال الأعمال على تحمل جزء من عبء تطوير التعليم لما لذلك من آثار إيجابية

¹. موسى نور الدين: مرجع سابق، ص 34

². المرجع السابق، ص 32

على مشروعاتهم¹، فمن خلال تعاقدهم مع هذه المؤسسات يضمنون يد فنية مؤهلة تساهم في تطوير منتجاتهم والدفع بشركاتهم نحو الأفضل.

4. التعليم العالي الخاص وتمويله:

أصبح هذا النوع من التعليم العالي منتشراً كثيراً في السنوات الأخيرة ويمكننا تعريفه على أنه: "هو ذلك النوع من التعليم غير الحكومي الذي يمول كلياً أو جزئياً بواسطة هيئات أو أفراد ويهدف إلى الوصول إلى مجموعة من الأهداف أبرزها تحقيق ربح وعائد مالي"²، فمن خلال هذا التعريف البسيط يتبين لنا أن التعليم العالي الخاص يكون مستقل عن التعليم الحكومي يتم تمويله من طرف أفراد أو شركات ومن ضمن أهدافه تحقيق الربح أي هو عبارة عن استثمار ويمتاز التعليم العالي الخاص بالكفاءة والفاعلية وفي نفس الوقت هو هدف من أهداف التعليم العالي الخاص تحقيق الكفاءة والفاعلية لكي تحافظ كل جامعة على مكانتها وتنافسيتها مع الجامعات الأخرى، أما بالنسبة لكيفية تمويل التعليم العالي الخاص فهناك العديد من الطرق:

(أ) التمويل الخاص كلياً: وفي هذه الحالة يكون التمويل مستقل تماماً عن الدولة التي لا تتدخل في تسيير هذه المؤسسات .

(ب) وهناك طريقة ثانية حيث يقوم القطاع الخاص بتمويل مختلف مؤسسات التعليم العالي ولكن إشرافها يقع تحت وصاية الدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي وتعتمد هذه المؤسسات رسمياً من طرف وزارة التعليم العالي وتخضع لرقابتها وهناك بعض المؤسسات في التعليم العالي تعتمد على التمويل من طرف مختلف المنظمات سواء كانت محلية أو عالمية دون أي إعانة من طرف الدولة.

¹. محمد سيد أبو السعود جمعة: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم

الإلكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعليم للمستقبل، الرياض، مارس 2009، ص 25

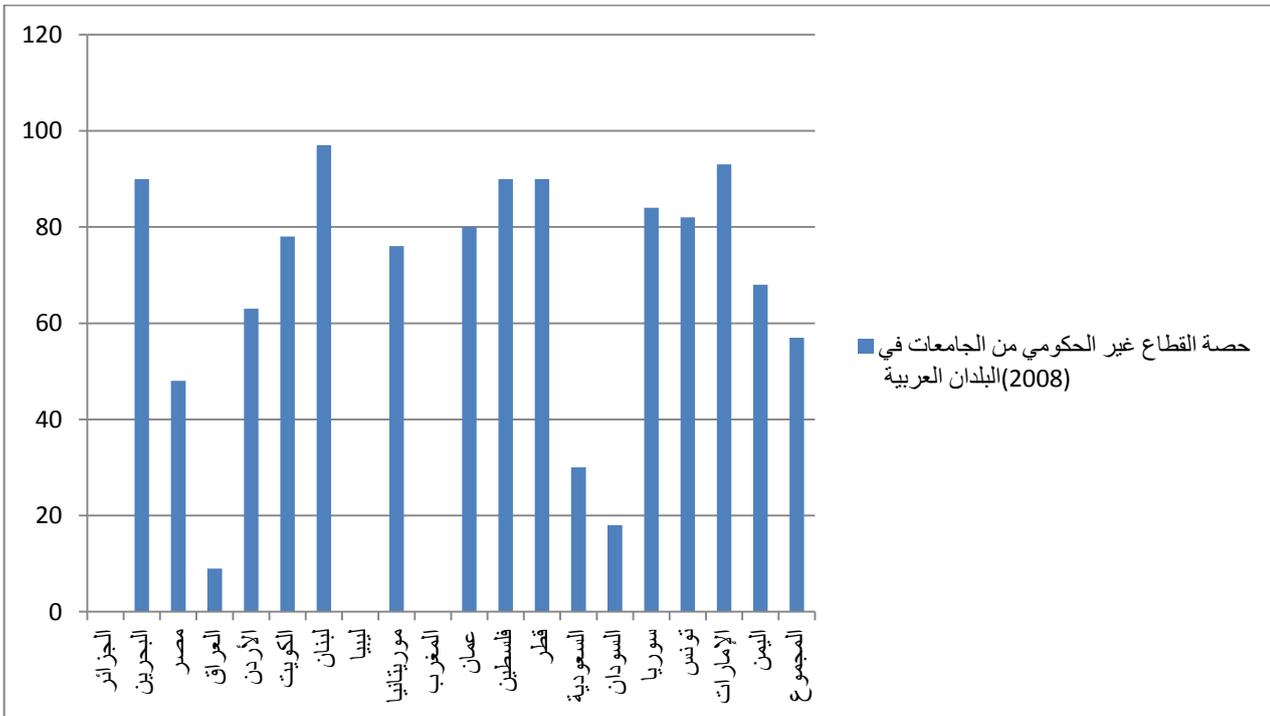
². علي صالح جوهر، التعليم العالي العام والخاص، الواقع والتحديات توجهات عالمية وعربية معاصرة، المكتبة العصرية

للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، 2012، ص 17

ت) والنمط الثالث يتم بطريقة التمويل المشتركة التي تحدثنا عليها فيما سبق حيث تقوم الدولة بتمويل مؤسسات التعليم العالي بالشراكة مع فئات أخرى والقطاع الخاص حيث يتحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل دون إجبار أو إكراه¹.

ولقد سمحت الحكومات العربية بإنشاء مؤسسات تعليم عالي غير حكومية وهي تسمى أحيانا خاصة وأحيانا أخرى مؤسسات أهلية تبعا للتقليد المعمول به في كل بلد أو تبعا للتمييز في البلد المعني بين مؤسسات تبغي الربح (خاصة) ومؤسسات لا تبغي الربح (أهلية) ، وبالإجمال يمثل القطاع الغير الحكومي اليوم (2008-2009) 36 بالمائة من مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية كما هو مبين في الشكل رقم (04)

الشكل رقم (4) : حصة القطاع الغير الحكومي من الجامعات في البلدان العربية



المصدر : اليونسكو: المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي مرجع سابق

ص 13

من خلال هذا الرسم البياني نلاحظ أن الجامعات الغير الحكومية الخاصة في الدول العربية تختلف من دولة لأخرى وتصل حتى درجة الصفر في الجزائر وليبيا والمغرب وترتفع

¹. حمد عبد السلام حامد وآخرون، تمويل التعليم العالي واتجاهاته المعاصرة، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 143

في الخليج العربي لتصل إلى نسبة 80% أما في الدول الغربية فتتفوق في بعض الأحيان مؤسسات التعليم العالي الحكومية مثل (الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول بآسيا) لما له من آثار إيجابية وتخفيف اضغط تمويلها عن الحكومات المركزية.

وفي الأخير يمكننا القول أن التعليم العالي تتعدد مصادر تمويله ما بين الحكومة المركزية وبالشراكة مع الحكومة أو أن يكون تمويلًا ذاتيًا أو عن طريق التعليم الخاص وسبب هذا التنوع في مصادر التمويل مردّه إلى الإنتاجية العالية لهذا القطاع وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: إنتاجية التعليم العالي

لقد لاحظنا في المطلب الأول كيف أن معظم الدول تهتم بالتعليم العالي وهناك تنوع في الإنفاق على هذا القطاع الاستراتيجي لكن قبل أن نتطرق للعائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم العالي نتطرق إلى الجدول القائم حول التعليم العالي بين الاستهلاك والاستثمار فهناك اختلاف في وجهات النظر حول الاعتبار الإنفاق على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في أنه إنفاق استهلاكي أم استثماري.

1. التعليم العالي بين الاستهلاك والاستثمار:

أ. التعليم العالي كسلعة استهلاكية: كما سبق وأن تناولنا بأن من أهم مصادر التمويل بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي الدولة وهذا منذ مطلع القرن العشرين أين عرف التمويل العام للتعليم العالي رواجاً خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث رأت العديد من الدول أنه من الضروري إدخال الإنفاق العام في هذه المرحلة من التعليم وبرز ذلك بالطب المتزايد على اليد العاملة المؤهلة، نتيجة النمو الاقتصادي السريع وتطوره حيث أصبح تطوير المعرفة يشكل بعداً من الأبعاد الأساسية التي تسعى إليها العديد من المجتمعات خاصة الصناعية منها¹.

¹. براهيمي حسينة، مرجع سابق، ص 19

لكن يرى بعض الاقتصاديين أنه في أحياناً كثيراً يتقاعس التعليم العالي عن أداء دوره على أكمل وجه مما يجعل ما ينفق عليه من أموال تمثل استهلاكاً لرأس المال لا استثمار، وذلك ببساطة عندما يفشل في تكوين رأس المال البشري اللازم مما يجعل عجلة التنمية تتعثر، كما أن التعليم العالي الذي لا يضيف للطالب المعارف والمهارات والاتجاهات التي تتسجم والرؤية المستقبلية الكثيرة التقلبات فإنه استهلاك للوقت والجهد والمال فقط¹، لذا نجد أن التعليم العالي في الكثير من الدول قد تحول إلى استهلاك وأصبح يقدم كخدمة عمومية وخاصة في دول العالم الثالث حيث يفتقد للنوعية لأن مؤسسات التعليم العالي تخضع للقواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لما يخدم أهدافها العامة ومصحتها الوطنية².

كثيراً ما تستغل المؤسسات التعليمية كمؤسسات خدمية إشباعاً لرغبات المواطنين فقط، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التعليم ليس له أي مردود ولا يحقق عائداً في الدخل القومي ومن ثم يحتسبونه في قطاع الخدمات الحكومية أو قطاع الخدمات العائلية ولا يسهم في الدخل القومي، إلا بمرتبات العاملين فيه كنوع من أنواع إعادة توزيع الدخل لا غير، لهذا نجد أن معظم الميزانيات في الماضي كانت موجهة نحو القطاعات المادية وأهمل بذلك التعليم إهمالاً كبيراً³، فهو لا يعدو أن يكون ميدان من ميادين الاستهلاك الجماعي وليس له أي عائد.

ب. التعليم العالي كسلعة استثمارية: لم تدم هذه النظرة طويلاً كون التعليم العالي سلعة استهلاكية بل تحولت هذه النظرة مع بروز العديد من الدراسات التي أبرزت مدى أهمية الاستثمار في الإنسان حيث تمّ التأكيد على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية والتعليمية وما تقدمه من إسهامات في نمو

1. حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 17

2. فخري رشيد وآخرون، التربية في المجتمع الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفنية، الإمارات، 1988، ص 85

3. حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 17

الاقتصاد وتطويره¹، لأن الوقت الحاضر أصبح يتطلب يد فنية مؤهلة وتتلقى التدريب بصفة دورية، فالتنمية أصبحت تتوقف بدرجة كبيرة على تكوين قوي عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الحديث والقادرة على استيعاب التغير التكنولوجي والاقتصادي²، ونتيجة لإدراك هذا الدور المهم للتعليم العالي أصبح الاستثمار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مؤشراً تقارن به الدول فيما بينها ، ومؤشراً على النمو والتنمية الاقتصادية والهيمنة السياسية، لذا نجد الدول العظمى في العالم تسير بوتيرة تصاعدية مستمرة و متسارعة باتجاه زيادة الاستثمار ورفع نسبة الإنفاق الحكومي فيها من الحجم العام للنتاج الوطني الإجمالي (GDP)³، واتخذت مؤسسات التعليم العالي مضموناً جديداً بكونها متفاعلة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما جعل القطاع الخاص يستثمر بقوة في تمويل التعليم العالي وللتعليم العالي كاستثمار العديد من المزايا، فمن بين عناصر الاندماج نجد العمل أو القدرة التنظيمية التي تؤدي إلى تحسين هذه العناصر عن طريق التعليم بالمعنى الواسع الذي يشمل التدريب فالتعليم كاستثمار يؤدي إلى:

- جعل الفرد أكثر حماساً ورغبة في الاختراع والابتكار.
- يساعد على تعليم العمل واستخدام التكنولوجيا.
- يساعد ويحفز الاقتصاد القومي والدولي على تصدير العمل والمنظمين.

¹. عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 13

². وصاف سعدي، الاستثمار البشري كمحدد أساسي لنمو القطاع التصديري الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية يومي 10/09 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص 6

³. عمار معمر، تقويم حجم الاستثمار الحكومي على مجال البحث العلمي وأهمية فتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص في عملية تمويل البحث العلمي، الملتقى الوطني الأول، تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20/05/2010، ص 46

- يسمح بزيادة مزايا التوليف بين عناصر الإنتاج والمقارنة بين باقي العناصر التي تستخدم عناصر بشرية أقل كفاءة¹.

وربما أهم ميزة تجعل من الاستثمار في التعليم العالي استثماراً ناجحاً كونه يوفر الرأس المال البشري المحترف، ولا يمكن التخلي عن رأس المال البشري بأنه أصبح قديماً من الناحية الإنتاجية كما هو الأمر في رأس المال المادي،² فهذه الميزة تكسب قوة لمن يستثمر فيها سواء كان من الدولة أو من الخواص لهذا نجد أن شولتر في نظرية رأس المال البشري يرى أن الاهتمام بالرأس المال البشري هو استثمار في المستقبل ويساهم في الوقاية من الأخطار المترتبة بالاقتصاد.

عموماً يمكننا القول أن للتعليم العالي تأثير قوي على الاقتصاد و الكثير من المجالات الأخرى، ما جعل الإنفاق عليه استثماراً أكثر منه استهلاكاً وهناك الكثير من الدول التي استثمرت بقوة في التعليم العالي واتخذت منه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية (مثل ماليزيا ، اليابان ،سنغافورة....) هذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأخير من هذا الفصل.

2. العائد من الاستثمار في التعليم العالي (الإنتاجية):

يقول الاقتصادي هاريسون: " أن الموارد البشرية هي المكون الأساسي لثروة الأمم فرأس المال والموارد الطبيعية هي عوامل سلبية أو على الأكثر عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية فالفرد هو المحرك الرئيسي للنشط والفعال ،الذي يقوم بعمل التراكم في رأس المال واكتشاف الموارد الطبيعية وكذلك هو الذي يقوم ببناء وتشيد المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن ثمة فإن الدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعارف أفرادها لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تنمي أي شيء آخر"³.

¹. حسين بن العاربية، دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي، ص 06

². عبد الله زاهي رشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 85

³. حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 4- 5

وتبرز القيمة الاقتصادية للتعليم في علاقته بالدخل الفردي التي درسها الكثير من الباحثين من أبرزهم **Walsh** الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، وقد اعتمد **Walsh** على دراسات سابقة من حيث أفراد العينة، ومن مستويات تعليمية مختلفة واختصاصات متنوعة، ثم حسب دخول أفراد العينة ومن مستويات تعليمية مختلفة واختصاصات متنوعة، ثم حسب مداخيل أفراد العينة خلال حياتهم العملية وفي أعمار مختلفة ومستوى تعليمهم¹، ومن النتائج التي توصل إليها والتش **Walsh** منها:

- 1) يزيد دخل خريج الجامعة عن دخل خريج الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح باكتسابه دخلاً أكبر.
 - 2) تزيد قيمة القدرات التي تم إعدادها في الجامعة عن تكاليف الحصول عليها وهذا يعني أنّ القيمة الاقتصادية للتعليم العالي أكبر من تكلفته².
- فهذه الدراسة أثبتت أن للتعليم العالي عائد اقتصادي وتأثير مباشر على دخل الفرد فالذي تحصل على تكوين في التعليم العالي يكون دخله أعلى مقارنة بمن تحصل على تعليم ثانوي وهذا ما يدعمه دينسون بقوله أن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي الذي يرتبط ويقترن بالتعليم³، فالملاحظ في العقود الأخيرة ومع تنامي ظاهرة العولمة **Globalization** شهد العالم اتجاهاً متزايداً في الطلب على قوة عمل ذات مهارات عالية المستوى وتملك مؤهلات ومستويات تدريب عال تتناغم مع الوظائف، وهذا يعني أن الاتجاه المذكور لن يكون لصالح قوة العمل ذات التأهيل والمؤهلات العادية وبالتالي فإن الفرص

¹. حليلة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل دراسة قياسية لعينة من دول OCDE خلال الفترة 1981-2005 باستعمال معطيات البانيل (Panel) وتقنية GMM، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011، ص 15.

². موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 09

³. منصور فرعل، الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم، 16 المنتدى الغربي لإدارة الموارد البشرية، الموقع:

ستكون قليلة جداً أمام قوة العمل الغير ماهرة¹ وأصبح الاقتصاد اليوم يركز على المعرفة التي تنتج في مختلف مؤسسات التعليم العالي وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل (رقم 1) في الملحق) الذي يبرز مواصفات النظام الاقتصادي العالمي الراهن وعلاقته بالموارد البشرية المؤهلة.

لقد لخص هذا الشكل العديد من النقاط حيث ابرز كيف يساهم التعليم العالي في دعم الاقتصاد في العصر الراهن الذي يقوم على المعرفة وكيف يساهم في تأهيل اليد العاملة وبجودة عالية، لمسايرة اقتصاد في بيئة شديدة التعقيد والتغير.

فالتعليم العالي اليوم هو الدعامة الحقيقية للاقتصاد والدافع الأساسي للتنمية، والاستثمار في الإنسان أحسن استثمار ولقد أصبح من الممكن للاقتصاديين الآن أن يقوموا بتقييم وإلى حد كبير نتائج التعليم العالي وآثاره*²، الأمر الذي أدى إبراز أهميته وضرورة الاستثمار فيه، والواقع أنه ما يساهم به التعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا يتعارض مع ما يساهم به في الجوانب الحضارية والثقافية،³ ويمكننا تلخيص النواحي الإنتاجية للتعليم العالي في النقاط التالية:

¹. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 05

²* هناك العديد من الدراسات التي قامت بقياس تأثير التعليم العالي في الاقتصاد، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق وتكوين رأس مال بشري ومن أبرزها كما سبق أن تطرقنا نظرية بولتر ودراسة والس وكذلك إسهامات بيكر (Garv Becker) وإسهامات مينسر في الأبحاث المكملة لنظرية رأس المال البشري وللتوسع أكثر يرجى الإطلاع على الدراسات التالية:

(1) إيمان محمد فؤاد محمد: تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر، المؤتمر العملي 22 للاقتصاديين

المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000، ص 4- 11

(2) محمد عباس محرزى: اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 65، 69.

(3) الأسعد محمد مصطفى: التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 110.

³. موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 10

1) يعتبر التعليم سلعة استثمارية استناداً إلى أنّ العامل المتعلم هو أكثر إنتاجية من غيره ويمثل التعليم بالنسبة للمجتمع مخزوناً من الرأس مال البشري.

2) يعد التعليم سلعة اجتماعية فهو يشارك في التقليل من الجريمة وزيادة النمو الاجتماعي والأخلاقي وتغيير السلوك وعليه فهو يساهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك.

3) التعليم والتعليم العالي على وجه التحديد يمثل أحد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي ويشكل عائده الثمرة المباشرة أو غير المباشرة لأغلبية العوائد الاقتصادية.¹

ويمكننا إبراز الدور الذي يلعبه التعليم العالي كاستثمار والعائد الذي يحققه من خلال بعض التجارب التي اعتمدت على التعليم العالي لدفع عجلة التنمية مثل ماليزيا واليابان وسنغافورة.

المطلب الثالث: بعض النماذج الرائدة في الاستثمار في التعليم العالي

هناك العديد من التجارب العالمية التي نجحت في استخدام التعليم العالي كنقطة ارتكاز للانطلاق نحو التنمية ومن بين هذه التجارب نذكر ماليزيا واليابان وسنغافورة.

1. التجربة الماليزية:

تعتبر ماليزيا* من الدول التي تحققت نمو اقتصادياً مطرداً وهذا بفضل نظامها التعليمي المحفز للاقتصاد والمستجيب لاحتياجات ماليزيا، فمنذ أن استقلت ماليزيا 1957 حرصت على مجانية التعليم الأساسي وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى 20.4 % سنوياً من الميزانية العامة للدولة.²

¹. براهيمي حسينة، مرجع سابق، ص 38

*ماليزيا دولة تقع في جنوب شرق آسيا وهي عبارة عن شبه جزيرة تمكنت الدولة من أن تضم إلى ركب النمو الآسيوية وتطمح اليوم أن تلتحق بركب الدول الصناعية بحلول 2020 ورغم الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 إلا أن الاقتصاد

لقد ساهمت الجامعات الماليزية وبالذات الحكومية منها بدور كبير أدى إلى طفرة علمية ساهمت في انتقال ماليزيا من بلد يصدر طلابه لطلب العلم في الخارج إلى بلد يفتح ذراعيه بكل ثقة واقتدار للطلاب الأجانب، وهذا الانفتاح رفع من مستوى الجامعات الماليزية إلى درجة العالمية بل أصبحت جامعاتها تنافس للوصول إلى أفضل مئة جامعة في العالم وبدون أدنى شك ما كان هذا التفوق ليبرز لولا وجود دعم كبير من قبل الحكومة وتمويل ضخم يتم وفق سياسات صارمة تشرف على المشاريع العلمية لكل جامعة على حدى.¹

وتطبق الجامعات الماليزية العديد من الأنظمة المبتكرة فالوكالة الماليزية للتأهيل تقوم بإعداد إجراءات خاصة بضمان الجودة، واعتماد البرامج ومراقبة الجودة وتهيئة كل ما يتعلق بالتعليم العالي والمعايير والمتطلبات العامة التي ينبغي أن تعتمدها أية مؤسسة تعليمية على النحو التالي:

- 1) تصميم المنهج ومحتواه.
- 2) اختيار الطلبة والخدمات الطلابية.
- 3) تقويم الطلبة.
- 4) إعفاء هيئة التدريس .
- 5) مراقبة ومراجعة البرامج.
- 6) القيادة والحوكمة والإدارة.
- 7) استمرارية تحسين الجودة²

الماليزي لم يتأثر بها لارتفاع لاحتياطي النقد الأجنبي وقلة المديونية الخارجية ويعرف الاقتصاد الماليزي نمو ... من سنة لأخرى

². محمد الشريف بشير: استثمار البشر في ماليزيا، من موقع: www.islamonline.net

تم الإطلاع على المقال بتاريخ: 20 / 08 / 2014، ص 01

¹. حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 19 - 20

². ماجد سعدي، تجربة التحول المستمر في جامعة التكنولوجيا، ماليزيا، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 13، 11 أكتوبر 2010، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2011، ص 26

وتتبنى جامعة التكنولوجيا الماليزية إطار عمل التأهيل المالي (MQF)، بالاستناد إلى مجموعة من المبادئ القومية والوطنية، فالجامعات في ماليزيا تخدم الاقتصاد وفقا لما يحتاجه، ويطلق على العملية بـ "تلبية الجامعات لحاجات الشركات" ويتجلى في عدة أشكال منها: الشراكة بين الشركات الكبرى والجامعات التقليدية وذلك لتلبية الحاجات التعليمية التي تتطلبها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل .

لقد أصبح التعليم العالي صناعة تنمو باستمرار وأصبحت تعادل نحو 740 مليون دولار أمريكي أي ما نحو 10% من الناتج المحلي الخام¹، لهذا نجد أن معظم الشركات الكبرى تتعاقد مع الجامعات الماليزية مما يساهم في تطويرها وخاصة مساهمتها لتكنولوجيا الحديثة، فالطالب في ماليزيا يدرس وفقاً لنموذج: "التعليم القائم على حل المشكلات" PBL حيث يكلف الطالب بحل مشكلة معقدة بالتعاون مع أقرانه وهذا الأمر يستثير الطالب نحو التعلم²، مما يجعله قادر على الابتكار والإبداع باستمرار ، فبهذه الطريقة استطاعت الجامعات الماليزية تكوين قوة عمل ماهرة تستطيع مجاراة التغيرات التكنولوجية السريعة وتوفيرها لما يعرف بالمدارس الذكية التي تساهم هي الأخرى في توفير هذه القوى من الموارد البشرية المكونة فمثلاً كليات الهندسة في ماليزيا تقوم بإنتاج مهندسين قادرين على تنفيذ المهام الصناعية على المستوى الدولي وهذا بعد توقيعها لاتفاقية واشنطن وانضمامها لدول ضمان الجودة عام 2009³، فبهذا أصبحت الجامعات الماليزية تساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة على مستوى دولي وليس على مستوى المحلي فقط لأن الحكومة الماليزية تضع الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي الجامعي بينما تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس وتنظيم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية وتشجيع العلاقات

¹ . حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 20

² . ماجد سعدي، مرجع سابق، ص 26

³ . محمد زكي عبد المؤمن، التجربة الماليزية في التعليم العالي المبني على مخرجات التعليم، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جذوة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 13، 11 أكتوبر 2010، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،

والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير¹، وهذا ما جعل الجامعات الماليزية تساهم في الدخل القومي بأكثر من 10% وجعل الكثير من الدول تحذو حذو ماليزيا بغية تحقيق هذه النتائج الإيجابية.

2. التجربة اليابانية:

يعتبر اليابان* معجزة العصر كما يسمى في الكثير من الأحيان فبعد تدميره بصفة شبه كلية في الحرب العالمية الثانية ورغم الطبيعة الجغرافيا الصعبة إلا أن اليابان نجح في النهوض من جديد وتحقيق تنمية ونمو سريع فاق كل التوقعات وخاصة في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي وقبل أن نسلط الضوء على التعليم العالي في اليابان حيث يعتبر النظام التعليمي في اليابان نموذجاً للأنظمة التعليمية شديدة المركزية فوزارة التربية يطلق عليها مونبوشو (Monbusho) هي مركز السلطة الذي يحدد جميع تفاصيل المقرر الدراسي في جميع المواد كما أن كل منهج مفصل تفصيلاً دقيقاً يحدد فيه المحتوى والساعات ومعظم المتعلمين في اليابان يلتحقون بالمدارس الوطنية وتعتبر المعايير الوطنية للمناهج المعدلة آخر التقارير الذي صدرت عام 1998 من وزارة التربية وتعمل بها المدارس اليابانية وفق هذه الدراسة ومن أهم أهداف هذه المعايير (MEXT, 2001) ومن أهدافه:

- مساعدة المتعلمين للتفكير باستقلالية
- مساعدة المتعلمين للحصول على بنية اجتماعية وإنسانية غنية وتشعرهم بهويتهم كيابانيين يعيشون في المجتمع الدولي.
- مساعدة المتعلمين لاكتساب القدرات والمهارات الأساسية ولتطوير ذاتهم مع العديد من الأهداف والأنظمة التعليمية.
- تشجيع كل مدرسة لإظهار قدرتها على تطوير أنشطة متميزة.²

¹. محمد الشريف بشير، مرجع سابق، ص 6

* تقع اليابان في الحافة الشرقية لقارة آسيا وتبعد عن ميناء فلاديفتوك الروسي (800 كم) شمالاً وعن سواحل الصين جنوباً حوالي (800 كم) أيضاً وتبلغ مساحة اليابان (377.728 كم) وهي عبارة عن آلاف من الجزر وتنقسم إدارياً إلى خمسة

فهذا التكوين الذي يتقاه الطالب في اليابان منذ التعليم الأساسي الذي يجعل منه يبدع قبل أن يصل لمرحلة التعليم الجامعي التي تطور من قدراته أكثر وقد بذلت اليابان جهداً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي لتجعلها مواكبة للعصر ولتتدارك الفجوة التي حصلت بينها وبين العديد من الدول.

حيث ظهرت الحاجة لتوفير كوادر عملية مؤهلة قادرة على مواكبة العمل وأصبحت المؤسسات التعليمية في اليابان أمام تحديات كبيرة لذلك عملت على استحداث برامج تعليمية عديدة منها برامج التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني¹، وعددت الصيغ لتشمل أكبر قدر ممكن من التشديد في التعليم الأساسي، أما بالنسبة للتمويل فله العديد من الصيغ أيضاً حيث تشارك السلطات المحلية الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى، كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور كبيراً في تمويل التعليم العالي كما تفرض في اليابان رسوماً دراسية كمصدر من مصادر التمويل التعليم الجامعي ما بين 10% و30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي²، وتتوع مصادر التمويل في الجامعات اليابانية جعلها قادرة على التطور الدائم وتقديم منتج ذو جودة عالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية حيث تطبق الجامعات اليابانية مبدأ التحسين المستمر في المنتج حيث يتم التعديل في المنتجات ولو كان هذا التعديل صغيراً أو كبيراً يمكن أن يضيف قيمة للعملية أو

أقاليم رئيسية هي: هنشو، هوكايدو، كيوشو، شيكوكو وأوكيشاوا، وكل إقليم من هذه الأقاليم مكون من الجزيرة الأساسية المسمى بإسمها، والعاصمة هي طوكيو

². إبراهيم بن عبد الله المحيسن، تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية، دراسة ميدانية مقارنة، المحلية التربوية لمجلس النشر العلمي، العدد 64، المجلد السادس، الكويت، 2002، ص 07

¹. حذيفة مازن عبد المجيد، تطوير وتقييم نظام التعليم الإلكتروني التفاعلي للمواد الدراسية الهندسية والحاسوبية، رسالة ماجستير في نظم المعلومات، الأكاديمية العربية في الدانمرك، 2008، ص 41

². طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، ورقة بحث بالملتقى الدولي، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 11، 22 نوفمبر 2006، ص 12

المنتج ويساعدهم ويساهم في تحقيق ميزة السوق¹، فسرّ تفوق اليابان هو الارتباط الموجود ما بين الشركات الكبرى وخاصة التي تقدم خدمات تكنولوجية والجامعات التي تقوم بتطوير هذه المنتجات بصفة دائمة ودورية حيث تتصف المنتجات اليابانية بالحفاظ على الأصل وإضافة إليه ميزات جديدة وهذا ما نلاحظه في منتجات الهواتف والحواسيب، فالشركات اليابانية كانت الأكثر قدرة على اكتشاف العلاقات الإيجابية مع الأطراف الأخرى مثل الزبائن والموردين لدى فهي من أنجح الشركات على المستوى العالمي وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين هما :

-الابتكار في اليابان عملية مركبة من مرحلتي التعليم والإضافة الجديدة إذ أنّ الشركات اليابانية اعتمدت على الشركات الغربية في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المرحلة الأولى وسرعان ما قفزت إلى مرحلة بالإضافة وذلك بتطوير نموذج خاص في التحسين، وهذا هو ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي.

- الثقافة اليابانية متعددة المركز فهي تتسم بالجماعية وعليه فإن ابتكار التحسين يتسم بالاعتماد على طرق التطوير التي تتكامل في اختصاصها ووظائفها وتعمل سوية من أجل تقليص دورة تطوير المنتج الجديد.²

فبهذه المميزات نجحت اليابان، وبالبرغم من انفتاحها على العالم إلا أنها تحافظ على تقاليدها وتقديسها للعلم وهذا منذ القدم وبالضبط منذ عصر الإمبراطور هيغي الذي أصدر عام (1872) أول قانون للتعليم في اليابان فهم يعتبرون أن التعليم الإلزامي هو السر في نهضة ورفاهية اليابان، فهذا هو سر قوة اليابان فمؤسساتها التعليمية في خدمة المجتمع والوطن وفي نفس الوقت مع مسايرة العصر والمساهمة بشكل فعّال في النمو الاقتصادي.

¹ نعرورة بوبكر، عسول محمد الأمين: الإبداع والإبتكار، بحث مقدم في مقياس الاقتصاد المبني على المعرفة، مدرسة الدكتوراه اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

2007 / 2008، ص 14

² نفس المرجع سابق، ص 14

لقد أصبحت اليابان من الدول المتحكمة في التكنولوجيا الدقيقة وتصدرها لكل أنحاء العالم بعدما كانت بلد منكوب بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع الفضل في ذلك للاهتمام بتنمية القوى البشرية والاستثمار في البشر، كأفضل طريقة لتحقيق التقدم في عصر أصبحت فيه التكنولوجيا الجديدة هي مفتاح القدرة التنافسية وباختصار أصبحت الميزة التنافسية لأي دولة هي المعرفة¹، والمعرفة يتم إنتاجها في مؤسسات التعليم العالي بشكل رئيسي وهذا هو سر نجاح اليابان في هاته الفترة الوجيهة وأصبحت نموذج يحتذى به حيث لا تملك اليابان مقومات طبيعية مثل الثروات الباطنية أو موارد أخرى تعتمد عليها بل بالعكس تقع في منطقة جغرافية صعبة وبالرغم من كل هذا نجحت بفضل استثمارها في الإنسان .

3. التجربة السنغافورية:

لقد عملت الحكومة السنغافورية* على تكوين مهارات عالية المستوى فقامت بتوسيع نظام الجامعات وتوجيهه نحو احتياجات سياستها الصناعية وعمدت إلى تغيير التخصصات الجامعية من الدراسات الاجتماعية إلى الدراسات العلمية والتقنية وحسب تقرير التنمية البشرية (سنة 2001) فان الحكومة السنغافورية تعتمد عدة خطط لتشجيع البحث وتطويره بواسطة الاستثمار الخاص حيث يمنح البرنامج البحثي التعاوني الشركات المحلية منحاً 30% منها على الأقل بالعملة المحلية" وهذا من أجل تطوير الصلة ما بين الجامعات والشركات المحلية.²

فالحكومة السنغافورية بدعمها للعلاقة ما بين الشركات المحلية ومختلف الجامعات تضمن مواكبة الجامعات للتطور الاقتصادي المستمر ، والشركات تحاول دائماً الحفاظ على

¹. بوخنية قوي، مرجع سابق، ص 14

*سنغافورة هي أصغر دولة في جنوب شرق آسيا من حيث المساحة وقد جعل منها موقعها الجغرافي الساحلي بين ماليزيا وأندونيسيا بوابة بحرية وتجارية مهمة في تلك المنطقة، تفوقت سنغافورة من الناحية الاقتصادية في مجال إعادة تصنيع وتصدير المنتجات المختلفة التي تشكل ما يقارب ثلث الناتج المحلي وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً في التبادل التجاري العالمي بعد لندن ونيويورك وطوكيو.

². براهيمي حسينة، مرجع سابق، ص 26

مركزها في السوق وتحسين منتجاتها بصفة دائمة وفي ذات الوقت تقوم الحكومة بتشجيع القدرة التنافسية للشركات.

لقد تبوأَت الجامعات السنغافورية مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية حيث نالت جامعة سنغافورة الوطنية المركز الثامن عالمياً في الهندسة والتقنية وجامعة نا نينغ على المركز 15 وذلك حسب تصنيف التايمز للتعليم العالي (**Times of Higher Education**) لأفضل مئة جامعة في الهندسة والتقنية حسب جامعة شنغهاي الصينية، ومن أشهر خريجها رئيس الوزراء الماليزي الأسبق الدكتور مهاتير محمد.¹

فالجامعات في سنغافورة أصبحت لها مكانة عالمية وشركاتها شركات تنافسية بفضل الدعم الذي تلقاه مؤسسات التعليم العالي من الحكومة السنغافورية حيث تتفق خمس الميزانية على التعليم بصفة عامة وهو مبلغ كبير يدل على حجم المكانة التي يحظى بها التعليم في سنغافورة وتقدم كل التسهيلات للشركات والمعاهد من أجل البحث عن مصادر التمويل حيث يسمح المجلس الوطني للعلوم والتقنية للشركات ومعاهد البحث بتجميع الموارد المالية، وقد ساهمت هذه الخطط في زيادة نصيب البحث والتطوير من الموارد المالية بحوالي 65% من الإجمالي حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2001.²

بعد عرضنا لثلاث نماذج (ماليزيا واليابان وسنغافورة) يتبين لنا أن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الإنسان فهذا الذي جعل هذه الدول تتقدم بفضل استغلال مواردها البشرية لا الطبيعية فمثلاً اليابان دولة فقيرة طبيعياً ومنطقة معرضة لمختلف الكوارث الطبيعية (فيضانات وزلازل) إلا أنها بلد متطور وينافس أكبر دول العالم ولم يأتي هذا من فراغ وإنما بفضل استثمارها في الإنسان الدافع الرئيسي والأساسي للتنمية في أي بلد.

¹. محمد بن عطية الحارثي، الدراسة في سنغافورة فرصة تنافسية للمبتدئين، ورقة بحثية من الموقع:

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري للتعليم العالي والإنفاق العام وإبراز أهميتهما في العصر الحديث في المبحثين الأول والثاني، وتعرفنا في المبحث الأخير على العلاقة الموجودة ما بين الإنفاق العام والتعليم العالي وهذا بالاستدلال بنماذج رائدة حيث وقع الاختيار على ثلاث دول وهي (اليابان وماليزيا، سنغافورة) ولم يكن الاختيار عشوائياً بل كان انتقائياً لكون أن هذه الدول استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي انطلاقاً من اعتمادها على التعليم العالي واستثمارها فيه كحكومة وكشركات و بنموذج هجين في التمويل يجمع ما بين الأنماط التي تطرقنا إليها وفي نفس الوقت يبرز مدى أهمية التعليم العالي وكيف يحقق عائد اجتماعي واقتصادي كبير، فالاستثمار في التعليم هو أفضل الاستثمارات على الإطلاق خاصة في العصر الحالي المتشعب بمبادئ العولمة ولا مكان فيه لدول ضعيفة لا تستطيع مواكبة التغيرات السريعة التي يفرضها هذا العصر القائم على المعرفة لهذا نجد كل الدول الكبرى تهتم بتمويل التعليم العالي وتعد الصيغ إدراكاً منها بأنها ستتجني ثمار اقتصادية واجتماعية وحضارية، فالاستثمار في الإنسان هو القاطرة الحقيقية لتحقيق التنمية، فالكثير من الدول العربية أدركت هذه الحقيقة لدى قامت بإدخال العديد من الإصلاحات على نظمها التعليمية للحاق يركب الدول المتقدمة ومنها الجزائر التي سندرس تجربتها بالتفصيل في الفصلين المتبقين من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

أثر الإنفاق العمومي على قطاع
التعليم العالي في ظل الاقتصاد الموجه
(1962-1998)

تمهيد:

في الخامس من جويلية 1962 خرجت الجزائر من حقبة استعمارية طويلة دامت أكثر من 132 سنة، فبعد استردادها للاستقلال كانت مختلف المؤسسات الجزائرية تعاني من انهيار تام وتتطلب إعادة البناء من جديد، وبشرت الدولة الجزائرية عملية إصلاح واسعة في العديد من المجالات وخاصة في قطاع التعليم العالي.

إن الجامعة توفر اليد الفنية المؤهلة التي تساهم في قيام تنمية اقتصادية واجتماعية وتساهم في معالجة مختلف الظواهر والمشاكل التي يعاني منها المجتمع بالدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال، و تحدث ديناميكية وحراك في المجتمع لارتباطها بالعديد من المجالات، والجزائر بعد الاستقلال كانت في أمس الحاجة إلى وجود جامعة قوية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الآثار السلبية التي تركها المستعمر الفرنسي في الجزائر، لهذا وبعد الاستقلال قامت السلطات بالعديد من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي في الفترة الممتدة من 1962-1989 وهي فترة المخططات التنموية التي كانت تميز وتساير الخيار الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال وكان إصلاح التعليم العالي مرافقاً لهذه المخططات التنموية، أما في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1998 حيث توجهت الجزائر نحو التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وعاشت الجزائر فترة أزمة اقتصادية واجتماعية وهو ما انعكس على التعليم العالي الذي واجها العديد من التحديات، كل هذه النقاط سنتناولها بنوع من التفصيل وهذا وفقاً للآتي:

- **المبحث الأول:** نشأة الجامعة الجزائرية ووضعها غداة الاستقلال.
- **المبحث الثاني:** الخيار الاشتراكي للتنمية ونصيب قطاع التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام.
- **المبحث الثالث:** أهم الإصلاحات والسياسات المتبناة بقطاع التعليم العالي خلال هذه المرحلة (1971-1989).
- **المبحث الرابع:** قطاع التعليم العالي في ظل الأزمة الاقتصادية وتراجع الإنفاق العام.

المبحث الأول: نشأة الجامعة الجزائرية ووضعيتها غداة الاستقلال

في هذا المبحث سنتعرف على نشأة الجامعة الجزائرية وجذورها التاريخية التي تعود إلى ما قبل الاستقلال ووضعيتها بعده والتحديات التي واجهتها في هذه الفترة سواء كانت في التسيير أو في التدريس أو حتى من حيث الهيكلية التي سنتعرف عليها في المطلب الثاني من خلال مختلف المراسيم الصادرة في هذه الفترة وأخيراً تقيم هذه المرحلة و سنتناول هذه النقاط وفقاً للمطالب التالية:

- **المطلب الأول:** الجامعة بعد الاستقلال مرحلة التسيير التلقائي (1963-1969)
- **المطلب الثاني:** تنظيم قطاع التعليم العالي بعد الاستقلال "الهيكلية" نظرة في المراسيم والقوانين.

المطلب الأول: الجامعة بعد الاستقلال مرحلة التسيير التلقائي (1963-1969)

سنتطرق في هذا المطلب للجامعة الجزائرية بعد الاستقلال والتحديات التي واجهتها لكن قبل ذلك نتعرف على نشأتها.

1. نشأة الجامعة الجزائرية:

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي حيث بنيت أول جامعة في الجزائر عام 1877 من طرف المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية والمنضوية تحت إطار التعليم التنظري دون الاستجابة لمشاكل المجتمع الجزائري.¹ وقد كان الهدف من إنشاء الجامعة في الجزائر هو خدمة للمستعمر الفرنسي ولأبناء المستوطنين الأوربيين ولم يكن يسمح للجزائريين الدراسة بها وقد كانت متواجدة بالعاصمة فقط وتضم 04 كليات هي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

¹. لحسن أبو عبد الله، محمد مقداد: تقويم العملية التكوينية -دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري- الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998، ص2.

- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.

- كلية العلوم والفيزياء.

- كلية الطب والصيدلة

واتخذت جامعة الجزائر هذا الشكل بعد إعادة تنظيمها سنة 1909، لتلبية الاحتياجات الاستعمارية واحتياجات العملاء الذي كانوا يتوسطون بين الاستعمار والأهالي¹، ولم يتخرج من هذه الجامعة جزائري واحد إلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تخرج منها محامي واحد فقط، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال وسبب ذلك كون المستعمرين كانوا يرون أن نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعياً أم غيره يمثل خطراً على وجودهم في الجزائر.²

فأمام هذه الظروف الصعبة التي فرضها الاستعمار الفرنسي لم يستطيع معظم الجزائريين الالتحاق بجامعة الجزائر، لذا لجأ معظم الطلبة للدراسة خارج الجزائر وخصوصاً بالجامعات الفرنسية في فرنسا حيث كانت إجراءات الالتحاق بها أقل من تلك التي توضع عند رغبة الطالب الجزائري بالالتحاق بجامعة الجزائر في الجزائر، وقد كان الطلبة الجزائريين يمثلون طالباً واحداً لكل 15342 من السكان الجزائريين الذين بلغ عددهم عشرة ملايين نسمة سنة 1954 وبصفة عامة كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوربيين وتجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين.³

لقد تعاملت فرنسا مع الجزائريين بهذا الشكل إلى غاية قيام الثورة سنة 1954 حيث ترك معظم الطلبة الجزائريين الدراسة والتحقوا بالثورة ليتحقق مبتغاهم سنة 1962 وانتزاع الاستقلال، ووجدت الجزائر أمامها تركة ثقيلة جداً في جميع المجالات وعلى جميع المستويات ولم تترث الجزائر من فرنسا في مجال التعليم العالي سوى جامعة الجزائر التي كانت جامعة

¹ . Djamel Guerid : L'université d'hier et aujourd'hui 8 édition crase, Oran, 1998.

² . رابح تركي، تطور التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 2، دمشق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر 1984، ص 65

³ . سلمى الإمام، صنع السياسة العامة في الجزائر - دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2007/2008، ص 102

فرنسية في طابعها ومنهجها وأبحاثها لذا كان لازماً على الجزائر بعد الاستقلال وضع سياسة تعليمية جديدة تتلاءم والتحديات التي تفرضها الظروف التي كانت سائدة آنذاك.

2. الجامعة بعد الاستقلال: (1963-1969) مرحلة التسيير التلقائي)

لقد شهدت الجامعة الجزائرية العديد من التحديات فكما سبق وأن ذكرنا أن الجزائر قد ورثت بعد الاستقلال جامعة الجزائر فقط وقد كانت فرنسية منهجاً وبرنامجاً وإدارة وفكراً وطريقة ولغة وهدفاً وكانت تضم أربع كليات فقط¹، وأمام هذا الوضع فقد ظهرت العديد من المشاكل والتي تواجهها معظم الدول بعد استقلالها وعلى رأسها نجد مشكلة إعادة الاعتبار للغة العربية التي كانت في فترة الاستقلال تعتبر لغة أجنبية وكانت اللغة الفرنسية هي اللغة التي تستعمل في شتى مجالات الحياة وفي الإدارة وفي الجامعة لدى فقد ظهر اتجاهين اثنين يناقشان هذه المسألة هما:

أ. الاتجاه المعصرن (Moderniste):

والذي يدعو إلى ضرورة الاستمرار في التعليم العالي الجامعي على خطى الجامعة الفرنسية كشرط للحفاظ على مستوى علمي وفكري أرقى وأعلى وقد دعم هذا النموذج في مؤتمر إيفيان دعماً تاماً.

ب. الاتجاه العربي الإسلامي:

والذي يرى أصحابه وجوب قطع الصلة نهائياً مع الاستعمار وبدء مرحلة ثقافية جديدة عن طريق التعاون مع الدول العربية مثل مصر للاستفادة من الأساتذة العرب ولقد اتجه هذا التيار إلى تحمل مسؤولية بعث القيم العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري.² وبالإضافة إلى هذا الإشكال فقد كان يقع على عاتق الجامعة في هذه الفترة تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية لأن المشكل الذي كان قائماً هو غياب الإطارات

¹. رابح تركي، المرجع السابق الذكر، ص 150

². نجاه بوساحة، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية - مقارنة سوسيولوجية-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة ورقلة، 2012، ص 204

العلمية الجزائرية الكفيلة بتحقيق التنمية لذلك قامت السلطات الجزائرية بتوقيع عقد شراكة علمية مع الحكومة الفرنسية الذي نتج عنه إنشاء مجلس البحث العلمي سنة 1963 تحت وصاية السلطات الفرنسية التي بقيت تدير مؤسسات البحث العلمي آنذاك¹، حتى بالنسبة لمراحل الدراسة فقد ظلت تدير على النظام الذي كانت تدير به إبان حقبة الاستعمار وهي:

- مرحلة الليسانس وكانت تمتد لثلاث سنوات.
- شهادة الدراسات المعمقة وتمتد لسنة واحدة.
- شهادة الدكتوراه درجة ثالثة على الأقل سنتين.
- شهادة دكتوراه دولة وقد تصل مدة تحضيرها إلى 05 سنوات.²

وقد حافظت الجزائر على سير مراحل الدراسة بجامعة الجزائر بعد الاستقلال بنفس هذه المراحل التي كانت قبل الاستقلال وقد بلغ طلاب جامعة الجزائر سنة 1962 حوالي 2725 طالب، اغلبهم من أصل أوروبي وأمام هذا الوضع الصعب، حيث لا تملك الجزائر جامعة تتلاءم وتستجيب للمتطلبات التنموية الوطنية منجهاً، وبرز مطالب بتعريب الجامعة والعودة للهوية النابعة من التراث العربي الإسلامي من جهة أخرى .

ونتيجة لهذا الوضع المعقد جاء التفكير في إدخال إصلاح على التعليم الجامعي لتكون الجامعة مسايرة ومواكبة للتغيرات التي حدثت بعد الاستقلال وقد تقرر إنشاء جامعات ومعاهد جديدة للأسباب التالية:

- (1) تجنب تمركز الطلبة في الجامعة والمدن الكبرى نظراً لما يترتب على ذلك من ازدحام في المواصلات والأحياء الجامعية ومراكز الاستقبال الدراسية.
- (2) تطبيق سياسة ديمقراطية التعليم عملياً عن طريق توزيع الجامعات على مختلف مناطق الوطن وخصوصاً المناطق المحرومة والمتخلفة عمرانياً وثقافياً، وقد كانت

¹. مامري جميلة: مكانة دور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2001، ص 58.

². بوفلجة غياث، التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص: 62-63

أول جامعة تقيمها الجزائر بعد الاستقلال هي جامعة وهران 1966 ثم جامعة قسنطينة سنة 1967.

(3) التنوع في اختصاصات كل جامعة بحيث تصبح كل جامعة جديدة تخدم أغراض التنمية في المنطقة التي ستوجد بها وبذلك يتطور التعليم العالي ويصبح تعليمياً وظيفياً يخدم حاجات بيئته ومتطلباتها.¹

وقد حاولت السلطات في هذه الفترة الصعبة بعد الاستقلال وبالرغم من نقص الإمكانيات النهوض بقطاع التعليم العالي لما هذا القطاع من أهمية كبيرة في إحداث التنمية حيث نجد أن الاهتمام به بدأ الاستقلال مباشرة بالرغم من عدم الاستقرار الذي كانت تشهده مختلف المؤسسات وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ملموساً في أعداد الطلبة من (1962-1969) وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): جدول يوضح تطور عدد الطلبة للفترة (1962-1969)

السنة الجامعية							الطلبة
/1968 1969	/1967 1968	/1966 1967	/1965 1966	/1964 1965	/1963 1964	/1962 1963	
7431	6371	6084	5113	3725	2592	1838	ذكور
1985	1743	1293	1089	717	344	338	إناث
9416	8114	7377	6202	4442	2966	2176	المجموع

Source: Ministère de l'enseignement supérieur, Rapport 1^{er} plan Quadriennal : 1970/1973, Alger, 1974, p : 23

فمن خلال قراءة بسيطة في الجدول يتبين لنا أن عدد الطلبة في تزايد منذ 1962 حيث كان عدد الطلبة بعد الإستقلال 2176 ليصل عددهم في الموسم الدراسي 1968 إلى

¹. تيلولت (سامية)، الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2002، ص 93

9416 أي أربعة أضعاف العدد الذي كان سنة 1962 موزعين على أكثر من 04 جامعات ولكن رغم هذا التطور الإيجابي في عدد المسجلين إلا أنّ المرافق لم تعد تستطيع إستيعاب هذا العدد الكبير للطلبة في ظل ضعف التأطير، حيث كان عدد الأساتذة في 1967 يقدر بـ 534 لأكثر من 7377 طالب ليصل سنة 1969 لـ 739 أستاذ يؤطر أكثر من 9416¹، وحسب الإحصائيات الوزارة الوصية وبالرغم من استعانة الجزائر بأساتذة أجنبية ومن جنسيات مختلفة (مصر، سوريا،...) إلا أنّ التكوين لم يرقى إلى المستوى المطلوب ومع تزايد عدد الطلبة لم يعد التأطير كافياً وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(3): جدول يوضح تطور عدد الأساتذة حسب الجنسية

للفترة(1969/1963)

السنة الجامعية				الجنسية
1969/1968	1968/1967	1967/1966	1963	
379	339	261	103	جزائريون
360	354	273	262	أجانب
739	693	534	365	المجموع

Source : Ministère de l'enseignement supérieur, Op cit, p : 34-36

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ الفارق الكبير بين عدد الطلاب الذي أوضحه الجدول رقم 02 وعدد المؤطرين الذي يظهره الجدول رقم 03 حيث وصل عدد المؤطرين في الموسم الدراسي 1969/1968 إلى 739 مؤطراً ووصل عدد الطلبة المسجلين إلى 9416 مع تمركز الأساتذة بجامعة الجزائر وهناك عوامل أخرى أثرت على التكوين و نسبة التخرج التي لم تتجاوز 20% من مجموع الطلبة المسجلين(الجدول رقم 4)، ومن بين هذه العوامل نجد عدم

¹. Ministère de l'enseignement supérieur, Rapport 1^{er} plan Quadriennal : 1970/1973, Alger, 1974.

التلاؤم بين محتوى التكوين والخصوصيات العامة التي تميز المجتمع الجزائري وكذا انعكاسات المنظومة التعليمية الفرنسية على النسق التربوي في الجزائر بعد الاستقلال¹.

الجدول رقم(4): جدول يوضح نسبة الطلبة المتخرجين من 1969/1967

1969			1968			1967			السنة
المجموع	أجانب	جزائريين	المجموع	أجانب	جزائريين	المجموع	أجانب	جزائريين	الجامعية
644	109	535	513	85	428	393	38	355	المجموع

Source : Ministère de l'enseignement supérieur, Op cit, p 32

لقد كانت مردودية القطاع ضعيفة في هذه المرحلة مع الاعتراف بصعوبتها ونظراً لهذه النتائج تطلب إعادة النظر في سير التعليم العالي وإدخال إصلاحات جديدة ليرتقي إلى مستوى المطلوب وإلى تطلعات وتحديات هذه الفترة.

المطلب الثاني: تنظيم قطاع التعليم العالي بعد الاستقلال "الهيكلية" نظرة في المراسيم

والقوانين(1963-1969)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى هيكلية التعليم العالي أو التعليم الجامعي كما يسميه البعض الذي كان تحت وصاية وزارة التربية بعد الاستقلال وسنقوم بقراءة في مختلف المراسيم والقوانين التي نظمت القطاع في هذه الفترة الانتقالية (1963-1969) ، والتي كانت فيها معظم المؤسسات تعاني من عدم الاستقرار والهدف من إطلاعنا على هذه التشريعات التي حاولت تنظيم قطاع التعليم العالي ووضع سياسة تعليمية جامعية يكمن في:

أولاً: معرفة كيف تمت صياغة وإعداد السياسة التعليمية الجامعية في هذه الفترة مما يساعدنا على الإطلاع أكثر على نظرة الدولة لهذا القطاع وإبراز مدى الرغبة في الدفع بالتعليم العالي من خلال مختلف التشريعات.

¹ الإمام سلمى، مرجع سابق ص 104

ثانياً: أهمية هذه المرحلة كونها تشكل الانطلاقة نحو تأسيس منظومة تعليمية خاصة بالجزائر بعد فترة احتلال حاول المستعمر من خلالها طمس الهوية العربية للجزائر باستعمال كل الطرق بما فيها التعليم بمختلف مراحلها.

ثالثاً: الإطلاع على الهيكل الإداري وكيف تم تسيره في هذه الفترة المرحلة (1963-1969) التي يطلق عليها مرحلة التسيير التلقائي.

فهذه الأسباب الثلاث جعلتنا نجمع مختلف المراسيم الصادرة في هذه المرحلة ونقوم بتسليط الضوء عليها لنبرز مدى مساهمتها في تنظيم الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال وبفهمنا الجيد لهذه المرحلة وللإختلالات التي كانت تعاني منها الجامعة في هذه الفترة سيجعلنا نفهم المراحل التي تليها كونها تتطرق من مشاكل هذه المرحلة.

1. المرسوم 121/63 المؤرخ في 18 أبريل 1963:

يعتبر المرسوم رقم 121 / 63 المتضمن تنظيم وزارة التربية الوطنية من النصوص التي عالجت إشكالية الهيكل الإداري المكلف بتسيير مؤسسات التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، وبموجب هذا المرسوم أحدثت وزارة التربية الوطنية من بين مديرياتها مديرية التعليم العالي التي يمكن اعتبارها النواة الإدارية الأولى لمرفق التعليم العالي، وهي تتكون من هياكل إدارية مركزية ولامركزية مختلفة¹، هذا التنظيم الإداري يتولى مهمتين أساسيتين هما المهمة التعليمية التي تتولاها المؤسسات التعليمية (جامعة الجزائر التي تتكون من 04 كليات)، والمهمة الثانية تكتسي الطابع الاجتماعي والخدماتي الموجه لفائدة الطالب الجامعي.²

ويعتبر هذا أول مرسوم ينظم قطاع التعليم العالي حيث كان هذا القطاع مديرية ملحقة بوزارة التربية الوطنية.

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 121/63 المؤرخ في 18 أبريل 1963، ص 95

². سلمى الإمام، المرجع السابق الذكر، ص 85.

2. مرسوم 65/208 المؤرخ في 12 أوت 1965:

والمتمضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية حيث أوجدت مديرية التعليم العالي التي تتكون من أربع مكاتب عكس باقي المديريات التي تتكون من مديريات فرعية أو مصالح والمكاتب هي:¹

(1) مكتب الميزانية والمحاسبة الذي يشرف على تسيير الجانب المالي والموازنة لمؤسسات التعليم العالي.

(2) مكتب الدراسات والبرامج الذي يتكفل بالجانب البيداغوجي للتعليم العالي.

(3) مكتب الموظفين الذي أوكلت إليه مهمة تسيير الحياة المهنية لأسلاك الموظفين المنتسبين للتعليم ما بعد الثانوي أي أسلاك التعليم العالي على اختلاف درجاتهم

(4) مكتب تسيير المؤسسات البيداغوجية:²

فهذه هي المكاتب الأربع التي تم استحداثها للإشراف ومتابعة قطاع التعليم العالي والملاحظة التي نسجلها هي أنّ مديرية التعليم العالي بالرغم من أنها تحت وصاية وزارة التربية إلا أنها كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية مقارنة بباقي المديريات الأخرى.

3. المرسوم 67/185 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية:

يتميز هذا المرسوم عن المرسومين الآخرين لكونه فصل في كل هيكل ومصلة إدارية تابعة لمديرية التعليم العالي حيث احتلت مديرية التعليم العالي الدرجة الثانية ضمن مديريات وزارة التربية الوطنية، وهي ذات مكانة مرموقة بالعودة إلى هذا المرسوم الذي يركز على أهمية كل هيكل في هذا التنظيم وحسب هذا المرسوم فإن مهام مديرية التعليم العالي تنحصر في

¹. بوحنية قوي، السياسة التعليمية الجامعية، دراسة قانونية سياسية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد الثاني

جانفي 2010، ص 12

². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - المرسوم رقم 65/208 المؤرخ في 12 أوت 1965، ص

تنظيم وتسيير التعليم العالي وتنشيط وتنسيق جميع الأعمال والأشغال المتعلقة بالتدريس¹، حيث تتكون مديرية التعليم العالي من المديرية الفرعية للموظفين والدراسات العليا المكلفة بتسيير المسار المهني لأساتذة التعليم العالي، وتنظيم اللوائح الخاصة بالدروس والامتحانات والمديرية النوعية للمالية والأدوات الجامعية المكلفة بمراقبة الالتزامات الحسابية الخاصة بالجامعة والأمر بالصرف للنفقات الخاصة بالتسيير وبإ اعتمادات التجهيز وهذا حسب ما ورد في هذا المرسوم، وبعد عرض أهم ما ورد في هذه المراسيم الثلاث الصادرة في الفترة الأخيرة الممتدة ما بين (1963-1969) نلاحظ أنه إلى غاية آخر مرسوم رقم 67/85 الذي نظم أكثر مديرية التعليم العالي ولكنها ظلت تابعة لوزارة التربية الوطنية ولم تستقل إلا مع إصلاحات 1971، وعموماً تميزت هذه المرحلة باعتماد المشرع على هيكل إداري عمومي مع تمتع مديرية التعليم العالي بنوع من الاستقلالية داخل وزارة التربية الوطنية² التابعة لها مركزياً، وعليه فإن مهمة تنفيذ السياسة الجامعية هي موكلة قانونياً لمديرية التعليم العالي التي ارتقت لوزارة مع إصلاحات 1971.

المبحث الثاني الخيار الاشتراكي للتنمية ونصيب قطاع التعليم العالي من إجمالي

الإنفاق (1971-1989)

بعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني الخيار الاشتراكي للتنمية ولم يكن هذا التبني للخيار الاشتراكي عفويًا بل إنه منذ تفجير الثورة في 1954 أعلنت الجزائر رفضها النظام الرأسمالي وهذا ما تم إقراره في بيان أول نوفمبر 1954 بالمقابل نجد أن معظم البلدان الاشتراكية آنذاك كانت تدعم مختلف الدول المستعمرة مادياً وبسلاح وفي المنابر الدولية لدى كان اختيار النظام الجزائري للنظام الاشتراكي والذي كان اختياراً ناتجاً عن رؤية سياسية وفكرية متكاملة لأن صناع الثورة الجزائرية كانوا يرون بأنه في غير اللائق الانحراف عن المحور الاشتراكي

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - المرسوم رقم 67/187 المؤرخ في 09 جمادى الثانية

1387 الموافق لـ 19 سبتمبر 1967 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية العدد 79

². بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 13

الذي كان داعماً بقوة للثورة الجزائرية في وجوه قوة رأسمالية إمبريالية كانت تستهدف الجزائر وكيانها الحضاري¹ وهو ما انعكس على السياسات التنموية المتبعة في هذه المرحلة والتي سنتعرف عليها بالتفصيل بهذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة التنموية بعد الاستقلال (البرامج والأهداف)

إن السياسة التنموية المنتهجة بعد الاستقلال كانت على أساسين هما:

- أن إمكانات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة عاجزة عن إحداث التميز
- الخوف من خضوع السوق للاستغلال الأجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.²

والنهج الاشتراكي الذي أريد تطبيقه في الجزائر لم يكن عينه النهج المطبق في الإتحاد السوفيتي أو يوغسلافيا، بل كانت فيه محاولة لجعله يتلاءم مع متطلبات المجتمع الجزائري ومتطلبات المرحلة، خصوصاً أن الجزائر مستقلة حديثاً ومنهكة وتعاني من مخلفات كبيرة تركها المستعمر الفرنسي مع انهيار تام في معظم المؤسسات آنذاك وأمام هذه الوضعية المتدهورة بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية، وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق حيث سُطرت الخطوط العريضة للتنمية والتي تجسيدها في مخططات متتالية يحتل فيها التصنيع مكاناً مركزياً من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين على النمط الاشتراكي الذي كان خياراً سياسياً واقتصادياً قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة³ وهذه الإستراتيجية التنموية مستوحاة من إستراتيجية النمو غير المتوازن حيث يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي

¹. يحي أو زكرياء، التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2005، ص 01

². بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر "الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 98

³. أ. رنوح يمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 146

ورائد في المجتمع نتيجة لقلّة الموارد المالية الموجهة للاستثمار في خطط التنمية وسيؤدي هذا القطاع الرائد إلى جذب القطاعات الأخرى وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبعتماد الجزائر على هذا الأسلوب فقد قامت بوضع مجموعة المخططات كانت كالتالي:

- 1) المخطط الثلاثي الأول 1967 / 1969.
- 2) المخطط الرباعي الأول 1970 / 1973.
- 3) المخطط الرباعي الثاني 1974 / 1977.
- 4) المخطط الخماسي الأول 1980 / 1984.
- 5) المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989.

وستتعرف على مضمون هذه المخططات دون أن نفصل فيها كثيراً بالتركيز على الأهداف التي وضعت في كل مخطط لتحقيق التنمية الاقتصادية للوطن، فالتنمية كانت من الأولويات بعد الاستقلال وهذا ما تمت الإشارة إليه من خلال برنامج طرابلس في 1962".

فالتنمية على المدى الطويل وثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية، ولهذا الغرض وفرت الجزائر إمكانيات ضخمة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب وفي هذا المجال كان لزاما على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة.

وقد سعت السلطات آنذاك إلى عدم إقامة قاعدة صناعية لصالح برجوازية محلية على غرار ما حدث في عدة بلدان تتبع النهج الاشتراكي لاسيما عندما تستطيع أن تضع خططا لتنميتها باتخاذ إجراءات ملائمة¹ للحفاظ على النهج الاشتراكي الذي يراعي عدم وجود طبقة ، فهذه هي نظرة الدولة لكيفية تحقيق التنمية عشية الاستقلال وهذه الأهداف التي وضعت في

¹. جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968 - 1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص 19

مؤتمر طرابلس جوان 1962 في مختلف مخططات التنمية، وذلك ما سنتعرف عليه أكثر بمعرفة محتوى وأهداف كل مخطط على حدى.

1) المخطط الثلاثي الأول 1967/1969:

كثيراً ما وصف هذا المخطط بما قبل التخطيط (Pré-plan)، حيث يعتبر هذا المخطط بمثابة المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى، وكان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم ما بين الهياكل السوسيواقتصادية والإدارية للبلاد وقد خصص له مبلغ 11.081 مليار دينار جزائري كاستثمار، في هذه الخطة لكن ما تمّ تنفيذه في هذه المرحلة بلغ 9.124 مليار دينار جزائري.

ولقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة، تعمل على تحقيق التنمية الصناعية وإن هذه الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، لقد ركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية¹ للعمل على تحقيق التنمية الصناعية وقد خصص لقطاع المحروقات مبلغ 2.205 مليار دينار جزائري ما نسبته 41% من الاستثمارات الكلية في هذا المخطط، وثاني قطاع نجد الحديد والصلب الذي خصص له مبلغ 1.200 مليار دينار جزائري، وينسبة تقدر بـ 22% وهذه النسبة تدل على الرغبة القوية عند السلطات لتطوير هذين القطاعين وجعلها من القطاعات الرائدة لتحقيق التنمية.

2) المخطط الرباعي الأول 1970/1973:

يعتبر هذا المخطط هو الانطلاقة الحقيقية لتجسيد برامج التنمية فقد تميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار إلى جانب إدخال الجماعات المحلية في هذه

¹. أرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص 153

العملية، بحيث أصبحت الولاية مثلاً بالتنسيق مع البلديات تقترح المشاريع الاجتماعية (كالمدارس، المستوصفات....) وقد تمّ في هذا المخطط إطلاق برنامج التصنيع وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط ووضعت مجموعة من الأهداف أهمها:

- تكثيف وتعزيز بناء اقتصادي مستقل
- إدماج وتحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية
- القضاء على مشكلة البطالة نهائياً.

وقد سخرت العديد من الإمكانيات لتنفيذ هذه السياسة وخاصة القضاء على مشكلة البطالة فقد خصص مبلغ 27.740 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط مما سمح خلال هذه الفترة بالتقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4.4% سنوياً باستحداث 100 ألف منصب شغل سنوياً¹، فحجم الاستثمارات في هذا المخطط ثلاث أضعاف المخطط الأول وقد حظيت الصناعة بالنصيب الأكبر حيث خصص لها مبلغ 12.400 مليار دينار جزائري بنسبة 45% من الاستثمارات والزراعة بـ 4.140 مليار دينار أي بنسبة 15% من مجمل الاستثمارات² مما جعل الصناعة تحافظ على الريادة في دعم كما ورد في المخطط الأول.

(3) المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977:

ويعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق لكن مع ارتفاع في الموارد المالية حيث كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس بنسبة لا تقل على 46% مع بداية

¹. بلقاسم رجالي، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 الملتقى الدولي حول الإستراتيجية الحكومية في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة من جامعة المسيلة نوفمبر 2001، ص 03

². على الناخ، التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971، ص 9-10

1974 وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 1.0% وتستهلك 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.¹

فقد تزامن المخطط الرباعي الثاني مع ارتفاع غير متوقع لأسعار البترول من 3.5 دولار إلى 9.25 دولار ثم وصل 69.20 دولار في بداية 1974 الشيء الذي أعطى نفساً كبيراً للاستثمارات حيث أن المشاريع الصناعية أنجزت خلال فترة المخطط الرباعي الثاني، وقد أكدت المخططات الإستراتيجية الصناعية لكي يتم النقل بعملية التنمية إلى سلم ومستوى عام واسع، حيث عرف قطاع الفلاحة والري إعادة هيكلة عميقة في إطار الثورة الزراعية مركزاً على تحسين في المنتجات الفلاحية لتخفيض من التبعية للخارج في هذا المجال مع مضاعفة الاستثمار في قطاع الفلاحة.²

لقد إمتاز كذلك المخطط الرباعي الثاني عن سابقه بالاهتمام الكبير بتنمية المؤسسات الصناعية، وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات فقط كما عرف تطوراً مميّزاً في تهيئة المناطق الصناعية التي تعتبر المحور المهم في سير المؤسسات الاقتصادية، فالدولة بالإضافة إلى اعتمادها على الصناعة الثقيلة والتحويلية قامت بتدعيم الصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة لذا نلاحظ من خلال الأرقام المقدمة ارتفاع عدد هذه المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملك للدولة قد شهدت تطوراً في هذه الفترة وعموماً فقط كانت نتائج هذا المخطط إيجابية وقد ساعد في تحقيق هذه النتائج الارتفاع الذي شهده قطاع المحروقات في هذه المرحلة.

4) المخطط الخماسي الأول: 1980 / 1984

شهدت هذه المرحلة انتهاء سياسة جديدة تستدرك النقائص التي كانت في المرحلة الأولى وتتدارك الأخطاء التي كانت في المخططين السابقين وشهدت هذه المرحلة إصلاحات

¹. أرنوح ياسمينية، مرجع سابق، ص 158

². نعيمة زرمي، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقاسم، تلمسان، 2010/2011، ص

اقتصادية بدءاً بإعادة هيكلة الشركات العمومية في الخماسي الأول (1980 - 1984) حيث تم تقسيم الشركات الكبرى وتجزئتها والتقليل من الضغوطات التي كانت تقيدتها، وهذا وفقاً للمرسوم 80 /240 الصادر في 14/10/1980 المتعلق بإعادة الهيكلة، ومن أسباب إعادة الهيكلة نجد:

- ضخامة حجم المؤسسات والشركات مع تعدد مهامها، مما نتج عنه صعوبة في التحكم وفي تسيير هذه المؤسسات المتعددة الوظائف مما أدى إلى نقص الفاعلية والنجاعة وعدم الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل.
 - نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج وعدم استغلال الإمكانيات المتاحة بالطرق المثلى التي تعطي نتائج جيدة
- فهذه بعض الأسباب التي عجلت بإعادة الهيكلة واتخاذ إجراءات جديدة مثل السماح بمشاركة الرأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية وهذا ضمن إطار الشركات المختلطة¹، وقد عرفت المؤسسات نوعين من إعادة الهيكلة:

- إعادة الهيكلة العضوية **Restructuration Organique**

- إعادة الهيكلة المالية **Restructuration Financière**

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982 وامتد هذا التقسيم التجزئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ثم إلى المؤسسات البلدية ليلبغ 1079 مؤسسة مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية². ويمكننا القول بأن أهداف المخطط تمثلت في:

1-تحسين الإنتاجية والإنتاج كماً ونوعاً.

¹. موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص139

². أرنوح ياسمين، مرجع سابق، ص 166

2- تلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد والمواطنين عن طريق تحسين ظروف سير الاقتصاد الوطني¹.*

3- سيطرة أكبر على جهاز الإنتاج بزيادة فعالية أداء الإنتاج مع تخفيض تكلفته.

4- الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات بمسح الديون.

5- وضع ميزانيات انطلاقاً للمؤسسات وتصفية الحسابات ما بين المؤسسات العمومية، وقد رصد مبلغ 550.50 مليار دينار لتجسيد هذا المخطط².

5) المخطط الخماسي الثاني 1985 / 1989:

وأهداف هذا المخطط كانت كالاتي:

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية
 - المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجدد نظراً لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.
 - تخفيض التكاليف وأجال إنجاز الاستثمار في جميع القطاعات.
 - تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين³.
- في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر على الاقتصاد الوطني بالسلب مما جعل هذه المرحلة لا تحقق نتائج قوية مع تفاقم الديون الخارجية وارتفاع لمعدل التضخم وكانت هذه الفترة (1985 - 1989) من أصعب الفترات على الاقتصاد الوطني مما أدى بالسلطات إلى إعادة النظر في السياسة التنموية والسنوية نحو الاقتصاد تماشياً مع الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك.

*ولإستزادة أكثر حول الإصلاحات يرجى الإطلاع على:

1) عبد الرحمان تومي، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 185-195

2. مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص 346

3. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 5، 6، 7

المطلب الثاني: نصيب قطاع التعليم العالي من الإنفاق العام في فترة المخططات من (1971- 1989)

لقد قمنا في المطلب الأول بالتعرف على الإستراتيجية التنموية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال حيث قامت الجزائر باختيار النهج الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضعت مجموعة من الأهداف جسدت عن طريق المخططات التي تعرفنا عليها فيما سبق ، والآن سنحاول أن نتعرف على نصيب قطاع التعليم العالي من مجمل الإنفاق العام في هذه الفترة (من 1971 -1989) التي شهدت وضع مخططات طموحة جداً وخصصت مبالغ مالية كبيرة لمختلف المخططات ،وفي معظم القطاعات التي لها عائد اقتصادي واجتماعي، ونجد أن قطاع التعليم العالي في هذه المرحلة (1971- 1989) خصصت ميزانية معتبرة لقطاع التعليم العالي وهذا ما سنتعرف عليه عبر مرحلتين المرحلة الأولى هي مرحلة السبعينات والتي عرفت مخططين المخطط الرباعي الأول 1970 /1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974 /1977 وفترة الثمانينات التي عرفت أيضاً مخططين المخطط الخماسي الأول 1980 /1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985 /1989 وتمثل هذه المرحلة مرحلة الخيار الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر إلى غاية 1989.

1. تمويل التعليم العالي في مرحلة السبعينات:

تزامنت بداية هذه الفترة مع إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1971 بعدما كانت تابعة لوزارة التربية كمديرية من مديرياتها ،وأيضاً تزامنت هذه الفترة مع المخطط الرباعي الأول فقد حظي القطاع بميزانية تقدر بـ 119606 ألف دينار جزائري مع العلم أن ميزانية الدولة كانت تقدر بـ 4253300 ألف دينار جزائري أي أن نسبة ميزانية القطاع من الميزانية العامة تقدر بـ 2.81 % وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5)، وهي نسبة معتبرة لأن الوزارة حديثة النشأة والتحديات التي كانت موجودة في هذه الفترة ووجوب تحقيق تنمية كان يفرض أن تهتم الدولة بهذا القطاع الحساس الذي له إرتباط بالعديد من القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (5): جدول يوضح تطور ميزانية التعليم العالي من (1990/1971)

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بآلاف الدينائر	الاعتمادات المخصصة للقطاع بآلاف الدينائر	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة
1971	4253300	119606	%2.81
1975	13168776	417500	%3.17
1980	27775837	1493000	%5.38
1985	64186370	2764372	%4.31
1990	84000000	5075000	%6.04

المصدر: حمزة مرادسي، مرجع سابق ص 75

لقد تواصل دعم قطاع التعليم العالي سنة 1975 مع بداية المخطط الرباعي الثاني ليصل إلى 417500 ألف دينار جزائري وميزانية الدولة تقدر بـ 13168776 ألف دينار أي أن القطاع قد حاز على نسبة 3.17% من الميزانية، فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في الإنفاق على التعليم العالي والملاحظ أيضاً أن ارتفاع الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في فترة السبعينات لم يكن حكراً على الجزائر فقط بل زيادة الإنفاق أيضاً في العديد من الدول العربية مثل السعودية والكويت والعراق.

ومع مطلع الثمانينات (في 1980)، ارتفعت ميزانية التعليم العالي لتصل إلى 1493000، أي ما نسبته 5.38% من الميزانية العامة وتزامن ذلك مع الاستقرار في أسعار النفط، ولكن بمجرد انخفاض أسعار النفط في المخطط الخماسي الأخير انعكس انعكاساً مباشراً على ميزانية التعليم العالي التي بلغت سنة 1985 (276437) ألف دينار جزائري أي ما يعادل 4.31% من الميزانية العامة للدولة مع ارتفاع في عدد الطلبة المسجلين في هاته الفترة مما شكل ضغطاً على القطاع تزامن أيضاً مع ضعف في الأداء الاقتصادي وإعادة لهيكلية للعديد المؤسسات ويمكننا توضيح هذا أكثر من خلال الشكل رقم (2) بالملحق.

نلاحظ من الشكل أن تزايد عدد الطلبة يؤدي إلى مضاعفة الإنفاق وعدم مسايرة التحولات يؤدي إلى عدم فعالية التكوين، خاصة أن الجزائر في هذه المرحلة كما لاحظنا في

أهداف المخطط الخماسي الذي تم فيه إعادة هيكلة مالية وعضوية لمختلف المؤسسات لزيادة نجاعتها، مع انهيار في أسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي التي تعتمد عليه الدولة في دعم مختلف القطاعات.

عموماً يمكننا القول أن الدولة في هذه الفترة حاولت دعم قطاع التعليم العالي بالرغم من كل الظروف التي كانت سائدة آنذاك وسنقوم بتقييم مردودية هذا القطاع في هاته الفترة وبالتفصيل في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي في هذه المرحلة

(1971-1989) وتقييمها

سننتظر في هذا المبحث لأهم الإصلاحات في قطاع التعليم العالي في الفترة الممتدة ما بين 1971-1989 وتقييمها وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: إصلاحات مرحلة السبعينات (1971-1979)

تسمى هذه المرحلة بمرحلة الشروع في الإصلاحات وهي بمثابة ميلاد للجامعة الجزائرية، والتي تزامنت مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول والشروع في إصلاح قطاع التعليم العالي حيث شهدت هذه المرحلة إنشاء وزارة التعليم العالي وهذا ما نص عليه المرسوم رقم 35/71¹، والذي تضمن لأول مرة الإعلان عن تأسيس إدارة مركزية وزارية لقطاع التعليم العالي.

فبموجب هذا المرسوم تمت ترقية مديرية التعليم العالي إلى هيكل مركزية موضوعة تحت سلطة وزير التعليم العالي والبحث العلمي وقد حاول هذا المرسوم التأسيس لكل مهمة أساسية في مرفق التعليم العالي مديرية أو هيكلًا إداريًا مركزياً يسهر على تنفيذها إذا نجد أنّ مهمة

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 35/71 المؤرخ في 24 ذي القعدة 1390 هـ الموافق لـ 20 جانفي 1971م يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد 7، ص 127.

ترقية البحث العلمي تولتها مديرية البحث العلمي ومهمة تنسيق الجانب البيداغوجي تولتها مديرية التخطيط والتوجيه الجامعي.¹

وقد وضعت العديد من الأهداف المراد الوصول إليها في نهاية تطبيق المخطط

الرباعي الأول 1971-1989 والتي لها ارتباط مباشر بالجامعة ومن بين الأهداف نذكر:

(1) تكوين أكبر عدد من الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية وعلى الجامعة أن تلعب الدور الأساسي في هذا التكوين.

(2) يجب أن يكون التكوين بأقل تكلفة ممكنة

(3) يجب على الإطارات التي تكون في الجامعة الجزائرية بضرورة الالتزام الإيديولوجي والثقافي لإحداث التنمية الوطنية.²

فهذه بعض الأهداف التي لها ارتباط بقطاع التعليم العالي حيث تم التأكيد على ضرورة السعي لتحقيق فعالية نظام التكوين عن طريق ضمان المردودية القصوى لمجمل الاستثمارات الممنوحة، وإيجاد المؤهلات المناسبة لمناصب العمل المعروضة من قبل القطاعات المختلفة وهذا هو الدور الذي ألقى على عاتق الجامعة تكوين وتخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الوطنية المؤهلة بأقل تكلفة ممكنة من أجل الإسراع بإدماجها في مختلف القطاعات التي كانت تعاني من نقص كبير في الإطارات، فعلاً قد كانت هذه المرحلة هي مرحلة الإصلاحات فبالإضافة إلى استحداث وزارة التعليم العالي وكذلك جعل الجامعة مرافقة للتنمية كان هناك إصلاح آخر على مستوى المناهج والمقررات الدراسية فقد تم:

(1) إلغاء السنة الإعدادية في جميع الجامعات.

(2) تمديد السنوات الدراسية في بعض التخصصات العليا.

(3) إلغاء التنظيم السنوي وتعويضه بالتنظيم السداسي النصف سنوي.

(4) تحويل المناهج الدراسية إلى نظام الوحدات من أجل تقييم المعارف ونيل الشهادات.¹

¹. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 13

². Mohamed Chalamallah, « L'université Algérienne : Geness des contraintes truelles, Condition pour une mise niveau », les cahiers du GREAD : Etude sur L'université Algérienne, N°77, Alger, Bouzareah , 2006, p35, p 35-36

ونتيجة لهذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور اختصاصات كثيرة في مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في العلوم التكنولوجية كما تم التوسع في عدد الجامعات حيث تم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا في كل من الجزائر وهران و عنابة، بحيث صار عدد الجامعات سنة 1976 ستة جامعات، وعليه فقد احتلت الجامعة مكانة إستراتيجية هامة على مستوى السياسة العامة للدولة جسدها فيما بعد المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) الذي دعم عملية إصلاح الجامعة وتكيف التعليم العالي مع احتياجات التنمية عن طريق وضع نظام توجيه يسمح بتطوير الفروع العلمية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا.²

وفي خضم هذه الإصلاحات كانت السلطة أيضاً تحاول إعطاء البعد الإيديولوجي للجامعة الجزائرية وهذا بإخضاع الهياكل الجامعية إلى ميثاق المؤسسات الاشتراكية، حيث تم إشراك الأساتذة والطلاب في حل مختلف المشاكل التي كانت تعاني منها الجامعة آنذاك وقد صرح أول وزير للتعليم العالي في الجزائر بتاريخ 14 نوفمبر 1972، أن هياكل المشاركة مؤسسة خلال العام القادم (أي في 1973) سوف تقوم على أساس ميثاق المؤسسات الاشتراكية، الذي كان في أوج ازدهاره خلال هذه الفترة وكل المؤسسات كانت تخضع لهذا الميثاق، وهو ما عجل بفكرة قانون أساسي خاص بالجامعة تقوم على مجموعة مواد تؤكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات وقد أنشئ كمشروع سنة 1979 وتمت المصادقة عليه³، ولكن تزامنت هذه الفترة مع وفاة الرئيس السابق هواري بومدين حيث لم يطبق هذا القانون، وقد بذلت في هذه الفترة مجهودات من أجل جزارة الجامعة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير عن تطور التعليم العالي في الجزائر مقدم إلى مؤتمر وزراء التعليم العالي في

البلاد العربية (المنعقد بالجزائر في الفترة 14 إلى 19 ماي 1981، ص 3-4

². سلمى الإمام، مرجع سابق، ص 98

³. مامري جميلة، مرجع سابق، ص 84

الجدول رقم(6): تطور عدد هيئة التدريس حسب الجنسية

السنة الجامعية								هيئة التدريس
1979	1978	1977	1976	1975	1974	1972	1970	
-	-	2523	1916	1895	1308	325	445	جزائريون
-	-	3485	2674	2166	1534	399	420	أجانب
6207	6412	6012	5590	4061	2782	1224	805	المجموع
		%42	%43	%47	%45	%76	%51	جزارة

Source : Ministère de l'enseignement supérieur, rapport 2^{eme} plan quadriennal, p12

ويمكننا القول أنه خلال هذه الفترة كان هناك مجهود لجزارة القطاع والاعتماد على الجزائريين في التدريس لكن من خلال تتبعنا للنسب المئوية نجد أنه نسبة الجزائر سنة 1970 كانت 51% وسنة 1977 كانت 42% أي أنها تراجعت والسبب هو نقص الأساتذة المؤهلين بالجزائر والاستعانة بالأساتذة من المشرق العربي، وقد عجلت هذه الإجراءات بتوسيع استخدام اللغة العربية كلغة وطنية في التعليم العالي .

لقد تميزت هذه الفترة بإدخال العديد من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي، وسميت بمرحلة الإصلاحات والتي ستتواصل في مرحلة الثمانينات لكن قبل الانتقال لهذه المرحلة سنقوم بقراءة في بعض المؤشرات الكمية لقطاع التعليم العالي في هذه المرحلة لتقييم مردودية القطاع، من خلال معرفة نسبة التخرج خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (07):تطور عدد المتخرجين من 1970الى1979.

79/78	77/76	76/75	75/74	74/73	73/72	72/71	71/1970	السنة
6046	4959	4451	3046	2168	2455	1795	1244	المتخرجين

Source : Office national de statistique, annuaire statistique de l'Alger, 1983, p22

من خلال الجدول رقم (07) الذي يظهر عدد الطلبة المتخرجين، نلاحظ أن النسبة لم ترتق إلى العدد المطلوب وهذا يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها النمو السريع والمتزايد

عدد الطلبة في السبعينات والذي فاق ما كانت تتوقعه السلطة في مخططاتها، حيث توقعت أن يبلغ عدد الطلبة المسجلين 12800 طالب سنة 1970 لكنه بلغ 19311 طالب بفارق 6511، وتوقعت بلوغ عدد الطلبة في الموسم الدراسي 1973/1974 27000 طالب لكنه بلغ 30675 طالب مسجل بفارق 3675 وفي نهاية السبعينات 1978/1979 كان متوقع أن يبلغ عدد الطلبة 57000 لكن المسجل 51510 أي لم يبلغ العدد المطلوب بل كان أقل بفارق 15490¹، مما أثر على مردودية القطاع الذي كان يعاني من نقص المؤطرين وارتفاع نسبة الرسوب وهذا ما لاحظناه في الجدول رقم (06) والجدول رقم (07) مما جعل الدولة تستعين بالأساتذة من خارج الجزائر لتغطية هذا العجز.

هذه العوامل جعلت أداء القطاع ضعيف في هذه المرحلة بالرغم من مساهمة الجامعة في تزويد القطاعات الأخرى باليد الفنية المؤهلة ولو بنسبة ضعيفة فهذه المعطيات جعلت الدولة تعيد النظر في بعض جوانب الإصلاحات التي أدخلت لقطاع التعليم العالي في مرحلة الثانية وهي مرحلة الثمانينات.

المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي في مرحلة الثمانينات (1980-1989)

تعرف هذه المرحلة بمرحلة إعادة النظر في السياسة التي كانت منتهجة في مرحلة السبعينات، مع مواصلة إصلاح قطاع التعليم العالي وقد حدّد مخطط الخماسي للتنمية (1980-1985) سياسة التعليم العالي فيما يلي:

- 1) أن يكون عدد الطلبة في الجامعات متراوحاً ما بين 6000 و8000 طالباً، وأن لا يتعدى بأي حال 10000 طالباً وأن يتم إعادة النظر في بعض الهياكل الموجودة ومن هنا انبثقت فكرة إنشاء جامعات للتكنولوجيا والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.
- 2) جعل كل جامعة تمتاز باختصاص نسبي نظراً للبيئة التي توجد فيها لتحقيق التنمية الشاملة.

¹. Ministère de l'enseignement supérieur, l'Algérie en chiffres, 1983, p20-21

3) العمل على تكوين إطارات تقنية لمواجهة مشاكل التخلف¹.

فهذه الأهداف التي تم وضعها في المخطط الخماسي الأول بالنسبة للتعليم العالي الذي أصبح يعاني من العديد من المشاكل في هذه الفترة التي شهدت ارتفاع في عدد الطلبة وعدم استيعاب المرافق الموجودة لهذا العدد الكبير، إذ أن الجامعة كانت في حاجة إلى أكثر من 55 ألف مقعد بيداغوجي ولم يكن موجود سوى 48 ألف مقعد سنة 1982 وهذا ما أدى إلى التفكير في إنشاء العديد من الجامعات الجديدة لاستقبال هذا العدد المتزايد للطلبة. وقد تمّ في هذه المرحلة وبالضبط في 24 سبتمبر 1984 إصدار المرسوم رقم 83-544²، الذي جاء بأول قانون أساسي نموذجي للجامعة والذي أقر بصفة الجامعة بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وتتشأ بموجب مرسوم بناء على اقتراح الوزير الوصي مثلها مثل إنشاء المعاهد الجديدة، وهذا خلافاً لما كان من قبل حيث كان تنظيم الجامعة وسيرها يخضع لقانون إنشائها، وجسد نمطاً جديداً في التسيير والإداري ليكون موحداً، يقوم على مبدأ الفصل ما بين الهياكل المركزية واللامركزية للجامعة، وجاء هذا القانون من أجل تحسين مردودية وفعالية الجامعة، لكنه لم يراعي خصوصية كل جامعة لا من حيث عدد الطلبة ولا التخصصات الموجودة ولا الإمكانيات المالية بل جعلها كمؤسسة واحدة وتعامل بنفس الطريقة وخضوعها لقانون واحد.

أما فيما يخص تطور عدد الطلبة وهيئة التدريس فقد عرفت مرحلة الثمانينات إرتفاعاً في عدد الطلبة وطلباً متزايداً على التعليم العالي وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الجدول رقم(8).

¹. تيلولت سامية، مرجع سابق، ص 90

². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 83-544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1983، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة العدد 40، 27 سبتمبر 1983

رقم(8): تطور عدد الطلبة المسجلين 1990/1980

90/89	89/88	88/87	87/86	86/85	85/84	84/83	83/82	82/81	/1980 81	
181350	166777	16464	143293	122084	103223	97005	90145	72570	6064	التدرج
13367	13400	12288	11407	9973	8517	9285	5722	5429	5229	ما بعد التدرج

المصدر: وزارة الجامعات الحولية الإحصائية رقم 20، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 11-34.

يظهر جلياً من خلال الجدول التطور السريع للطلبة نتيجة لمجانية التعليم، مما أصبح يشكل عبئاً على قطاع التعليم العالي ويشكل ضغطاً على الإنفاق وميزانية التعليم العالي وقد كانت الدولة تقوم بتوجيه الطلبة نحو الشعب العلمية حيث بلغت سنة 1986-1987 نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 75% من إجمالي الطلبة وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب التكنولوجية لوحدها بـ 34.4%¹، وهذا يتماشى مع الإستراتيجية التي وضعتها الدولة لدعم التنمية الاقتصادية والتركيز على التصنيع كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة.

والملاحظ من الجدول أيضاً ارتفاع نسبة التسجيل في ما بعد التدرج، وأما بالنسبة للطلبة المتخرجين فقد بلغ عددهم في 1980 إلى 7477 طالب ليصل في 1983 و1984 إلى 10237 طالب ويبلغ 85/84 بلغ عدد المتخرجين إلى 11713 متخرج²، وهي نسبة متوازنة نوعاً ما مقارنة مع عدد الطلبة المسجلين، لكن لا تكفي لتجسيد الأهداف التي سطرت في بداية المخطط الخماسي الأول والثاني، ولا تكفي أيضاً لتغطية احتياجات مختلف المؤسسات والقطاعات بالكوادر والإطارات الجزائرية.

¹. أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي،

كلية العلوم والاجتماعية والإنسانية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008، ص 51

². وزارة الجامعات، الحولية الإحصائية رقم 20، مرجع سابق، ص 14-39

ولقد بلغت الجزائر في سلك التدريس ما نسبته 70% سنة 1981، ونسبة التعريب بلغت 30.8% سنة 1983، أما في العلوم الاجتماعية فقد بلغت نسبة التعريب بها إلى 86%¹، وهي نسبة معتبرة وناجحة عن المجهودات التي بذلت بداية من المخطط الثلاثي الأول والتي رافعت من أجل التعريب وجزارة القطاع.

بالرغم من كل هاته الجهود المبذولة والميزانية المرصودة لقطاع التعليم العالي ظلت الجامعة بعيدة عن التطلعات التي كان ينتظر تحقيقها فخلال هذين المخططين كانت هناك آثار إيجابية خاصة في مجال تعريب الجامعة وجزارة القطاع، والتطور في عدد الطلبة مع ظهور البطالة في صفوف المتخرجين من الجامعة، وكان هذا ناتجاً عن سوء نظام التوجيه المنتهج آنذاك، وتم استحداث جامعة التكوين المتواصل كمؤسسة موازية للجامعة الكلاسيكية حيث أنشأت بمرسوم وزاري رقم 90-149² لتلبية الطلب المتزايد للتعليم، فالجامعة التي لا تتكيف مع محيطها وتكون معزولة عن المجتمع لا تحقق تنمية، فالقائمين على القطاع أدركوا هاته الحقيقة لدى كان هناك تنوع في التخصصات الذي ترافق وتزامن مع إنشاء المعاهد الجديدة وإضافة تقسيم جديد فيما يخص الدراسات في التدرج حيث أصبح هذا الأخير ينقسم إلى قسمين:

- التكوين العالي للتدرج طويل المدى: تتراوح مدة الدراسة فيه بين أربع وسبع سنوات.
- التكوين العالي للتدرج قصير المدى: ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

وقد كانت الغاية من هذا التقسيم الجديد هو تكوين تقنيين ساميين لسد النقص في سوق العمل من جهة وتجديد البرامج لتتماشى مع ظروف البلاد آنذاك لتفادي التكرار والهدر الجامعي والتعليمي من جهة أخرى.³

¹. حبة العقبي، التعليم العالي والتنمية، حوليات جامعة الجزائر، 1987/1986، الجزائر، ص 38

². تيلولت سامية، مرجع سابق، ص 102

³. حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات أولية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة، 2010/2009، ص 21

فكل هذه المعطيات جعلت من قطاع التعليم العالي غير قادر على تحقيق الأهداف المسطرة في مختلف المخططات التي تميزت بالتخطيط المركزي في بداياتها وصولاً إلى إعطاء بعض الحرية في المشاركة في التخطيط للمؤسسات بما فيها الجامعة التي لم تحظى بالاستقلالية التامة في وضع برامجها ومسايرة احتياجات المجتمع وكل ميزانيتها من طرف الدولة واعتبارها مرفقاً عاماً .

لقد تأثرت الجامعة بالإيديولوجية والخيار الاشتراكي المنتهج آنذاك، لكن شهدت نهاية الثمانينات توجهاً جديداً للنظام السياسي بفتح باب التعددية السياسية والتوجه نحو اقتصاد السوق وهو ما سنتعرف عليه في المبحث الأخير من هذا الفصل ومعرفة مدى تأثير هذه الوضعية الجديدة على قطاع التعليم العالي.

المبحث الرابع: قطاع التعليم العالي في ظل الأزمة الاقتصادية وتراجع الإنفاق العام

شهدت هذه المرحلة تحولاً كبيراً في النظام السياسي وهذا بتخليه عن الخيار الاشتراكي الذي كان خياراً إستراتيجياً لنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية في جميع المجالات بعد الاستقلال وبقي كذلك إلى غاية نهاية 1989، حيث ثم الاتجاه نحو نظام سياسي أكثر انفتاح قائم على التعددية الحزبية واقتصاد السوق، وشهدت الجزائر في هذه المرحلة اضطرابات وعدم استقرار اقتصادي وأمني وسياسي وتزامنت هذا مع تراجع أسعار المحروقات مما أثر على مختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث:

المطلب الأول: الإنفاق على التعليم العالي في مرحلة الأزمة الاقتصادية

تميزت هذه المرحلة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل مع المؤسسات المالية الدولية، وشهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة في هذه الفترة وحاولت مختلف الحكومات المتعاقبة تقديم حلولاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت حكومة مولود حمروش التي جاءت في بداية الأزمة ولم تدم سوى 17 شهراً أكثر من 40 مشروع قانون إصلاحي يعالج الشق الاقتصادي

والاجتماعي¹، وأمام العجز الحاد الذي شهدته الخزينة الجزائرية فقد لجأت إلى الاستدانة من مختلف الهيئات الدولية في الفترة الممتدة ما بين (1991- 1992) مثلاً تم تقديم ما قيمته 753 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي و350 مليون دولار لعام 1991 بينما قدم صندوق النقد الدولي 403 مليون دولار لنفس الفترة، لكن هذه الأوضاع لم تنثني الدولة على الاهتمام بقطاع التعليم العالي ففي سنة 1990 خصص مبلغ 5075.000 ألف دينار جزائري لقطاع التعليم العالي وهي بنسبة 6.4% من ميزانية الدولة التي بلغت 84000.000 ألف دينار جزائري وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على الاهتمام التي كانت توليه الدولة لهذا القطاع، لكن بعد 1992، رافقت الأزمة الاقتصادية تدهوراً أمنياً ووضع سياسي غير مستقر وهو ما أثر مباشرة على قطاع التعليم العالي لتصل ميزانية القطاع سنة 1995 إلى 16.877.192 ألف دينار جزائري أي بنسبته 3.85% من الميزانية العامة التي كانت تقدر 437.975.972 ألف دينار².

لقد تأثر قطاع التعليم العالي بالوضع الذي كان سائداً آنذاك لأنه كان سيئاً للغاية على جميع الأصعدة وأعطت السلطات الأولوية للقطاع الأمني على حساب القطاعات الأخرى وبلغت ميزانية التعليم العالي سنة 1996 إلى 195.590.00 ألف دينار جزائري³.

فمن خلال هذه المعطيات والميزانية المخصصة للتعليم العالي نلاحظ مدى تذبذبها وكيف أن الانهيار في أسعار المحروقات كان له تأثير مباشر على مخصصات التعليم العالي من الميزانية العامة، ممّا أضاف عبئاً على قطاع التعليم العالي الذي كان يعاني من العديد من الإختلالات نتيجة لتراكمات السنوات الماضية، ممّا عجل ببعض الإصلاحات في هذه الفترة (1990- 1998) وبالرغم من تراجع الإنفاق إلا أنه كان هناك تطوراً في بعض المؤشرات الكمية مثل تزايد عدد الطلبة وفيما يلي سيتم تفصيل الآثار التي تركها تراجع الإنفاق العام

¹ عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 1432 هـ/2011م، ص 66

² حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 75

³ لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر - المبررات والمتطلبات الأساسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 77

على قطاع التعليم العالي والإصلاحات التي تم إدخالها على القطاع في هذه الفترة لمعالجة مختلف الإشكالات التي عرفت هذه المرحلة.

المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي خلال التسعينات (1989 - 1998)

(مرحلة الانفتاح)

كما لاحظنا في المطلب الأول فقد برزت خلال هذه الفترة العديد من الإشكالات والتناقضات نتيجة تراكمات المرحلة السابقة وأيضاً اختلال في الاقتصاد الوطني نتيجة لانهايار أسعار المحروقات، مما انعكس على قطاع التعليم العالي¹ ومن بين أهم هذه الإختلالات نجد:

(1) التأخر الكبير في إنجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافدين على قطاع التعليم العالي

(2) الضغوطات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وعدم الاستقرار في جوانب التسيير والسياسات.

لقد اثر هذين العاملين على قطاع التعليم العالي في فترة تزامن بها تراجع أسعار المحروقات وأزمة أمنية حادة وعدم استقرار سياسي ، مما جعل قطاع التعليم العالي يتأثر بهذه البيئة (هجرة الإطارات الجزائرية، نسبة رسوب كبيرة، وقف تشيد الجامعات...) ولا يمكن للجامعة أن تكون بمعزل عن هذه المؤثرات والضغوطات الجديدة التي أملتها جملة من الظروف الداخلية والخارجية.

ولهذا جاءت مجموعة من الإجراءات الجديدة التي تهدف إلى تكيف الجامعة مع هذه الوضعية الجديدة لتتلاءم واحتياجات وتحديات المرحلة وقد شكلت لهذا الغرض (6) ستة لجان وثلاث فرق عمل من طرف وزير التعليم العالي في 29 نوفمبر 1994 ويناير 1995

¹. موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص 44

على التوالي، أوكلت لها مهام تحضير إصلاح المنظومة التعليمية في سياق يشمل تطابق المنظومة التعليمية مع متطلبات السوق.¹

وقد تم وضع أهداف للسياسة الجامعية في برنامج الحكومة لسنة 1997 لمعالجة مختلف الاختلالات ومن بين الأهداف²:

(1) تعزيز الهياكل القاعدية التربوية وهياكل الإسناد كون الجامعة لم تعد لها طاقة الاستيعاب للأعداد الهائلة للطلبة.

(2) تنفيذ سياسة نشطة لتعزيز عدد الأساتذة.

(3) رفع المخصصات الممنوحة لكل طالب.

(4) تعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات التربوية والعلمية.

(5) تطبيق سياسة جديدة في مجال الخدمات الجامعية.

(6) تكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة.

(7) تكريس القانون الأساسي للمدارس الوطنية العليا الكبرى.

(8) تطبيق تسيير تربوي متكامل لكثافة عدد الطلبة.

(9) العمل على تحقيق توافق بين التكوين الجامعي وحاجات سوق العمل.

فمن خلال تتبعنا للأهداف المسطرة لهذه الفترة ندرك أن الحكومة قد رصدت وتعرفت على مواطن الخلل في المنظومة التعليمية الجامعية، وهذا ما جعل الأهداف تمس كل مكونات الجامعة من طلاب وأساتذة وتربط الجامعة بمتطلبات هاته المرحلة وذلك بتعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات التربوية والعلمية، وتعالج الاختلالات الهيكلية للجامعة بتكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة وقانون أساسي للمدارس الوطنية العليا الكبرى، إضافة إلى جعل الجامعة مرتبطة بسوق العمل وتتعايش وتتكيف مع متطلبات المجتمع بجعل التكوين الجامعي يلبي

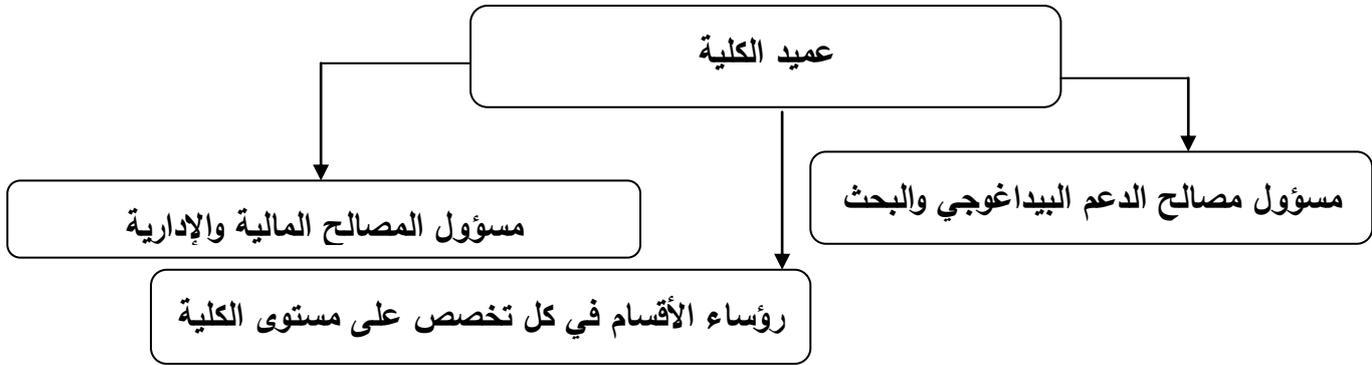
¹. زرمان عبد الكريم، نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي، رسالة الماجستير علم الاجتماع، كلية

العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2003-2004، ص 60

². المجلس الأعلى للتربية، تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة، الجزائر، 1997، ص

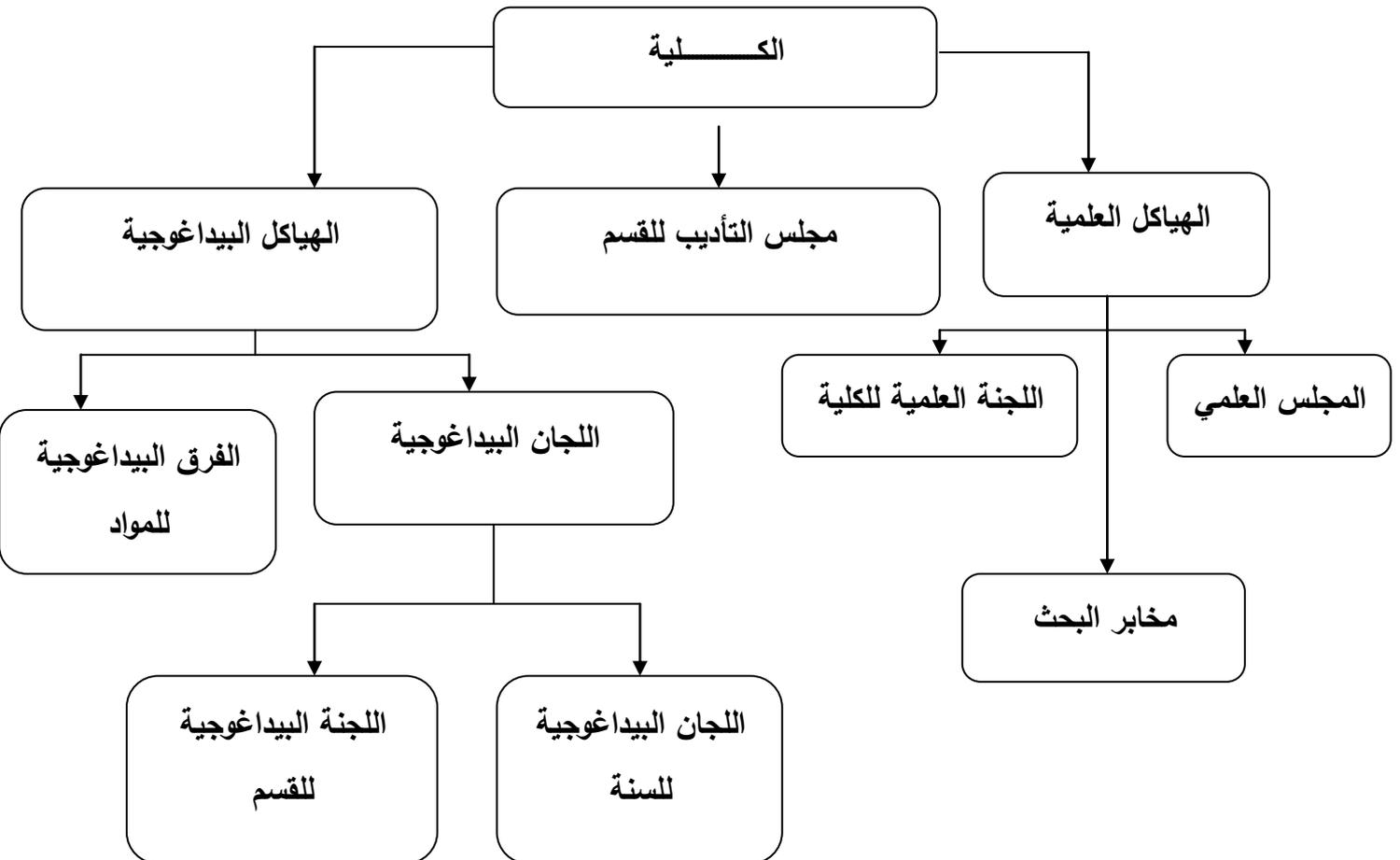
ويوفر هذه الاحتياجات فهاته الأهداف التي وضعت أتت بالتغير في سنة 1998 بإتباع نظام الكليات بدلاً من المعاهد وهو نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة ويظهر التنظيم الإداري للكليات والهيكل البيداغوجية كما يلي:

الشكل رقم (6) التنظيم الإداري للكليات



المصدر: موسى نور الدين، مرجع سابق، ص 4

الشكل رقم (07): الهيكل البيداغوجية والعلمية في الكلية



المصدر: نفس المرجع، ص 46

وقد جاء هذا التقسيم ضمن المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المتضمن القانون النموذجي للجامعة¹، حيث أصبحت الجامعة تنشأ بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي، أمّا بالنسبة للكلية فقد حددت مهامها وفقاً لما يلي:

(1) التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج

(2) نشاطات البحث العلمي

(3) أعمال التكوين المتواصل وتحسن المستوى وتجديد المعارف.²

وهذا ما تمّ توضيحه أكثر من خلال الشكلين السابقين، فهذا التنظيم الجديد الذي جاء ضمن هاته الإصلاحات جاء ليُجعل الجامعة أكثر تنظيماً ويحدد كيفية تسييرها في قانون أساسي خاص بها واستبدال المعاهد بالكليات و هو لمسايرة التطورات ولجعل الجامعة مهيكلة بطريقة جيدة وأيضاً كان هناك إصدار ستة مراسيم أخرى تنظم وزارة التعليم العالي ، مما يدل على أنه تم إعادة تنظيم قطاع التعليم العالي وإدخال عليه إصلاحات هيكلية لتجاوز مختلف الإشكالات التي أدت لتدهور القطاع وتوفير مناخ ملائم لعمل الوزارة لكي تحقق النتائج المرجوة وتوفير المناخ المناسب للإطارات البشرية العاملة في القطاع على مستوى مختلف الإدارات المركزية لكي تقدم الأفضل وخاصة على مستوى الموارد البشرية التي هي في نمو متسارع من سنة لأخرى ،وأصبح القطاع ضخم ويجب أن تكون لديه إدارة منظمة تنظيماً محكماً لكي يسير بطريقة جيدة تجعله فعالاً ويحقق مردودية مقبولة، لذا صدر المرسوم 90/188 الذي يحدد الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارة في بداية المرحلة سنة 1990³، ولكن

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 هـ الموافق لـ 17 أوت 1998م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، العدد 60، 1998، ص4.

². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مراسيم تنظيمية ، العدد 60، 1998، ص5.

³. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 90/188 المؤرخ في 1 ذي الحجة 1410 هـ الموافق لـ 23 يوليو 1990 يحدد هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارة، العدد 26، 27 جوان 1990، ص850.

أتى المرسوم رقم 399 /98 والذي نظم الوزارة أكثر وقام بتقليص عدد المديريات من 9 إلى 6 مديريات فقط لتصبح كما يلي:¹

- (1) مديرية التعليم والتكوين.
- (2) مديرية تنسيق البحث العلمي والتكنولوجي.
- (3) مديرية التنمية والتخطيط.
- (4) مديرية الموارد البشرية.
- (5) مديرية إدارة الوسائل.
- (6) مديرية التنظيم.

وقد تمّ التقسيم بهذه الطريقة بناء على تقرير من وزير التعليم العالي من أجل تحكّم أفضل في الوزارة، فهذه الإصلاحات التي أدخلت على الوزارة إبتداءً من إلغاء المعاهد وتعويضها بكليات ، فهذه المرحلة كانت مميزة بهذه الإصلاحات الهيكلية للوزارة لكن هذه الإصلاحات إن لم ترافقها إصلاحات تمس المناهج وتهتم بتوفير المؤطر الكفاء الذي يساهم في تقديم منتج ذو نوعية لمخرجات قطاع التعليم العالي وهم الطلبة، تظل هذه الإصلاحات معزولة أيضاً إن لم تستجب لحاجات سوق العمل واحتياجات المجتمع.

لكن هاته الإصلاحات التي مست الوزارة من الناحية الإدارية هل أثّرت فعلاً؟ وجعلت الجامعة تلعب دورها في ظل تراجع الإنفاق كما تعرضنا إليه في المطلب الأول وهل كان هناك تطوراً في المؤشرات الكمية والنوعية للقطاع؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه في أكثر في المطلب الأخير وهذا بقراءة في بعض المؤثرات الكمية مثل تطور عدد الطلبة ونسبة التخرج وتطور المؤطرين الأساتذة أو تراجعهم.

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 399 /98 المؤرخ في 13 شعبان 1419هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 1998 ينظم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد 91، ص23

المطلب الثالث: قراءة في بعض المؤشرات الكمية لتطور القطاع في مرحلة الانفتاح

(من 89-1998)

بعد تعرفنا على المخصصات المالية ونصيب قطاع التعليم العالي من الإنفاق العام خلال هذه الفترة (89- 98) التي تزامنت مع انهيار في أسعار المحروقات المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية احتياجات مختلف القطاعات وأيضاً تطرقنا في المطلب الثاني للإصلاحات الذي شهدها قطاع التعليم العالي الذي أعيد هيكلتها وتنظيمها لتساير متطلبات هذه المرحلة التي كانت صعبة مقارنة بالمراحل الأخرى لانعدام الأمن والوضع السياسي والاقتصادي الغير مستقر، لكن وبالرغم من هاته الظروف شهد القطاع تطوراً في عدد الطلبة الملتحقين والمتخرجين وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): جدول يوضح تطور عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي

المسجلون	نسبة التطور السنوي	المسجلون من الإناث	نسبة المسجلون	المتخرجون	نسبة التطور السنوي
1992-1991	11.80%	88.833	40.2%	27.954	10.24%
1993 -1992	10.20%	102.249	42%	29.336	4.94%
1994 -1993	2.18%	101.177	42.5%	29.341	0.02%
1995 -1994	0.08%	102.633	43%	32.557	10.96%
1996 -1995	5.18%	100.509	39.8%	35.671	9.56%
1997 -1996	13.16%	130.397	74.5%	37.323	4.63%
1998 -1997	18.90%	146.461	43.1%	39.521	5.89%
1999-1998	9.76%	188.555	50.6%	44.531	12.67%

المصدر: أحمد زرزور:تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام الليسانس، ماستر، دكتوراه، رسالة ماجستير

علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة 2005، 2006

من خلال الجدول نلاحظ كيف أن نسبة تطور في ارتفاع من سنة إلى أخرى فقد وصلت سنة 1992/1991 إلى 220.878 طالب أي بنسبة تطور تقدر بـ 11.80% وتواصل هذا التطور إلى غاية الموسم الدراسي 1993-1994 ولو بنسبة قليلة قدرت بـ 2.18% لكن انخفضت هذه النسبة في الموسم الذي يليه لتصل نسبة التطور في الطلبة المسجلين إلى 0.14% بتعداد قدر بـ 238.427 وهي نسبة منخفضة جداً وترجع الأسباب

إلى تدهور الحالة الأمنية في هذه الفترة وانقطع الكثير من الطلبة عن الالتحاق بالجامعات مع هجرة كبيرة للأساتذة ولم يسلم حتى الطلبة من الاغتيالات حيث تم اغتيال عبد الحفيظ سعيد الأمين العام للاتحاد العام الطلابي أمام جامعة بوزريعة في 1994 .

لقد كانت الدولة تحاول استعادة الأمن وإرجاع الاستقرار لمختلف القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي والجامعة بالضبط ، و شهدت هاته السنوات نسبة رسوب معتبرة لذا نجد أنّ من بين الأهداف التي سطرت في السياسة التعليمية الجامعية للحكومة سنة 1997 التقليل من نسبة الرسوب، و مع استعادة الأمن تدريجياً ارتفعت نسبة التسجيل في الجامعة ، لكن هذا التطور الذي كان في عدد الطلبة قد شكل عبئاً على الجامعة التي لم تستطع أن تلبى احتياجات الطلبة والتأخر الكبير في إنجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافدة على القطاع في أوقاتها المحددة ، مما عرقل تحقيق الأهداف على نطاق واسع وفي أسرع وقت ممكن، لتصبح الجامعة تحت ضغوطات (تزايد عدد الطلبة وعدم القدرة على التأطير والاستيعاب) ومطالب اجتماعية واقتصادية وعدم استقرار في جوانب التسيير .

أمّا بالنسبة للأساتذة والتأطير الذي كانت توليه الدولة رعاية خاصة ومحاولتها للتعريب وجزارة القطاع والتي كانت من ضمن الأهداف في كل المراحل نتعرف عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم(10):تطور تركيبة هيئة التدريس حسب الرتب ونسبة الجزارة (1998/1991)

الرتبة/ السنة	92/91	93/92	94/93	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98
أستاذ	678	726	711	658	666	714	827	889
عدد الأجانب	132	136	119	38	33	17	18	14
نسبة الجزارة	%80.5	%81.3	%83.3	%94.2	%95	%97.6	%97.8	%98.4
أستاذ محاضر	867	822	865	742	959	1147	1318	1495
عدد الأجانب	332	323	282	63	51	32	33	30

98%	97.5%	97.2%	94.7%	91.5%	67.4%	60.7%	61.7%	نسبة الجزارة	
6366	5932	5565	5205	4911	6459	4231	3055	المجموع	أستاذ
2	3	2	6	1	29	8	30	عدد الأجانب	مكلف بالدراسات
100%	99.9%	100%	99.9%	100%	99.4%	99.8%	99%	نسبة الجزارة	
5564	5527	4993	5040	5515	4988	5431	6072	المجموع	أستاذ
22	23	16	28	32	77	154	296	عدد الأجانب	مساعد
99.6%	99.6%	99.7%	99.4%	99.4%	98.5%	97.2%	95.1%	نسبة الجزارة	
1946	2197	2162	2557	2767	2957	3140	3822	المجموع	مساعد
6	8	2	10	8	17	14	19	عدد الأجانب	
99.7%	99.6%	99.9%	99.6%	99.7%	99.4%	99.6%	99.5%	نسبة الجزارة	
15801	14581	14581	14427	14593	14180	14350	14494	المجموع	المجموع
74	85	69	128	142	524	635	809	عدد الأجانب	
99.5%	99.5%	99.5%	99.1%	99%	96.3%	95.6%	94.4%	نسبة الجزارة	

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحولية الإحصائية رقم 29، الجزائر، 2000، ص 16

أول ملاحظة نلاحظها من خلال هذا الجدول هو أن نسبة الجزارة قد بلغت نسبة كبيرة وأصبح القطاع جزائريا ومشكلة التعريب لم تعد مطروحة بقوة مثلما كانت من قبل، وثاني ملاحظة نلاحظها هو النقص في عدد المؤطرين بالنسبة لرتبتي (أ) لأستاذ وأستاذ محاضر مقارنة مع الرتب الأخرى، لكن كملاحظة عامة بالنسبة للتأطير في هذه المرحلة لا يساير التطور الكبير لعدد الطلبة وفي هذه الفترة بالضبط وخاصة في سنوات 1994 و1995

شهدت الجامعة الجزائرية نسبة هجرة كبيرة للإطارات المكونة نتيجة عدم الاستقرار وفقدت مجموعة من أقدار الأساتذة والباحثين¹ جزائريين وأجانب، مما أثر على نوعية التكوين وأصبحت الجامعة في هاته الفترة يتخرج منها العديد من الدفعات الطلابية سنويا، لكن لا تجد مناصب عمل نتيجة لظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في هاته الفترة مع الارتفاع الكبير في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة ومن العوامل التي ساعدت في ارتفاع نسبة الالتحاق بالجامعة هي:

(1) ارتفاع نسبة الناجحين في البكالوريا .

(2) تنظيم شهادة البكالوريا في دورتين سنة 1998

(3) عامل مرتبط بمبدأ المساواة في الالتحاق بالتعليم العالي فكل حاصل على شهادة بكالوريا له الحق في مقعد بيداغوجي.

(4) مجانية التعليم العالي فالطالب يساهم مساهمة رمزية لحقوق التسجيل والإيواء والنقل² وبالمقابل أيضا يستفيد من منحة.

يمكننا في آخر هذا المبحث يمكننا القول أنّ قطاع التعليم العالي حقق بعض الجوانب الإيجابية بالرغم من هاته الفترة الصعبة، لكنه لم يشهد استقرارا في الفترة (1989-1998) صدرت ست مراسيم تنفيذية، توطر و تنظيم الإدارة المركزية أي بمعدل تغير كل سنة ونصف وهو ما ترتب عنه نتائج سلبية، مثل عدم توفر المناخ الضروري لتحقيق مهام المؤسسة وفقدان الاستمرارية في علاج الملفات والقضايا الإدارية الشائكة.³

لقد كانت الجامعة عرضة لأزمة مزدوجة من حيث النمو ومن حيث الهدف، كما كانت تعاني من عدم التجانس الكلي بين مبادئها الأساسية وبين الأوضاع المزرية التي تمر بها الجزائر في هذه الفترة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تميزت السياسة التعليمية في هذه الفترة بمركزية القرار وأولوية التصرف الإداري البيروقراطي

¹. موسى نو الدين، مرجع سابق، ص 48

². أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 48-49

³. بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 15

والطابع غير مناسب لبعض برامج التكوين، ومخططات تنظيمية جامدة وغير ملائمة وتسير روتيني مناقض لروح الإبداع والتجديد وكذا نقص ميزانية التسيير الملائمة¹ بسبب الانهيار في أسعار المحروقات، وهنا نلمس مدى تأثير قطاع التعليم العالي بسياسات الإنفاق المتبعة فالتعليم العالي تضرر كثيرا أثناء الأزمة في فترة التسعينات، فاحتكار التمويل ومركزيته من طرف الدولة له العديد من الآثار السلبية على القطاع إذا ما تعرض الاقتصاد لأي أزمة وهو ما لمسناه بعد انهيار أسعار المحروقات ، وهذا ما جعل هاته المرحلة الصعبة محطة لرصد المشاكل الجديدة لقطاع التعليم العالي والقيام بإصلاحات جديدة تمثل في نظام (ل. م. د) كتوجه جديد للجامعة الجزائرية وهذا سنتعرف عليه في الفصل الثالث.

¹. سلمى الإمام، مرجع سابق، ص 102

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي على مرّ 04 عقود تقريباً وهذا بعد العودة إلى نشأة الجامعة الجزائرية وتطورها منذ فترة الاستعمار وبعد الاستقلال وكيف تأثرت بالبيئة التي كانت سائدة آنذاك، واستقرار الاقتصاد الجزائري أو تذبذبه يؤثر تأثيراً مباشراً على التعليم العالي، فقد عرضنا كيف يتم إعداد السياسة التعليمية الجامعية وكيف تنفذ وتسير عبر وزارة التعليم العالي وهذا منذ الاستقلال إلى غاية 1998، ويمكننا القول بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت والإصلاح المتتابع للتعليم العالي لم يحقق النتائج المرجوة، فالتعليم العالي ليس مجرد مدخلات ثم مخرجات لعملية عادية يترتب عليها إنتاج طلاب لديهم رصيد معرفي، بل يجب أن يكون لهذا المنتج أثر ويساهم في التأثير على الاقتصاد والمجتمع، وإذا اعتمدنا على مبدأ الكفاءة والفاعلية كأداتين من أدوات تقويم السياسة العامة، فالكفاءة (**Efficiency**) أن تقوم الجامعة بتكوين طلاب بأقل تكلفة من الإنفاق لمجموعة كبيرة ذات نوعية، وهذا ما لم يتجسد سواء في مرحلة الشروع في الإصلاحات (1971- 1979) أو في الثمانينات أو في مرحلة الانفتاح أمّا الفاعلية (**Efficacité**) أن يكون لهذه المخرجات (الطلاب) القدرة على تجسيد الأهداف التي وضعت وأن يساهموا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ، لقد تواصل الإنفاق على قطاع التعليم العالي في عزّ الأزمة الاقتصادية ولما كانت الجزائر على حافة الإفلاس الاقتصادي في 1994 و 1995 إلا أن الجامعة بقت كما هي وبنفس المشاكل تقريبا وتواصلت بها الإصلاحات ، فالمرحلة عموماً بالرغم من التطور الكمي وإعادة الهيكلة لوزارة التعليم العالي في 1990 و 1998، لم نصل للمستوى المطلوب وتأثرت الجامعة بالبيئة وبالنظام السياسي وتسييرها خاضع لنظام مركزي ذو طابع بيروقراطي يتعامل مع الجامعة كمرفق عام وهذا ما جعل الجامعة تتأثر تأثيراً سلبياً بهذا الوضع.

الفصل الثالث:

قطاع التعليم العالي بين التحرر
الاقتصادي وانتعاش الإيرادات الربعية
للدولة

2012-2000

مقدمة الفصل الثالث:

مع بداية الألفية الجديدة شهدت أسعار المحروقات تنامياً كبيراً في السوق الدولية، ووصلت إلى مستويات قياسية وهذا ما انعكس مباشرة على عائدات الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل رئيسي في التصدير وهو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فقد ارتفع سعر المحروقات من 17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004 و بقي في ارتفاع مستمر إلى أن وصل لعتبة 104 دولار سنة 2012 هذا ما جعل الإنفاق العام في هذه الفترة (2000- 2012) يرتفع ويتضاعف في العديد من القطاعات، ومنها قطاع التعليم العالي الذي كان يعاني من العديد من الإختلالات ويعرف تراجعاً على العديد من الأصعدة (هجرة الأدمغة، البنية التحتية، التأطير...) مع إرتفاع في عدد الطلاب المتوافدين على الجامعة مما جعل الجزائر تُدخل العديد من الإصلاحات على قطاع التعليم العالي لعلها تجد حلاً للأزمات التي أصبح يعاني منها هذا القطاع الإستراتيجي، وقد تعرفنا فيما سبق (الفصل الأول) على مدى أهمية التعليم العالي وكيف ساهم في نهضة العديد من الدول مثل اليابان وماليزيا لدى قامت الجزائر بتبني نظام (LMD) كتوجه عالمي جديد لتواكب التحولات السياسية والاقتصادية، ولعلها تساهم في بناء اقتصاد قوي انطلاقاً من إصلاح التعليم العالي في زمن أصبح يقوم على المعرفة في شتى المجالات لدى سنتطرق في هذا الفصل الموسوم ب: قطاع التعليم العالي بين التحرر الاقتصادي وانتعاش الإيرادات الربعية لدولة وهذا وفق للمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** انتعاش الإيرادات النفطية وعودة الإنفاق العام، تطور نصيب قطاع التعليم العالي 2000- 2012.
- **المبحث الثاني:** أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع خلال هذه المرحلة نظام ل.م.د مضمونه وأهدافه.
- **المبحث الثالث:** تقييم مردودية قطاع التعليم العالي في ظل الاتفاق العمومي.
- **المبحث الرابع:** الرهانات المستقبلية فتح القطاع أمام الخواص

المبحث الأول: انتعاش الإيرادات النفطية وعودة الإنفاق العام و تطور نصيب قطاع التعليم العالي 2012/2001

يعاني الاقتصاد الوطني منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي أزمة مستديمة بالرغم من تنوع الثروات البشرية والمادية التي تملكها الجزائر، ولا تزال المحروقات كما كان عليه الوضع منذ أكثر من ربع قرن من الزمن تحتل الصدارة في اقتصادنا وعض أن تنقلص تبعيتها للسوق المعولمة وكما كان متوقعا فإنها ما فتئت تتفاقم أكثر فأكثر إذ أن كل عملتنا الصعبة أو جلها وقاربة 60/ من إيراداتنا الجبائية تأتي من المحروقات.¹

ولقد لا حضنا كيف أن انهيار أسعار المحروقات في فترة الأزمة (التسعينات من القرن الماضي) كان له الأثر المباشر على الاقتصاد الوطني ومع ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 2003 تبنت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة لعلها تستطيع النهوض بالاقتصاد وهذا ما سنفصل فيه في هذا المبحث .

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجديدة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات:

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك بأن البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا.

هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري وقد تم تجسيد هذه السياسة وفق ثلاث برامج تنمية²، وبأغلفة مالية كبيرة وكان هذا انعكاسا مباشر لارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28,5 دولار مع نهاية سنة 2000 أي ارتفاع بنسبة 59% مقارنة بسنة 1999 وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11,9 مليار دولار أي حوالي 170% مقارنة ب1999

¹ زرنوح ياسمينه، مرجع سابق، ص175

² نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000.2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية. العدد الثاني عشر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ديسمبر 2011 ص 244

وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل إلى تحول الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام¹، لأن الإنفاق العام أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي.

وتجلت هذه السياسة الجديدة التي اتبعتها الجزائر في كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014 وهو أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، في مسعى كان موجهًا بالكامل لإعادة بعث حركية الاقتصاد الوطني الذي توقفت عجلة دورانه بسبب تداعيات الأزمة الأمنية العاصفة التي عاشتها البلاد لأكثر من عشرية كاملة، ومعالجة آثارها الوخيمة وإنعاش المؤسسات العمومية ومسح ديونها ورفع قدرتها التنافسية ودعم الاستثمار و توفير مناصب الشغل، بعد عملية تسريح مست أكثر من 400 ألف عامل خلال فترة الأزمة، إضافة إلى تحسين البنية التحتية للمنشآت والمطارات والموانئ ذات الصلة بالقطاع الاقتصادي² وكل هذا في البرامج الثلاث والتي رصد لها مبلغ يفوق 370 مليار دولار أمريكي منذ عام 2001 وسنتعرف على محتوى كل برنامج على حدى.

1) مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الممتدة من 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار وهو يعتبر برنامجًا ضخماً قياساً بالاحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11,9 مليار دولار وقد جاء بها المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر تنتهجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

¹ بودخدخ كريم مرجع سابق ص

² عثمان لحيايلي الجزائر تغرق في مستنقع النفط يومية الخبر العدد الموافق ل الخميس 23 أوت 2012

ويهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة آنذاك إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي¹ :

(أ) تنشيط الطلب الكلي

(ب) دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى

الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة

(ج) تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية

الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

وتسعى الحكومة من خلال هذه الأهداف التركيز على دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب

العمل، والجدول رقم (11) يوضح مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخصصات

المالية لكل قطاع

الجدول رقم (11): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المجموع (نسب)	المجموع (مبالغ)	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة و الصيد البحري
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات

¹جوفليح نبيل ن مرجع سابق،ص 251

100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع
-----	-------	------	-------	-------	-------	---------

الوحدة مليار دولار

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

إن المتتبع للتوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205،4 مليار دج، 185،1 مليار دج، 113،2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39،12% و 35،12% و 21،76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب 20،5 مليار دج أي نسبة 3،9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية¹

وكحصيلة لهذا المخطط عرفت سنة 2003 حصيلة ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي حيث سجل الناتج الخام المحلي ارتفاعا محسوسا بنسبة 6،8% ونسبة تضخم تقارب 2،8% واحتياط صرف سنة 2002 ما يقارب 32،9 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار سنة 1999 كما عرفت المديونية تراجعا من 28،3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار أما المديونية المحلية للدولة فقد انتقلت من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003 كما سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملموسا وصل إلى 5% سنة 2003 وهذا ما يوضحه أكثر الجدول في الملحق² أما عن نسبة المشاريع المنفذة فهي كالتالي:

* 11.811 مشروع منجز بنسبة (73%)

* 4.093 مشروع في طور الانجاز (26%)

¹ بوفليح نبيل ، مرجع سابق ص 254

² فرميش مليكة، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر ن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ص 286.

*159 مشروع في طور الانطلاق(1%)¹

أن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضى بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع متطلبات الدولة ومن ثم إضفاء الفاعلية على البرامج والمشاريع المنفذة وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة والضريبة والمالية وقد قدرت مخططات هذا البرنامج بحوالي 45 مليار دج.²

2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف بفضل أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة وبعد النتائج الايجابية التي تم تحقيقها في البرنامج الأول حيث تم تحقيق نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8% طوال السنوات الخمس التي طبق فيها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتراجع في البطالة من أكثر 29% إلى اقل من 24% وانجاز الآلاف من المنشآت القاعدية ليأتي البرنامج التكميلي لدعم النمو كتكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار حيث أضيف له بعد إقرار برنامجيين أحدهما خصا بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب1191

¹ الجدول المرفق بالملحق يفصل في المشاريع ونسبة انجازها بكل قطاع

² بودخدخ كريم، اثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مرجع سابق ص201

مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج¹ وذلك ما يوضحه الجدول رقم () في الملحق وقد ركز البرنامج التكميلي لدعم النمو على:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني .

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛

- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر .

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم 12: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .
(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%

¹ نفس المرجع ص 202-203

تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الأمة،

أفريل 2005 ص 6-7

وارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير للبنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.¹

ويتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الأهداف وفي القيمة المضافة والتي تقدر بأكثر من 6 أضعاف قيمة مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي انخفاض في الفترة الممتدة (2009/2005) وهذا يرجع إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط وأيضا بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 .

إن معدل النمو الناتج المحلي الخام يتأثر بمعدلات النمو داخل قطاع المحروقات وهناك تلازم تام بينهما، ونلاحظ أيضا أن النمو خارج قطاع المحروقات قد شهد تحسنا ملحوظا حيث سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3% ونفسر هذا بالأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو

¹ سلامنية محمد، بودخد كريمة، مرجع سابق ص 10-11..

وبالخصوص في كل من القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة والمياه حيث قدرت معدلات النمو لهذه القطاعات لسنة 2009 على التوالي بـ 20% و 7،8%، 2،7% وبالرغم من هذا فان معدل نمو مؤشر الإنتاجية للقطاعات خارج قطاع المحروقات يبقى ضئيل خلال فترة البرنامج أين قدرت بـ 4،05% في المتوسط حسب إحصائيات بنك الجزائر¹

تكملة للإصلاحات التي باشرتها الجزائر وضعت مخطط ثالث سمي بالبرنامج الخماسي وهو ما سنفصل فيه في النقطة الموالية.

3 البرنامج الخماسي 2010/2014

بعد تطبيق البرامج السابقة انتقلت الجزائر لتطبيق برنامج ضخم بقيمة مالية تقدر بـ 21214 مليار دينار، أي ما يعادل 288 مليار دولار ولم يسبق للجزائر منذ الاستقلال وان رصدت مثل هذا المبلغ لأي مشروع تنموي وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها كما يلي :

- قطاع التنمية المحلية والبشرية استفادا من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 45،42% من إجمالي البرنامج

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ويقدر المبلغ المخصص له بـ 10286 مليار دينار جزائري ما نسبته 38،52% من إجمالي البرنامج

- قطاعات الصناعة والصيد البحري والتشغيل والفلاحة: واستفادت من 3500 مليار دينار ما يمثل نسبة 16،05% من البرنامج² وهذا ما يوضحه أكثر الجدول الموالي:

مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ورقة بحث مقدمة بالمؤتمر الدولي 1 تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 12/11 مارس 2013 جامعة فرحات عباس سطيف، ص19
² بوفليح نبيل مرجع سابق 256.

جدول رقم 13 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010- 2014

البرنامج	المبلغ	النسبة
1.برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛ -السكن - التربية والتعليم العالي التكوين المهني - الصحة - تحسين وسائل والخدمات الإدارية - باقي القطاعات	9903 3700 1898 619 1800	45,42%
2.برنامج تطوير الهياكل القاعدية -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	1886 5900 2000 500	38,52%
3.برنامج دعم التنمية الاقتصادية -الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	3500 1000 2000 500	16,05%

المصدر :بوفليح نبيل مرجع سابق ص255

ويمكننا القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي الممتد على خمس سنوات، نجد أنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية) والبعد الثاني ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشيد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)

والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)¹، وحسب إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فقد حقق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو تقدر بـ 3.3% سنة 2010 ونفس النسبة لسنة 2011، وفي سنة 2012 بـ 2.6% وبالرغم من أنها ايجابية إلا أنها لا تعكس حجم الإنفاق والأهداف التي تم تسطيرها من طرف الدولة.

المطلب الثاني : نصيب قطاع التعليم العالي من الإنفاق في الفترة الممتدة من 2000

إلى 2012

من خلال البرامج التنموية الثلاث التي تعرفنا عليها في المطلب الأول والتي رصد لها مبلغا ماليا ضخما يفوق 370 مليار دولار، نلمس منها رغبة مختلف الحكومات المتعاقبة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بالاعتماد على سياسة انفاقية استثمارية، ولقد تعرفنا في الفصل الثاني كيف أن الجزائر كانت بالرغم من كل الظروف التي مرت بها تهتم بقطاع التعليم العالي الذي كان في أواخر التسعينات يعاني من العديد من المشاكل في التأطير والعديد من الإختلالات البيداغوجية ومن أبرز المشاكل مشكلة التمويل التي تعد من المشكلات المطروحة بقوة لدى الكثير من الدول العربية والغربية، فقطاع حساس كقطاع التعليم العالي يحتاج إلى ميزانية كبيرة وتسيير عقلاني وتوزيع عادل خاصة وأنه يعتمد على التمويل الحكومي. رغم ما تخصصه الجزائر من ميزانية للتعليم العالي إلا أن أي زيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة عدد الطلبة وارتفاع التكاليف وتضخم الأسعار ومتطلبات جودة التعليم العالي و الأجور، مما يضعف البحث العلمي وتمويله .

ولقد مست الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر في التسعينات قطاع التعليم العالي أيضا ولكن مع عودة ارتفاع أسعار المحروقات بداية من مطلع الألفية الجديدة وعودة الإنفاق العام وتبني الجزائر لبرامج تنموية جديدة بأظرفه مالية كبيرة كما تعرفنا عليه في المطلب الأول سنحاول أن نعرف نصيب قطاع التعليم العالي من هذه البرامج .

1) ميزانية التعليم العالي من برنامج الإنعاش الاقتصادي :

¹ مدوري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 22

لقد كان التركيز في برنامج الإنعاش الاقتصادي على كيفية تحسين مستوى معيشة المواطن الجزائري والحد من البطالة التي كانت في تزايد مستمر ومن خلال الجدول (14) نلاحظ أن التعليم العالي والبحث العلمي الذي صنف في برامج تنمية الموارد البشرية قد حظي بمبلغ 18,9 مليار دينار والبحث العلمي بـ12,38 مليار دينار خلال هذا البرنامج، وهو مبلغ ضعيف مقارنة مع القطاعات الأخرى التي ركز عليها برنامج الإنعاش الاقتصادي التي كانت موجهة بالأساس لإعادة بناء الهياكل القاعدية وبعث التنمية المحلية حيث استهلك أكثر من 75,6% من ميزانية الإنعاش الاقتصادي المقدرة بـ 525 مليار دينار وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(14) التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

العنوان	الفصول	مليار دينار	مليار دولار
دعم الأنشطة الإنتاجية	-الزراعة	65	0,87
	- الصيد و الموارد المائية	9,5	0,13
المجموع الجزئي		74,5	0,99
التنمية المحلية	-التنمية المحلية	133	1,51
	-التشغيل والحماية الاجتماعية	16	0,21
المجموع الجزئي		129	1,72
تقوية الإدارة العمومية وتحسين نمط العيش	-التجهيز الهيكلي للمناطق	142,9	1,91
	-إعادة إحياء المناطق الريفية الجبلية المرتفعات والواحات	67,6	0,90

2,81	2010,5		المجموع الجزئي
0,36	27	- التزينة الوطنية	تتمية الموارد البشرية
0,13	9,5	- التكوين المهني	
0,25	18,9	- التعليم العالي	
0,17	12,38	- البحث العلمي	
0,20	14,7	- الصحة والإسكان	
0,05	4	- الشباب والرياضة	
0,03	2,3	- الثقافة والاتصال	
0,02	1,5	- الشؤون الدينية	
1,20	90,28		المجموع الجزئي
0,27	20	- حشد الموارد	السياسات المرافقة
0,30	22,5	- تأسيس صندوق الشراكة	
0,03	2	- تهيئة المناطق الصناعية	
0,03	2	- صندوق ترقية المنافسة الصناعية	
0,62	46,5		المجموع الجزئي
7,34	525,87		المجموع الكلي

المصدر: بوفليح نبيل مرجع سابق ص 258

يبين لنا الجدول السابق نصيب قطاع التعليم العالي من برنامج الإنعاش الاقتصادي وقد لاحظنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات فهو اقتصاد ريعي بامتياز ويتأثر بأسعار المحروقات عندما وبين الجدول رقم (15) نصيب قطاع التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام الذي تراوح ما بين 1,03% و 1,20% من الناتج الداخلي الخام .

- فالبرغم من تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر في هذه الفترة إلا أن نصيب قطاع التعليم العالي لم يتطور تطورا كبيرا قياسا بالمراحل السابقة حيث بقي في نفس المخصصات من الدخل الخام حيث كان يقدر نصيب قطاع التعليم العالي في السبعينات من القرن الماضي ب1,2% و 1,6% في الثمانينات وفي فترة الأزمة قدر ب1,1% لتبقى النسبة في نفس المستوى تقريبا في ظل الوفرة المالية وهذا ما يوضحه الجدول رقم(15) أكثر.

الجدول رقم(15):تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي

البيان	الناتج الداخلي الخام (1000xدج)	النسب (1000xدج)	نسبة ميزانية القطاع من للدخل الخام (%)	السنوات
2000	3.403.800.000	38.580.667	1,13%	
2001	4.227.113.100	43.591.873	1,03%	
2002	4.522.773.300	58.743.195	1,29%	
2003	5.252.321.00	63.494.661	1,20%	
2004	6.150.453.500	66.497.092	1,08%	

المصدر:موسى نور الدين مرجع سابق ص 74

يصل نصيب قطاع التعليم العالي لوقده اليوم(2012) أكثر من 4,5% من الناتج الداخلي الخام ، ومن نتائج هذا البرنامج هو التطور في هياكل القاعدية لقطاع التعليم العالي حيث كانت تقدر عدد الجامعات في الموسم الجامعي لسنة 2000/1999 ب17 جامعة لتتطور في نهاية مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الى 26 جامعة وهذا مع بداية الموسم الدراسي 2004/2005 وكان هناك تطور أيضا في عدد الأساتذة مع تراجع للأساتذة الأجانب بالجامعات الجزائرية حيث بلغ عددهم للموسم الجامعي 2004/2005 ¹ 68 أساتذ أجنبي وعدد الأساتذة الجزائريين قدر ب 29871 أستاذ مع تطور ملحوظ في الأحياء الجامعية التي بلغت 184 حي جامعي مع نهاية مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي .

إن قطاع التعليم العالي يتطور ببطء مقارنة بالتحديات المستقبلية التي تنتظر القطاع والمسؤولية الملقاة على عاتقه في الدفع بالتنمية الاقتصادية ، فالنمو الاقتصادي في الدول النامية يقتضي تحريك عوامل الإنتاج المختلفة والعمل على ترابطها بما يؤدي إلى تكوين مستمر لرأس المال وتحسن رأس المال البشري كما ونوعا والدفع المستمر للإنتاج يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ازديادا طرديا ، فالرأس مال البشري هو ما تصبو معظم الدول لتوفيره في العصر الحالي عن طرق مؤسسات التعليم العالي .

2 نصيب التعليم العالي من البرنامج التكميلي لدعم النمو:

رصدت الجزائر في المخطط التكميلي لدعم النمو ميزانية معتبرة لقطاع التعليم العالي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (16)، وتزامن تطبيق هذا المخطط مع الإصلاحات التي طبقت في التعليم العالي وشمل هذا الإصلاح الناحية المالية أيضا حيث أن الإصلاح الذي طبق على مستوى الميزانية العامة للدولة تجربة طبقت على مستوى قطاع التعليم العالي ، مفاد هذه

¹ حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التجربة هو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج، أي انه بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبدأ سنوية الميزانية فانه يتم الأخذ كذلك مبدأ البرنامج في إعداد الميزانية¹.

الجدول(16)تطور ميزانية التعليم العالي(2005-2009)

البيان	ميزانية الدولة (1000x دج)	ميزانية القطاع (1000x دج)	نسبة القطاع من ميزانية الدولة(%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع(%)	السنوات
2005	1.200.000.000	78.381.380	6,53 %	17,87 %	
2006	1.283.446.977	85.319.925	6,64 %	8,85 %	
2007	1.574.943.361	95.689.309	6,07 %	12,15 %	
2008	2.017.969.196	118.306.406	5,86 %	23,63 %	
2009	2.593.741.485	154.632.798	5,96 %	30,70 %	

المصدر: موسى نور الدين مرجع سابق ص 90

بالنظر إلى الجدول يؤكد أن الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية تسيير قطاع التعليم العالي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009، لكن عكس ذلك جهة النسبة المخصصة للقطاع مقارنة بميزانية الدولة فهناك ارتفاع ضعيف جدا في النسبة حيث قدرت ميزانية التسيير لسنة 2005 ب 78381380000 دج ما يعادل (5,54 %) من الميزانية العامة للدولة وبالنسبة لسنة 2009 قدرت ب 1546327980000 دج أي ما يعادل (96، 5%) من الميزانية العامة، أما فيما يخص الاعتمادات السنوية فعرفت ارتفاع

¹موسى نور الدين ، مرجع سابق الذكر ص 82

مستمر بداية من 2005 حيث زادت ب 17,87% مقارنة ب 2004 أما في سنة 2009 فكانت نسبة الزيادة (70، 30%) بالنسبة لسنة 2008.

فالتعاليم العاليي منذ 2004 أصبح يعرف تزايدا مستمرا من ناحية النفقات وكل سنة تخصص له مبالغ كبيرة لمسايرة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم في ظل عالم متغير وشديد التعقد ومرتبب ارتباط وثيق بالمعرفة العلمية.

3 البرنامج الخماسي 2014/2010

كما سبق وأن ذكرنا أن البرنامج الخماسي يعد أضخم برنامج تتموي تطبقه الجزائر منذ الاستقلال بغلاف مالي تجاوز 288 مليار دولار ويحتوي البرنامج على ستة محاور أساسية أهمها التنمية البشرية والذي يستهدف بالخصوص التربية الوطنية والتعليم العالي فقد كان الاهتمام كبير بهذا القطاع فقد وضعت أهداف تسمح بتحقيق 600.00 مقعد بيداغوجي و 400.000 مكان للإيواء مع توفير 44 مطعم جامعي مما يتطلب رصد ميزانية كبيرة وهو ما تم توفيره حيث تم تخصيص 768 مليار دج لقطاع التعليم العالي .

إن تسخير مثل هذه الأموال ناهيك عن التشريعات المختلفة التي كرسها ميدانيا ينتظر أن تحقق نتائج ايجابية من شأنها إعادة الاعتبار إلى اقتصاد المعرفة بصفته أحد أسرار تقدم البلدان اليوم¹

الجدول رقم (18) يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية للفترة المخطط الخماسي

القطاع	الغلاف المالي (مليار د ج)
السكن	3709

¹ . عبد الرحمن بن تومي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق ص314

2001	الموارد المائية
852	التربية الوطنية
768	التعليم العالي
178	التكوين والتعليم المهنيين
619	الصحة
380	الشباب والرياضة
350	الطاقة كهرباء وغاز
8857	مجموع الأغلفة المالية

المصدر: عبد الرحمن بن تومي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق ص 313

بالرغم من أن حدود دراستنا الزمانية هي 2012 وان هذا المخطط يمتد إلى غاية 2014 أي يشمل على سنتين من الدراسة نلاحظ أن قطاع التعليم العالي قد استفادة من ارتفاع أسعار المحروقات بشكل مباشر حيث أصبح يحتل القطاع المرتبة الخامسة من حيث الميزانية، بعد كل من الدفاع الوطني والداخلية والتربية الوطنية والصحة وهذا لسنة 2010 وسنة 2011 وهي مكانة مهمة تدل على أن القطاع في نمو متواصل فيكفي أن نعرف أن عدد الطلبة ببداية الموسم الدراسي لسنة 2012 قد بلغ مليون و ثلاثمائة ألف طالب (ويعود هذا بالأساس إلى ارتفاع نسبة النجاح بشهادة البكالوريا) معظمهم يستفيدون من الإيواء والنقل والمنحة ومن العديد من الخدمات بمبالغ رمزية أي تقريبا مجانا.

وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع في انجاز الهياكل القاعدية الخاصة بالتعليم العالي (الجدول رقم بالملحق يوضح تطور الهياكل القاعدية)، وهذا يرجع لكون الدولة هي التي تسيّر القطاع بصفة كلية وان نسبة تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي تجعل هذا القطاع يتأثر بقدر هذا

التدخل باعتبار أن الدولة تحدد السياسة المالية والتمويلية لجميع قطاعاتها بناء على حالتها الاقتصادية والجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على البترول في مداخنها استطاعت تحمل الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي إلى حد ما خاصة في الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2012 وهذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع مداخيل الجباية البترولية، ولكن إذا حدثت أزمات في السوق النفطية كما حدث في التسعينات فنمو المخصصات الحكومية للتعليم العالي سيعرف انخفاضا بطبيعة الحال ، وقد تزامنت نمو الإنفاق على التعليم العالي مع العديد من الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي منذ 2004 وهذا ما سنتعرف عليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: أهم الإصلاحات التي عرفها القطاع خلال هذه المرحلة : نظام

.LMD

لقد تطرقنا في الفصل الثاني إلى أزمة الجامعة الجزائرية وكيف تم إدخال العديد من الإصلاحات عليها على مر 04 عقود كاملة، لكنها لم ترق إلى الدور المطلوب خاصة فيما يتعلق بدفعها للتنمية.

ومع مطلع الألفية الجديدة ازدادت هذه التحديات في وقت تشهد فيه الساحة الاقتصادية العالمية تحولات عميقة و متسارعة نظراً لاهتمامها برأس المال الفكري والبشري الذي تجلت أهميته أكثر من أي وقت مضى كأهم عنصر في تشكيلة أي مشروع تنموي، ارتأت المؤسسات الجامعية أن تواكب هذه القفزات النوعية من خلال وضع خطط إصلاحية وابتكار مسارات تكوينية تهدف للارتقاء بمكانة مخرجاتها اجتماعيا والعمل على خلق فرص إدماجها اقتصاديا¹، فهذا الوضع تطلب إصلاحاً جذرياً ليواكب هذه التطورات لدى تمّ اللجوء

لنظام .LMD

¹. سعود عادل، هارون أسماء: التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، ورقة بحث بالملتقى الوطني دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات السوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009، ص133.

نشأ نظام **LMD*** ليسانس، ماستر، دكتوراه في البلدان الانجلوساكسونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكا الشمالية وكندا والجامعات البريطانية ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوروبا في السنوات الأخيرة إبتداءً من 1998 في السربون، منذ أن شرعت 40 وزارة لدول أوروبية في إصلاح أنظمتها الجامعية، وكان تطبيقه في أوروبا حصيلة عدة اجتماعات ومؤتمرات على مستوى الدول الأوروبية¹ ولن نتناول السياق التاريخي لنشأة نظام **L.M.D** لأننا سنهتم بمضمونه وما يميزه عن الأنظمة التعليمية الأخرى وقد وضع الإتحاد الأوروبي الأسباب والأهداف لتطبيق نظام **L.M.D**، ومن أهم الأسباب نذكر منها:

1 ضرورة خلق فضاء أوروبي للتعليم العالي واعتماده بمشروع سياسي إستراتيجي في مجال التربية بهدف تفعيل النمو الاقتصادي لمواجهة المد التكنولوجي وخاصة الأمريكي.

2 ضمان الجودة في التعليم العالي الأوربي، وذلك بوضع مقاييس محددة من طرف مختلف الدول لتأسيس نظام الجودة وتطبيقه على مؤسسات التعليم العالي الأوروبية مع الاعتراف بالشهادات ومدة الدراسة لكل دول أعضاء الإتحاد الأوربي.² أمّا بالنسبة للأهداف فقد وضع الإتحاد الأوربي مجموعة من الأهداف أهمها:

1 تسهيل حركة الطلبة الأوربيين في أوروبا والعالم مما يتيح لهم فرص التفتح على الثقافات العالمية، فالطالب ليس مجبراً أن يكمل دراسته في نفس المؤسسة أو في نفس البلد، بل يستطيع أن يدرس بعض المواد في فرنسا وأخرى بدولة غيرها حتى يكمل دراسته، كما أنه غير مجبر أن يتم شهادة الليسانس في ثلاث سنوات أو

¹. الإمام سلمى، مرجع سابق، ص

*في 19 جوان 1999 وقعت على تبني هذا المشروع 29 دولة أوروبية ممثلة في وزارتها للتربية وهذا بجامعة بولونيا، ثم أطلق عليه اسم اتفاق بولوني **Processos de Bobgne** الذي أصبح يعرف فيما بعد بنظام ليسانس، ماستر، دكتوراه والذي يؤكد على ضرورة خلق فضاء أوروبي للتعليم العالي.

². Abdel Karim Herzallah et Kamel Baddari, Comprendre et Pratiquer le L.M.D Licence Master Doctorat 3eme Edition, Alger, Office des publications universitaires, 2007, p.18

شهادة الماستر في خمس سنوات بل يمكنه أن يوقف مساره الدراسي لأسباب مهنية أو أسباب أخرى يمكن له أن يبدأ دراسته من جديد دون الرجوع إلى نقطة الصفر.¹

(2) عصرنة الأنظمة البيداغوجية للدول الأوروبية وهذا من خلال إضفاء طابع المرونة والوضوح بغية ترقية النوعية بالتعليم العالي مع دعم التعاون بين الجامعات وبين الدول من أجل هذا النظام أكثر انتشاراً على المستوى الدولي.²

ويمكننا تلخيص الأهداف عموماً التي يسعى الإتحاد الأوربي إيجادها هي:

- تنظيم التعليم في ثلاث مراحل أساسية (ليسانس، ماستر ، دكتوراه).
- تطوير أدوات الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات إرساء دعائم ضمان الجودة وإدماج الخريجين في سوق العمل.
- تثمين مكاسب الطلبة أينما وجدوا في دول الإتحاد الأوربي و الأخذ بنظام المصاحبة البيداغوجية.
- توحيد المنظومة الجامعية والشهادات واعتماد الشفافية مع التركيز على التشغيلية وإرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والطلبة، ترقية البعد الاجتماعي والأوروبي والعالمي في التعليم العالي.³

فالإتحاد الأوربي بوضعه لهذه الأهداف يسعى لتدارك الفارق بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما لاحظناه في السنوات الأخيرة بعد تطبيق هذا النظام، ولن نقيم الإتحاد الأوربي فهو يعتبر الرائد في تطبيق هذا النظام الذي أصبح يعرف باسمه، بل

¹. أحمد زوزور، مرجع سابق، ص 80

². نفس المرجع، ص 80

³. حاجي العجة، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق -دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 جوان 2013، ص 32.

سنتعرف على نظام L.M.D في الجزائر والذي طبقته إقتداءً بهذه الدول وهذا بعد أن نتعرف على واقع الجامعة الجزائرية و الإختلالات التي تعاني منها.

المطلب الأول: إختلالات الجامعة الجزائرية والحلول المقترحة (L.M.D)

أصبحت أنظمة التعليم العالي في ظل العولمة خاضعة لضغوط ضخمة وتناقضات حادة، فهناك تحول من تعليم عال نوعي إلى تعليم جماهيري في ظل اقتصاد عالمي حديث يتجه بشكل متزايد نحو كثافة المعرفة ويحتاج على نحو أكبر إلى خريجي التعليم العالي الذين يشكلون "قوة فكر" مؤثرة في مجتمع المعرفة .

ومن ناحية أخرى لأن المعرفة يتم إنتاجها في أنحاء متعددة من العالم حيث ستكون المجتمعات وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي ذات الارتباط الضعيف بالمعرفة الكوكبية التي تنمو سريعاً في وضع أسوأ كثيراً من تلك التي تتيح تدفق المعلومات بحرية كاملة، وينتج عن ذلك ضغوطات كبيرة من أجل تحسين الجودة والمزيج بين هدف التمييز وهدف جماهيرية التعليم العالي، ما يتطلب بالضرورة حلاً مبتكرة¹، لهذا كان لزاماً على الجزائر رصد الإختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي مع وضع حلول لها تتماشى والوضع الجديد سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الداخلي.

لدالك شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات وفي مختلف المجالات، فعلى مستوى التعليم فقد تمّ تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية² قامت بإعداد تقرير مفصل رصدت مختلف المشاكل التي تعاني منها الجامعة وأبرز ما ورد في تقرير لجنة الوطنية، التي قسمت التقرير وفقاً للاختلالات التي يعاني منها القطاع ونلخصها كما يلي:

¹. خلوط عاطف، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجامعة الجزائرية- ورقة بحث لملتقى الوطني الأول للتقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20/05/2010، ص271.

². الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 101/2000 مؤرخ في 05 صفر 1421 هـ الموافق لـ 9 ماي 2000 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، العدد 27، ص 4.

1. في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة:

(1) استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممرکز فرغم المساواة التي حققها هذا النظام إلا أنه يبقى نظاماً غير مرن ويتضمن قدرأ من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.

(2) مردود ضعيف من جزأ التسرب المعترف والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهي الوضعية التي تزداد تفاقماً بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي واللجوء إلى إعادة توجيه عن طريق الإخفاق.

(3) أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة على حساب الوقت الواجب تخصيص لتكوين الذاتي والتحضير لاستقلالية المعرفية.

(4) نظام تقييم ثقيل ومثبط من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، الامتحانات الشاملة، والامتحانات الاستدراكية) وفترة امتحانات عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية.¹

فهذا النظام أصبح لا يساير متطلبات المرحلة بهذه المواصفات لذا وجب تعديله.

2. نظام هيكلية وتسير التعليم:

(1) هيكلية معقدة ونفقية أحادية النمط ولا توفر مقروئية واضحة.

(2) غياب شبه تام للمعايير نتج عنه انغلاق الفروع، الأمر الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر في حالة التحويل بل يبقى منغلقا في فرع نفقي .

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، الجزائر، جوان 2007، ص 09-10.

3) تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي، وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.¹

3. في مجال الشهادات والتأطير والتأهيل المهني: يلاحظ ما يلي:

1) نسبة تأطير غير كافية نجمت عنها مردودية ضعيفة للتكوين فيها بعد التدرج من بين أسبابها هجرة الأساتذة والباحثين.

2) تكوين قصير المدى غير فعال وغير مرغوب فيه، كونه لم يحقق الأهداف التي أنشأ من أجلها لتكوين الأطارات المتوسطة، بسبب عدم وضوح قانون الخاص والإمكانات وفرص التشغيل والتي لم يتم التعبير عنها بوضوح من طرف المتعاملين الاقتصاديين.²

فهذه أهم الأسباب التي جاءت في تقرير اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي وأيضا هناك إختلالات أخرى يعاني منها التعليم العالي نذكر منها

1) غياب التطابق بين مضامين التعليم العالي ومتطلبات المجتمع وسوق التشغيل والاقتصاد، ناهيك عن ضعف دورها في تكوين الإنسان الجزائري ونشر قيم الثقافة والإبداع الفني والبحث العلمي بأشكال مختلفة.

2) إصدار شهادات جامعية غير معترف بها على الساحة الوطنية "شهادات الدراسات التطبيقية مثلا" أو على الساحة الدولية..

3) غياب الاهتمام بالتكوين النوعي للمورد البشري وهذا ما ألقى بضلاله سلباً على نوعية مخرجات الجامعة.³

فهذه الإختلالات التي تعاني منها منظومة التعليم العالي على جميع الأصعدة (أنظمة توجيه، مناهج، تسيير) كانت السبب الرئيسي لإدخال إصلاح يكون جذري ويستطيع تصحيح

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي 2004، الجزائر، جانفي 2004، ص 4.

². كربوش رمضان: البحث في ضمان عن جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام ل.م.د، جامعة عنابة، قسم

علم النفس، ص 04

³. سعود عادل، هارون أسماء، مرجع سابق، ص 139

هذه الإختلالات، لذا كان لزاماً التعجيل بهذا الإصلاح على ضوء هذه الإختلالات الواردة في التقرير ودعم الجامعة بالوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية لكي تواكب التحولات الداخلية والعالمية.

ثانياً: مبادئ التعليم العالي الجزائري (الخصوصية) ونظام ل.م.د:

للمجتمع الجزائري خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى ويمكننا معرفة هذه الخصوصية من خلال ما تتبعه المؤسسات القائمة في هذا المجتمع ، باعتبارها أنها منبثقة من فلسفة معينة ومؤسسة التعليم العالي هي إحدى هذه المؤسسات التي تبنت منهجاً واتبعت طريقاً تنظيمياً مجدداً سعياً منها لترسيخ معالم الشخصية الوطنية الجزائرية وذلك من خلال تفاعلها مع مقومات وخصوصيات المجتمع والتغيرات المتتالية وتغير في البرامج¹، فالجزائر ومنذ الاستقلال وضعت العديد من الأطر للتعليم العالي نستطيع القول بأنها مبادئ وأسس يقوم عليها التعليم العالي ومن المهم أن نطلع عليها قبل أن نتناول تطبيق نظام L.M.D في الجزائر لأنه بدون شك سيتم مراعاة هذه المبادئ ما يؤثر إما بالسلب أو الإيجاب على الإصلاح الجديد ومن بين هذه المبادئ نذكر:

(1) ديمقراطية التعليم العالي ومجانيته.

(2) التعريب وجزارة قطاع التعليم العالي.

لقد التزمت الجزائر بهذه المبادئ في جميع مراحل الإصلاح التي مرّ بها قطاع التعليم العالي منذ الاستقلال، فتبنت ديمقراطية التعليم العالي ومجانيته منذ الاستقلال وتكرّست في فترة حكم الراحل هواري بومدين وبقيت ليومنا هذا فالجزائر ملزمة بتوفير مقعد بيداغوجي لكل طالب تحصل على البكالوريا مع تقسيم هياكل الجامعة على جميع التراب الوطني (سياسية التوازن الجهوي) بالرغم من أن الظروف قد تغيرت لكن حافظت الجزائر على مبدأ مجانية

¹. علي عبد الله، لخضر مداح: التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، ورقة بحث بالملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق النقل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20/ 5 /2010، ص 95.

التعليم العالي ، وهو من الأسباب الرئيسية لتطور الكبير في عدد الطلبة الذي تشهده الجامعة اليوم ، وأيضا سياسة تقسيم الهياكل الجامعية على جميع التراب الوطني توصلت إلى غاية اليوم حيث أصبح بكل ولاية جامعة ، وهو ما جعل الدولة تركز على إنشاء الهياكل وتغفل عن النوعية مما اثر بالسلب على التعليم العالي.

أما بالنسبة للتعريب وجزارة قطاع التعليم العالي فهي الأخرى سعت إليها الجزائر منذ الاستقلال كما تم تناوله بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فقد حاولت السلطات إعطاء الطبعة الجزائرية لنظام التعليم العالي ومناهجه والبعده قدر الإمكان عن الاستعانة بالخارج فيما تقتضيه الضرورة لكن مشكلة التعريب لم تعد مطروحة بقوة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فهذه الخصوصية التي يتميز بها نظام التعليم العالي في الجزائر وقد تم مراعتها في الإصلاح الجديد وكان لها تأثير وهو ما سنتعرف عليه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

فبعدما تم رصد إختلالات النظام الكلاسيكي ومراعاة هاته الأهداف أو المبادئ التي ذكرناها ثم التوجه لنظام L.M.D كخيار جديد وكإصلاح يواكب التحولات الجديدة، فعل ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسة المنعقدة في 30 أبريل 2002 حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 وتتضمن هذه الإستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي تتمثل المرحلة الأولى لهذه الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم العالي ذات ثلاث أطوار تكوينية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتحسين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي¹.

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 07

وقد تم وضع مجموعة من الأهداف التي ينتظر تحقيقها من جراء تطبيق نظام الإصلاح الجديد **L.M.D**، نذكر منها¹:

- (1) الموازنة بين متطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي وضرورة ضمان تكوين نوعي.
- (2) إعطاء المعنى الحقيقي لمفهومي الأداء والتنافس.
- (3) إرساء أسس الحكم الراشد للمؤسسات تستند على المشاركة والتشاور.
- (4) إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- (5) تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطباً للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

فهذه هي الأهداف العامة التي وضعت من أجل النهوض بالجامعة الجزائرية ، وقد أثار الاتجاه نحو تطبيق نظام **L.M.D** الكثير من الجدل قبل تطبيقه واعتبره الكثير من الأساتذة أنه سابق لأوانه و هناك تسرع في اتخاذ القرار دون إشراك لجميع الفواعل وحثهم في ذلك أن الظروف الملائمة لنجاح الإصلاح الجديد غير متوفرة، مثل العدد الكافي من المؤطرين الذي يفرضه **L.M.D** (نظام المرافقة والمتابعة البيداغوجية) في ظل العدد الكبير للطلبة وكذلك تكوين الأساتذة وإعداد مناهج وتخصصات جديدة تتناسب مع الإصلاح في هذا الوقت القياسي، وهو ما جعل من الوزارة الوصية تقوم بعقد العديد من الندوات والملتقيات حول الإصلاحات الجديدة بل واستعانت بأساتذة وخبراء من جامعات أجنبية (أمريكية، فرنسية، كندية، بلجكية ، بريطانية) لشرح النظام الجديد.

المطلب الثاني: تطبيق نظام **L.M.D** بالجزائر

بعد الخطوات السابقة التي قامت بها السلطات والاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة الإصلاحية الجديدة قررت الجزائر تنفيذ هذا الإصلاح رسمياً سنة 2004 وبشكل جزئي، وتم

¹. نفس المرجع، ص

هذا بإصدار قرار رسمي يتضمن استحداث هذه الشهادة الجديدة¹، وقد تم تطبيقه بالتدرج ويمكننا شرح هذه الشهادات الجديدة التي تم استحداثها كما يلي:

1. ليسانس: يتكون من تخصصات ووحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشمل

06 سداسيات ويتضمن مرحلتين أولها في تكوين قاعدي متعدد التخصصات

وتتمثل ثانيها في تكوين متخصص ويهدف لتحقيق غايتين:

• غاية ذات طابع مهني (مهنة) تكمن الطالب من الاندماج في عالم الشغل.

• غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى

الماستر².

2. الماستر: يتشكل هذا الطور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات ويشتمل هذا

الطور بدوره على أربع (04) سداسيات وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على

شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للإلتحاق بهذا الطور كما أنه

طور مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني الذي يمكنه من

العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية ويحضر هذا التكوين كذلك

لمهنتين:

• مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد

بما يسمح بالانفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر

مهني)

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 09-371 المؤرخ في 08 شوال 1425

الموافق لـ 21 نوفمبر 2004، المتضمن إحداث شهادة ليسانس نظام جديد، العدد 75، 24 نوفمبر 2004، ص 02

². أيمن يوسف، تطور التعليم العالي، الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2007-2008، ص 57.

- مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي (ماستر بحث)¹.

كل سداسي هناك 30 قرص بمجموع 120 قرص.

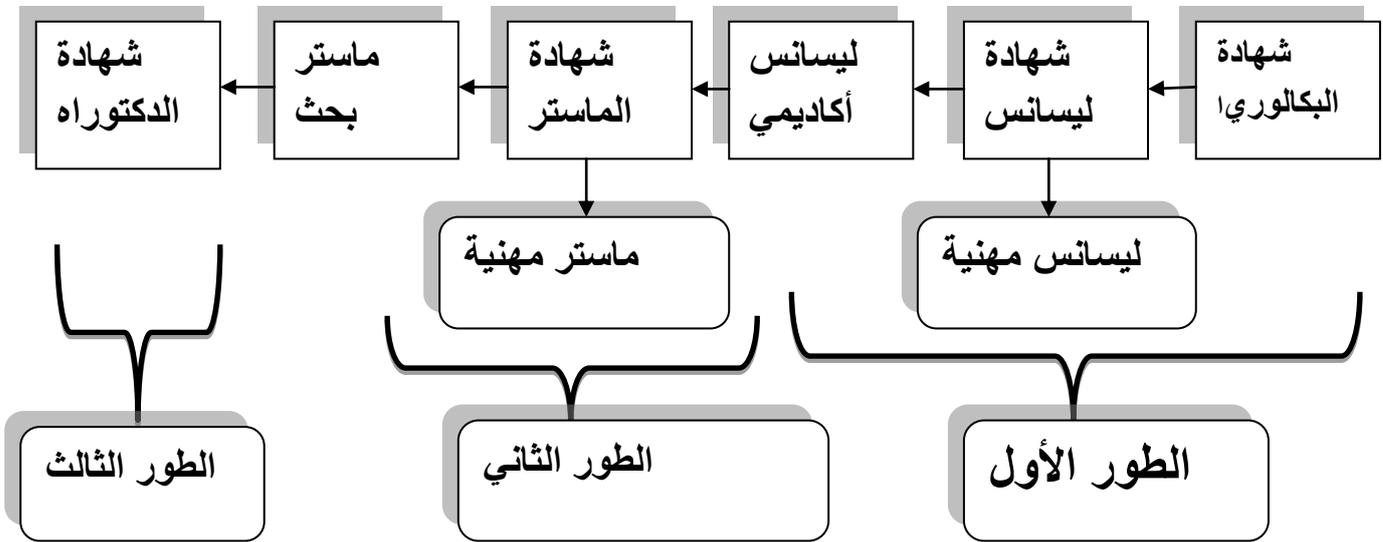
3. **الدكتوراه:** يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته الدنيا ستة (06) سداسيات :

- تعميق المعارف في تخصص محدد.
- تحسين مستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في الفريق)²

ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة، ويمكننا توضيح

أكثر لهذه الشهادات الثلاث من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (8): شكل يوضح المسار التكويني بالنظام L.M.D



المصدر: علي عبد الله، لخضر مداح، مرجع سابق، ص 100

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 15.

². نفس المرجع السابق، ص 15.

إن هذه الهيكلية الجديدة تقدم رؤية متطورة للتكوين تركز على:

(1) وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الحسبان مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية أو العلمية والاجتماعية والثقافية وهذا على الأصعدة المحلية والجهوية والوطنية.

(2) عروض تكوينية متنوعة ومعدة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.

(3) بيداغوجية نشطة حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم مسار تكوينية من خلال المشاركة في بناء مشروعه المستقبلي وضمان مرافقته من قبل لجان بيداغوجية تمده بالنصح والإرشاد طوال مساره التكويني.

(4) تقويم دائم ومتكامل للتعليم وللمؤسسات التعليمية.¹

أولاً: مميزات نظام ل.م.د.

زيادة على الفوائد التي توفرها هيكلية التكوينات كونها بسيطة وواضحة القراءة وتقتصر على ثلاث شهادات، يرتكز النظام "ل.م.د." على رؤية أكثر انسجاماً ما بخصوص توفير التكوينات. تكون هذه العروض على شكل "مجالات" وتنظم في شكل مسارات نموذجية.²

1. عرض التكوين:

عرض التكوين هو عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح والشهادات المتوجه له، وكذا الإمكانيات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل، ويتفرع عرض التكوين إلى ميدان وفرع وتخصص ويقدم كلما كان ذلك ممكناً مسالك متنوعة ومعايير ما بين هذه المسالك تضمن توجيهاً تدريجياً للطلبة، ويتضمن عرض التكوين وحدات تعليمية استكشافية تسمح بانفتاح حقيق على مجالات معرفية أخرى، وتدرج بعداً متعدد التخصصات يتيح للطلاب أفقاً مستقبلية جديدة، كما يتضمن عرض

¹. الإمام سلمى: مرجع سابق، ص 92

². أحمد زرزور: مرجع سابق، ص 94

التكوين وحدات تعليمية أفقية تكمل تكوين الطالب من حيث كونها توسع حقل معارفه عن طريق اكتساب ثقافة عامة وتعلم لغات أجنبية والاستئناس بأدوات الإعلامية والتحكم في التقنيات المنهجية لإنجاز وقيادة مشاريع المهنية.¹

2. ميدان التكوين:

الميدان هو تجميع عدد من التخصصات في مجموعة منسجمة سواء من حيث وحدتها الأكاديمية والمعرفية، أو من حيث فرص التشغيل التي تنتجها فعلى السبيل المثال يمكن ذكر ميادين العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم وتقنيات، آداب ولغات، العلوم الاجتماعية، العلوم القانونية والإدارية والعلوم السياسية.²

3. المسارات النموذجية:

يعرف المسار النموذجي "المتوج بشهادة" على أنه ترتيب منسجم لوحدات التعليم وقت الكيفيات التي تحددها الفرق البيداغوجية على أساس هدف معين، ويتم اعتماده من طرف الوصاية وبإمكان مختلف المسارات المعرفية أن تحتوي على تمهيدات لمختلف الاختصاصات ومتعددة التخصصات وتخصصات تحضر لمهنة ما، كما تمكن الطالب توجيهها تدريجياً حسب مشروعه المهني أو الشخص، والأخذ بعين الاعتبار، من جهة أخرى تنوع جمهور الجامعة وحاجياته ومحفزاته.³

4. الوحدات التعليمية:

تنظم الدروس على شكل وحدات التعليم وهي عبارة عن مجموعة للتعليم (مقرارات ومواد) منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة وحسب منطق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة، تقدم هذه الوحدات في مدة قدرها ستة أشهر وتنقسم وحدات التعليم إلى ثلاث أنواع:⁴

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 16 - 17

² نفس المرجع، ص 17

³ كريوش رمضان، مرجع سابق، ص 09

⁴ نفس المرجع، ص 09

(1) وحدة التعليم الأساسية: تشمل مواد التعليم الأساسية الضرورية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية.

(2) وحدة التعليم الخاص بالاكشاف: تشمل مواد التعليم التي تمكن من توسيع الأفق المعرفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة إعادة توجيهه بفضل تعددية المواد التي يميز هذا المفهوم.

(3) وحدة التعليم الأفقية: تجمع مواد التعليم مثل اللغات الحية والإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي توفر الأدوات الضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكيف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار، وكل وحدة تعليمية هي عبارة عن أرصدة ممنوحة ويعني نظام الأرصدة كل النشاطات التعليمية بما فيها التريصات والبحوث (المذكرات) والمشاريع.¹

الرصيد: هو وحدة قياس لما اكتسبه الطالب من معارف ومهارات معبر عنها بقيمة عددية، ثم تحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس حجم العمل المطلوب القيام به من طرف الطالب للحصول على الوحدة ويجب أن يراعي هذا الحجم مجمل النشاطات الواجبة على الطالب وخاصة الأحجام الساعية للتعليم المقدم وطبيعته (محاضرات، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية) والعمل الشخصي و التريصات والمذكرات والمشاريع والنشاطات الأخرى.

ويسهل تيسير حراك الطلبة من مؤسسة جامعية إلى أخرى في المجال الوطني وحتى الدولي فقد تم اعتماد مرجع موحد يسمح بتحديد قيمة مجمل الشهادات في شكل أرصدة بحيث تم تحديد 180 رصيد لشهادة الليسانس (على أساس 30 رصيد لكل سداسي) و 300 رصيد (180 + 120) بالنسبة لشهادة الماستر.²

¹. أحمد زرزور، مرجع سابق، ص 96

². وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 18.

التقويم والانتقال: تم التقويم بنظام L.M.D عن طريق السداسيات وكل سداسي يتكون من وحدات تعليمية تقويمها مرتبط بـاكتساب الأرصدة والمواد التعليمية وهذا وفق لما يلي:

(1) الانتقال من السداسي الأول إلى السداسي الثاني من نفس السنة الجامعية حق لكل طالب مسجل في نفس المسلك.

(2) الانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية "نظام جديد" في نفس سلك التكوين من حق الطالب المتحصل على السداسيين الأولين من مسار التكوين بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس نظام جديد في نفس المسلك التكوين لكل طالب متحصل على ثلاثين (30) وحدة قياسية على الأقل وذلك بعد دراسة ناتجة من طرف فريق التكوين.

(3) بعد الانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس نظام جديد في نفس مسلك التكوين يحق للطالب المتحصل على السداسيات الأولى من مسار التكوين ينتقل من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس "نظام جديد" في نفس مسلك التكوين لكل طالب متحصل على 80% من الوحدات القياسية الخاصة بالسداسيات الأربعة الأولى من مسار التكوين وعلى وحدات التعليم الأساسية في المسلك وذلك بعد دراسة نتائج الطالب من طرف فريق التكوين.

(4) يسمح للطلبة غير المقبولين للانتقال إلى السنة الثانية أو السنة الثالثة من مسلك تكوين ما حسب الحالة، إما بإعادة التسجيل في نفس المسلك أو بالتوجه نحو مسلك تكوين آخر وفق شروط¹.

ثانياً: تطبيق نظام L.M.D

كما أشرنا سابقاً تم التوجه نحو الإصلاح الجديد للتعليم العالي بعد تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتمت المصادقة على هذه الإصلاحات في 30 أبريل

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قرار وزاري مؤرخ في 23 يناير 2005، يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دارسات الليسانس "نظام جديد"، المواد 16-17-18-19

2002 من طرف مجلس الوزراء وتم التنفيذ سنة 2004 بشكل جزئي بعد صدور القرار وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 04-3071 المؤرخ في 08 شوال 1425 الموافق لـ 21 نوفمبر 2004 المتضمن إحداث شهادة الليسانس نظام جديد، متبوع بقرار وزاري في 23 جانفي 2005 يشرح نظام التعليم في شهادة الليسانس وهذا ما لحضناه ووقفنا عليه في المطلب الأول، أما عملية التنفيذ فكانت عبر مراحل وبشكل تدريجي نوجزها ما يلي:

لقد مرت عملية تنفيذ هذه السياسة بثلاث مراحل أساسية وهي:

أ. مرحلة التفكير حول الإستراتيجية المثلى لتبني هذه السياسة حيث تم إنشاء لجنة وطنية تتكون من نخبة من الأساتذة والمدراء من مختلف المستويات الجامعية تقوم أولاً بتشخيص الواقع الجامعي وتقييم التجربة بالدول الأوربية للاقتداء بها وثانياً التحضير لإطلاق الإستراتيجية من أجل تنفيذ الإصلاح على أرض الواقع.

ب. مرحلة تحسيس الأسرة الجامعية وذلك بتعريف وشرح الأهداف لكافة أفراد الأسرة الجامعية وشرح المراحل الجديدة التي تتضمنها وكيفية تسير مسارات الطلبة وتم إنشاء بهذا الصدد خلايا إعلامية على مستوى إدارات الجامعية.

ج. مرحلة تنصيب الفرق التقنية: وهي تشمل مجموعة من الخبراء المختصة بإعداد برامج التكوين والمصادقة عليها.¹

ولتنفيذ نظام L.M.D يجب أن يكون على عدة مستويات وهذا ما تم انطلاقاً من المؤسسة الجامعية إلى الندوات الجهوية وصولاً للمستوى الوطني.

(1) على مستوى المؤسسة الجامعية:

يقع على عاتق مؤسسة التعليم العالي القيام ببناء عروض التكوين بالارتكاز على قدرات العلمية البيداغوجية الخاصة بها مسخرة في ذلك إمكانياتها في مجال البحث بمساهمة الشريك الوطني، بل وحتى الأجنبي ليس فقط ومن أجل تغطية احتياجاتها الخاصة بل أيضاً

¹. الإمام سلمى، مرجع سابق، ص 200

من أجل الاستجابة لطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وتسهر مؤسسة التعليم العالي على أن يكون عرض التكوين المقترح متماشياً مع المجالات الكبرى لتخصصها وأن يوفر مسالك متنوعة ومعايير ما بين مختلف المسالك لتسهيل عملية توجيه الطلبة وإعادة توجيههم لهذا الغرض بتعيين على المؤسسة تعينه وتجنيد فرق تكوين متعدد التخصصات.¹

(2) على مستوى الجهوي: تبدي اللجان الجهوية للتقييم برأيها في مدى انسجام عروض التكوين وجدواها ونوعيتها وملاءمتها وكذا في الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة والهياكل المسخرة من طرف مؤسسة التعليم المعنية وهذا في إطار الاحترام الصارم لأحكام دفتر الشروط.

(3) على المستوى الوطني:

تتمثل مهمة لجان التأهيل في اعتماد عروض التكوين المقدمة من طرف اللجان الجهوية للتقييم وتأهيلها، وتقييم آثار هذه العروض على تنمية البلاد من خلال وضعها في الإطار الشامل لإستراتيجية التكوين التي سطرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي طبقاً لتوجهات السياسات العمومية، وعلى اللجنة الوطنية للتأهيل أن تتأكد كذلك فضلاً عن ذلك من نوعية وسمعة مختلف الشركاء الذين يساهمون في عروض التكوين، إلى جانب فحص ما تقدمه مختلف اتفاقيات التعاون الوطنية والدولية المرافقة لعروض التكوين. وتمثل هذه اللجنة بحكم تشكيلها المكونة من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية هيئة ضامنة لانسجام خريطة التكوين العالي وضمان تنسيق مكوناتها.²

وتطبيق نظام L.M.D يتطلب العديد من الإمكانيات التي يجب توافرها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وهذا ما قامت الوزارة من خلال إصدار مجموعة من الإجراءات المرافقة لما ذكرناه سابقاً.

أ. في مجال التأطير من خلال:

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 19

². نفس المرجع السابق، ص 20

1. وضع مخطط لتكوين المكونات مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث والبحث التكويني.
2. تشجيع التكوين "مدى الحياة: للأساتذة والباحثين والإطارات.
3. تسخير الإمكانيات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير بعد التحضير لاستقبال مليون ونصف مليون طالب.
4. مساهمة الكفاءة الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإخفاء مرونة على المعاملات الإجرائية.
5. تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية والمشاركة في الندوات و تأطير التربصات المهنية.
6. ترقية وتطوير الطرائق التعليمية الحديثة خاصة عبر تعميم استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال المطبقة في التعليم.
7. إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجي وتبليغهم مضمون الإصلاح من خلال برمجة دورات تحسيسية (ندوات، لقاءات، تربصات).¹

ب. مجال البيداغوجيا:

- تكيف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفير الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث تشكل مستقبلاً النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
- تثمين التربصات في الأوساط المهنية.
- تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساساً على تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط، التعليم الإلكتروني.
- مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للجانب البيداغوجي.¹

¹. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 23

ج. في مجال الخريطة الجامعية من خلال: إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاجتماعي الاقتصادي للبلاد على مستوى المحلي والوطني.²

د. في مجال الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث من خلال: وضع هياكل تتكفل بـ:

- 1) استقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا L.M.D).
- 2) تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.
- 3) تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.
- 4) تأسيس نظام الوصي (Totorat) لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.³

هـ. في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية من خلال:

إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أساس الحكامة الراشدة بهدف:

- 1) تحسين القدرات التسييرية لمسئولي المؤسسات.
- 2) تدعيم الحوار والتشاور باحترام القواعد و أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.
- 3) تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي
- 4) قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.⁴

و. في مجال التعاون الدولي من خلال: تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين

المكونين وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

1) وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي أرو متوسطي) ترمي

إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية يسهل حراك الطلبة والأساتذة

¹. أيمن يوسف، مرجع سابق، ص 58

². نفس المرجع، ص 59

³. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق، ص 23

⁴. نفس المرجع، ص 23

والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث وتدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ورفع مرد وديته.

(2) ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلاً عن جذب التأطير الأجنبي ذو المستوى العالي.

ي. في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية من خلال:

(1) مسعى وإستراتيجية ترميان إلى إرساء أسس مناخ جامعي تطبعه الرصانة في اطار الحوار والتشاور.

(2) إصدار قانون أساسي خاص للأستاذ الباحث لكون جاذباً ومحفزاً ويضع الأستاذ في مصف النخبة الوطنية.¹

فكما نلاحظ أن هذه الإصلاحات كانت جذرية وشملت جميع مناحي قطاع التعليم العالي فالجزائر من خلال هذه الإصلاحات لم تسعى إلى إصلاح الاختلالات التي وردت في تقرير لجنة الإصلاح فقط، بل تسعى إلى الاندماج في الفضاء العالمي من خلال تطبيق هذا النظام وفي نفس الوقت الرفع من أداء ونوعية خريجي مؤسسات التعليم العالي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ولكن هل فعلا بعد مرور أكثر من 9 سنوات على تطبيق هذا النظام حققت الجزائر الأهداف المرجوة؟ وهذا ما سنحاول أن نتناوله بالنقد والتحليل في المبحث الأخير.

المبحث الثالث: تقييم مرد ودية قطاع التعليم العالي في ظل الإنفاق العمومي .

لقد تعرفنا في المبحثين السابقين على الإصلاحات التي شملت قطاع التعليم العالي وسلطانا الضوء على المشاكل التي تعاني منها الجامعة والإصلاحات المقترحة (L.M.D) لهذه المشاكل، وقد عرف قطاع التعليم العالي تطورا من حيث الكم خلال فترة الدراسة (2012/1967) فقد بلغ عدد الطلبة مع نهاية سنة 2012 أكثر من مليون وثلاثمائة ألف

¹. نفس المرجع، ص 24

(1,300,000) طالب موزعين على مختلف أطوار التكوين : التدرج وما بعد التدرج والتكوين المستمر.

وبلغ عدد المؤسسات المستقبلية لهذه الموارد البشرية الهائلة قد انتقل من واحدة غداة الاستقلال إلى 92 وحدة (47 جامعة، 10 مراكز جامعية، 19 مدرسة وطنية عليا، و5 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضيرية) تتوزع على 48 ولاية، أما بالنسبة للتأطير البيداغوجي والعلمي فقد بلغ 47,000 أستاذ في مختلف الرتب العلمية .

فهذا التطور الكمي الذي شهده قطاع التعليم العالي تطلب ميزانية كبيرة ،وإذا تحدثنا بلغة الأرقام فإن ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي كانت تبلغ نحو 2% سنة 1999 من الميزانية العامة للدولة فقد بلغت أعلى مستوياتها سنة 2011 حيث وصلت إلى 3,81% من الناتج الداخلي الخام وحافظت على نفس النسبة تقريبا لسنة 2012 وميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لوحدها بلغت 100 مليار دينار (2012)، فالمتمعن جيدا في هذه الأرقام يدرك جيدا أن ميزانية كبيرة جدا قد خصصت لقطاع التعليم العالي في العشر سنوات لكن هل هذا الإنفاق الكبير على قطاع التعليم العالي كان له مردود اقتصادي واجتماعي ؟ وهل استطاع نظام L.M.D إصلاح الإختلالات الموجودة بالجامعة الجزائرية منذ اعتماده سنة 2004؟ وهو ما سنقف عليه من خلال الدراسة المسحية التي قمنا بها بجامعة قاصدي مرباح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة¹ * وفقا للمطالب التالية:

المطلب الأول: دراسة مسحية لاتجاهات عمداء و مدراء مخابر البحث حول نجاعة الإصلاحات في التكفل بمشاكل الجامعة (مشكلة التأطير والمناهج)

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات المبحوثين حول سياسة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للنهوض بالجامعة الجزائرية (الجودة الشاملة) .

*1 التعريف بالجامعيين وهيكلتهما موجود بالملحق (الشكل رقم والشكل رقم 4)

المطلب الأول: دراسة مسحية للاتجاهات عمداء ومخابر البحث حول مردودية قطاع التعليم العالي.

سنقوم في هذا المطلب بعرض الدراسة الميدانية والتي أجريت بجامعة قاصدي مرياح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة ،وسنقوم بالاستعانة بالمنهج المسحي لتحليل نتائج هذه الدراسة.

1- خصائص مجتمع البحث:

1-1 **عينة الدراسة:** تمثلت عينة الدراسة في عمداء الكليات و مدراء مخابر البحث لكل من جامعة قاصدي مرياح بورقلة التي تحتوى على 10كليات و 2معاهدو31 مخبر بحث معتمد (أنظر الجدول رقم بالملحق) ،وجامعة زيان عاشور بالجلفة التي تحتوى على 6 كليات ومعهد و12 مخبر بحث(أنظر الجدول رقم بالملحق) وقد تم اختيار عمداء الكليات ومدراء مخابر البحث لما لهم من اطلاع على عملية الإنفاق وإشرافهم عليها على مستوى مؤسساتهم وكذلك هم أساتذة ومطلعين على مشاكل الجامعة ويشرفون على تطبيق الإصلاحات بها .

1-2 **أدوات الدراسة:** قد تم الاعتماد على الاستمارة التي تم وضع بنودها وفقا للمشاكل التي تعاني منها الجامعة و تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين عرض الاستمارة على محكمين و الاختبار الميداني بتوزيعها لمرتين مع استبعاد الاستمارات التي كانت بها عيوب أو نقائص و ضمان استقاء نسبة التمثيل الصحيح.

الجدول رقم(18) يوضح توزيع عينة الدراسة

الكليات	مخابر البحث	الاستمارات الملغاة	الاستمارات الصحيحة	
10كليات و2 معاهد	31 مخبر	11	32	جامعة قاصدي مرياح ورقلة
6 كليات و	12 مخبر	3	16	جامعة زيان

			معهد	عاشور الجلفة
48	14	43	19	المجموع الكلي

والعينة التي قمنا باعتمادها تمثل 77،41% من مجتمع البحث أي 48 من أصل 62 وقد تم استبعاد 14 استمارة بعد رفض خمسة مخابر بحث وثلاث عمداء ملء الاستمارة أو إرجاعها فارغة لمرتين ، وبقية الاستثمارات شابتها عيوب تخل بمصداقية نتائج الاستبيان.

3-1 محاور الاستبيان : يتكون الاستبيان من ثلاث محاور رئيسية وهي

أ) مسألة التأطير (النوعية) وتزايد عدد الطلبة: وتشمل أربعة بنود أساسية تتطرق لمشكلة التأطير ولتدفق الطلابي ومدى مساهمة الإصلاحات الجديدة في معالجة هاتين المشكلتين.

ب) مسألة المناهج الدراسية: وتشمل أربع بنود أساسية ركزنا فيها على علاقة المناهج الدراسية بسوق العمل ومدى تكيفها مع متطلبات التنمية.

ج) مسألة التمويل ومردودية الإنفاق العام: وتشمل 8 بنود رئيسية وقسمت مابين طريقة التمويل وكذلك تمويل المخابر ومردوديتها.

وفي نهاية الاستبيان قام الباحث بطرح ثلاث أسئلة مفتوحة حول مستقبل التعليم العالي.

2 عرض نتائج الدراسة:

2-1 مسألة التأطير والتدفق الطلابي: وقد تم تقسيمها إلى أربع فقرات رئيسية تجمع مابين مشكلة التدفق الطلابي ومشكلة النوعية.

الجدول رقم (19) يبين نسب استجابة المبحوثين لفرضيات المحور الأول:

لا	لا	لا أوافق	موافق	موافق	الموافقة
ادري	أوافق		بشدة		

الفقرات			بشدة			
الفقرة رقم 1-1	1	لم يستطع نظام L.M.D التكفل أفضل بالطلبة بالرغم من المرونة التي يمتاز بها وعروض التكوين المتعددة في مختلف التخصصات.	0	0	18,75%	6,25%
الفقرة رقم 1-2	2	مجانية التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في التدفق الطلابي الذي تشهده الجامعات حاليا	0	0	22,91%	2,08%
الفقرة رقم 1-3	3	سياسة التكوين مدى الحياة وتكوين المكونين المتبعة حاليا ساهمت في التخفيف من مشكلة التأطير في الجامعة.	0	0	21,87%	3,12%
الفقرة رقم 1-4	4	الانتقال لنماذج أكثر حداثة والتنوع في التعليم العالي (جامعات بالشراكة، مدارس عليا، جامعة التكوين المتواصل....) هو ضرورة اليوم للتكفل بالتدفق الطلابي	0	0	20,83%	4,16%
النسبة		/	0	0	84,36%	15,16%
%100						

من خلال نتائج المحور الأول المتعلق بمسألة التأطير والنوعية نلاحظ أن نسبة 84,36% من المبحوثين ترى بأن الإصلاحات لم تخفف من مشكلة التدفق الطلابي مع التأكيد على أن مجانية التعليم العالي ساهمت في التطور المستمر للطلبة وهذا ما لمسناه من خلال الفقرة الثانية، أما سياسة التكوين مدى الحياة وتكوين المكونين المتبعة حاليا فمعظم المبحوثين يرون أنها ساهمت في التخفيف من مشكلة التأطير و 3,12% فقط يرون أن هذه السياسة لم تساهم في التخفيف من مشكل التأطير أما الفقرة الأخيرة من الاستبيان فقد كان شبه اجماع

على ضرورة التنوع في مؤسسات التعليم العالي والانتقال لنماذج أكثر حداثة كضرورة للتكفل بالتدقيق الطلابي المتزايد.

ولكن بالرغم من التطور الكمي الكبير في عدد الأساتذة في الجامعات الجزائرية إلا أن معدلات التأطير ما تزال بعيدة عما يتطلبه التأطير النوعي، حيث بلغت معدلات التأطير أستاذا واحدا لكل 188 طالب في حين تبلغ المعدلات النوعية العالمية أستاذا واحدا محاضرا لكل 70 طالب، وهذا ما دفع بالجامعات الجزائرية إلى اللجوء إلى اعتماد نظام الحصص والساعات الإضافية استثنائيا لمواجهة الظرف الراهن، غير أن هذا الحل الاستثنائي تحول إلى ممارسة معيقة في بعض الشعب والتخصصات، وفي العديد من المؤسسات الجامعية خاصة المراكز بسبب ضعف التأطير الرفيع المستوى من أساتذة محاضرين من جهة والتوزيع غير المتوازن لهم عبر مختلف المؤسسات الجامعي في الوطن من جهة ثانية مما زاد الوضع سوءا وتعقيدا¹.

إن التوجه نحو تطبيق نظام L.M.D والذي يتطلب توفير الإمكانيات الضرورية أهمها وجود هيئة تدريس تستطيع التكفل بالطلبة وهذا ما كان غائبا ولم يتم توفير العدد المناسب الذي يساير عدد الطلبة الهائل الذين تجاوز المليون وثلاثمائة ألف طالب، الأمر الذي أثر بالسلب على الجامعة الجزائرية التي تهاوت مكانتها على الصعيد الدولي حيث لم تصنف أي جامعة جزائرية ضمن التصنيفات التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية، ونجد أن تصنيف شونغهاي الصادر عن جامعة جياوتونغ الصينية لأحسن 500 جامعة لم تصنف أي جامعة جزائرية للعام العاشر على التوالي وهذا منذ سنة 2003².

فهذا الشق الأول من الاستبيان قد وضعنا أمام حقيقة جلية تمثلت في أن الإصلاحات الجديدة فيما يخص التكفل الأفضل بالطلبة الوافدين على الجامعة لم يرق للمستوى المطلوب

1 سليمان سيشبوط سمير قيوة وآخرون، دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الألفية الثالثة المشاكل ومقترحات التطوير، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 10 ماي 2010 ص 193

ميلود أوصديق، الجامعة الجزائرية واقع وآمال،

وان الجامعة تعاني فعلا من عجز في التأطير وهذا ما توضحه الإحصائيات الرسمية لوزارة التعليم العالي (الجدول بالملحق يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس وتطور الطلبة أيضا) وسنقف على تقييم شامل لقطاع التعليم بعدا أن نتم الشقين المتبقيين من هذا الاستبيان .

2-2 مسألة المناهج الدراسية:

اعتبر المناهج الدراسية من أهم الأركان في العملية التعليمية والتي يجب أن تحظى باهتمام كبير من طرف متخذي القرار لأنها السبيل الأساسي للوصول إلى الأهداف المنشودة من العملية التعليمية.¹

لدى قمنا بتخصيص المحور الثاني من الاستبيان لمسألة المناهج وهو ما يبرزه الجدول الذي يوضح الفقرات الأربع والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالمناهج الدراسية.

الجدول رقم (21) يوضح نسب استجابة المبحوثين لفرضيات فقرات المحور الثاني من الاستبيان:

الرقم	الموافقة	موافق	موافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا ادري
الفقرة رقم 2-1	إن عروض التكوين المقدمة في الجامعة مازالت لا تساير حاجيات سوق العمل المتطورة والمتغيرة باستمرار.	16,66%	5,20%	3,12%	0	0
الفقرة رقم 2-2	المناهج المتبعة حاليا في التدريس وخاصة في الشعب التقنية لا تساهم في جعل	22,91%	0	2,08%	0	0

¹ مقدم وهبية: مرجع سابق، ص 1

					الطالب يبدع أو يبتكر لأنها لا تساير الطفرة المعرفية التي تميز العصر الحالي.	
2,08%	0	9,37%	0	13,54%	سياسات التوجيه المطبقة بالنظام الجديد لم تساهم في التقليل من مشكلة الرسوب إلا بنسب قليلة جدا.	الفقرة رقم 2-3
0	1,56%	10,41%	0	13,02%	من نتائج الإصلاحات فتح التخصصات المهنية بالجامعة الجزائرية مما جعلها تساهم في توفير اليد الفنية المؤهلة (تمهين التعليم العالي) في مختلف القطاعات وتستجيب لحاجات المجتمع الاقتصادية.	الفقرة رقم 2-4
2,08%	1,56%	24,98%	5,20%	66,13%	/	النسبة 100%

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 66,13% كانت موافقة على فقرات الاستبيان حيث أن أغلبية الباحثين يرون أن عروض التكوين المقدمة في الجامعة مازالت لا تساير حاجيات سوق العمل المتطورة والمتغيرة باستمرار ولم يعارض هذا الطرح سوى 3,12% من الباحثين ونفس النسبة تقريبا على الفقرة الثانية من الاستبيان، حيث أن المناهج المتبعة لا تساهم في جعل الطالب يبدع ويبتكر في الشعب التقنية ويفكر ويحلل في الشعب الأدبية ولا تساير الطفرة المعرفية التي تميز العصر حاليا، وهناك من يرجع هذا إلى سببين رئيسيين هما ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج والمقررات الدراسية حيث يعتبر

ضعف الأستاذ من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها تدريس مقاييس ليست في التخصص مع ضعف التكوين لدى الأساتذة وكذلك نقص الرقابة على عليهم ، والسبب الثاني ضعف مستوى الطالب حيث يقر كل الأساتذة في الوقت الراهن بضعف مستوى الطالب الجامعي وهذا يؤثر بشكل مباشر على المناهج والطرق التعليمية المتبعة فالأستاذ والإدارة من خلال ملاحظتهما ضعف مستوى الطلبة يحاولان مع مرور الوقت تكيف المناهج التعليمية مع مستوى الطالب ومع الزمن تدهورت هذه المناهج وأصبحت علاقة طردية بين مستوى الطالب والمناهج¹ .

و هناك العديد من الأسباب الأخرى التي جعلت من المناهج والمقررات الدراسية بالجامعة غير فعالة، كغياب هيئة مختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى عال في الوزارة وانفصال البرامج والمناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية الحالية .

كما نجد أيضا أن سياسات التوجيه المطبقة بالنظام الجديد لم تساهم في التقليل من مشكلة الرسوب إلا بنسب قليلة جدا ، وهذا ما أوضحه في الفقرة الثالثة من الاستبيان حيث اختلفت آراء المبحوثين بين مؤيد للفرضية (13,54%) ومعارضها لها (9,37%) ومحايد (2,08%) لنظام الاستقبال الجديد الذي جاء في الإصلاحات، فنظام الاستقبال لحد الآن لم يقلص نسبة الرسوب التي كانت مطروحة قبل تطبيق الإصلاحات فالنقل الذي أعدته لجنة الإصلاحات لسنة 2003 نصت بصريح العبارة في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة أنه الجامعة ذات مردود ضعيف من جراء التسرب المعترف والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة² ، لكن النظام الجديد بالرغم من المرونة التي يمتاز بها والتنقل عن طريق القروض لم يقلص .

1 عدنان مريزق، كريم قاسم، التدريب الموجه بالأداء للمواءمة بين سياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 10 ماي 2013 ص 25 .

² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، إصلاح التعليم العالي 2007، مرجع سابق ص12

أما الفقرة الأخيرة من الاستبيان التي نصت على أنه من نتائج الإصلاحات فتح التخصصات المهنية بالجامعة الجزائرية مما جعلها تساهم في توفير اليد الفنية المؤهلة (تمهين التعليم العالي) في مختلف القطاعات وتستجيب لحاجات المجتمع الاقتصادية، حيث ساند 13,02% من المبحوثين الفرضية وعارضها 10,41%، من خلال النتائج نلاحظ أنها متقاربة ويرجع هذا التآرجح في المواقف إلى كون التخصصات المهنية تهدف إلى دمج الطالب مباشرة في عالم الشغل بالتشاور مع القطاع المشغل وهذا ما نجده غائب حاليا مع ارتفاع لنسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعة، فمن المفروض أن تهدف برامج التعليم العالي إلى تلبية احتياجات القطاع العام والقطاع الخاص بحيث توفر الجامعات الإطارات الكفأة والمتخصصة في مختلف المجالات العلمية إلى كل مؤسسات الدولة وتفسح لهم المجالات لتقديم الخدمات إلى المواطنين في كل تخصص علمي فهذه هي الرؤية الحديثة للتعليم العالي¹.

انطلاقا من هذا الدور كرست الإصلاحات الجديدة المهنية بالجامعة وخاصة بفتح التخصصات المهنية لكن الدور المهني للجامعة لازال لا يساير احتياجات التنمية الوطنية ويرجع السبب الأول إلى النقطة الثانية التي تطرقنا إليها بهذا الاستبيان كون المناهج لازالت لا تساير متطلبات السوق، والسبب الثاني هو أن تأسيس السياسات التعليمية في الجزائر لا يخضع إلى الاستمرارية والدوام حيث يتم تطبيق برامج وفتح تخصصات تحمل بذور فنائها في بداياتها وخير مثال على ذلك عدم فتح الماستر في العديد من الجامعات الوطنية التي تجسد تطبيق L.M.D في أقسامها مثل جامعة ورقلة² والمسيلة وبومرداس وغيرها، مثل هذه الجامعات أصبحت فيها الكثير من الاحتجاجات والاضطرابات من طرف الطلبة الذين يطالبون بفتح الماستر وإكمال دراستهم وعدم التوقف فقط في الليسانس لذلك نجد بأن عدم وضوح الرؤية العلمية وغياب البعد الاستراتيجي يجعل من السياسة التعليمية في الجزائر³ حسب الدكتور عمار بوحوش تقوم بتكديس الإطارات بدون معرفة الاحتياجات الحقيقية

¹ عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006م، ص 142
² شهدت جامعة ورقلة عند الدحول الجامعي العديد من الاحتجاجات من طرف الطلبة بسبب عدم فتح الماستر في بعض التخصصات وقتلتها في تخصصات أخرى مثل قسم المحروقات حيث قام الطلبة بغلق هذه الكلية لمدة 5 أيام وهذا منذ 16 نوفمبر إلى غاية 21 من نفس الشهر.
³ بلعسل محمد، مرجع سابق، ص 126

والتخصصات الدقيقة المطلوبة في سوق العمل، وهذا ما يجعل المتخرجون من الجامعة لا يجدون من هم في حاجة إلى تخصصهم، وتحصيلهم العلمي لا فائدة تجدي منه¹.

فقدان التوافق والتلاؤم بين مخرجات مؤسسات التعليم من جهة ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى ينتج عنه- كما هو معلوم- محذوران خطيران الأول بقاء أعداد كبيرة من خريجي تلك المؤسسات دون عمل يعانون البطالة والفراغ مما ينتج عنه إفراز إشكالات ذات تأثيرات شديدة الخطورة على البنية الاجتماعية والمحذور الثاني عدم توفر ما يسد احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة الوطنية مما يعني الاضطرار إلى الاستعانة بأعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية لسد احتياجات تلك السوق.

فمن خلال المحور الثاني من هذا الاستبيان وقفنا على العديد من النتائج نلخصها في :

1- قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية وتتوافق وبيئة التعليم العالي القديمة ولا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماتها المعرفة و أساها المورد البشري.

2-غموض المقررات الدراسية وغياب برامج واضحة ومفصلة للمحاور المدرسة لمعظم المواد: في بداية السنة تمنح المقاييس للأساتذة من أجل تدريسها، وعند مطالبة الأستاذ الإدارة بالبرنامج التدريسي للمقياس يلقى رد بعدم وجود برنامج وزاري يحدد المحاور الأساسية الواجب تدريسها خلال السنة، وحتى إن وجدت هذه البرامج فهي إما فيها نقص أو تكرار أو غموض في بعض المحاور وهذا بالطبع سوف يؤثر بشكل أو بآخر على المناهج التعليمية المتبعة في الجامعات الجزائرية².

3-انفصال المناهج الدراسية عن المؤسسات وما تحتاجه من يد عاملة وعدم مسايرة المناهج للتطورات السريعة التي يتميز بها العصر الحالي بالرغم من المرونة التي يضمنها نظام LMD

¹ نفس المرجع ص125

² مقدم وهيبة مرجع سابق ص 340

في آخر هذا المحور من الاستبيان نستطيع القول أن الإصلاحات وبعد 9 سنوات من تطبيقها لم تستطع أن تجعل المناهج متطورة وتجاري المناهج التعليمية الموجودة في الدول التي تتبنى هذا النظام والتي تتكيف مناهجها مع متطلبات السوق واحتياجات المجتمع.

أما في الجزائر رغم اعتماد نفس النظام تقريبا إلا أننا لم نلمس هذا التطور والدليل البطالة المرتفعة بين خريجي الجامعات وكذلك الاستعانة باليد الفنية المؤهلة الأجنبية المتحكمة في التقانة المتطورة وهذا لضعف خريجي الجامعات الجزائرية كل هذه العوامل عمقت من مشاكل الجامعة الجزائرية وأثرت على مردوديتها.

المطلب الثاني : تحليل اتجاهات المبحوثين حول سياسة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي.

لقد قمنا بتخصيص هذا المطلب للشق الثالث من الاستبيان المتعلق بمسألة التمويل لقطاع التعليم العالي وهي مسألة مهمة جدا لهذا قمنا بتخصيص 8 فقرات تطرقنا بها لأهم المسائل المتعلقة بالإنفاق على قطاع التعليم العالي وهذا ما سنفصل فيه بهذا المطلب.

3-2 مسألة التمويل ومردودية الإنفاق العام :

الجدول رقم(21) يوضح نسب استجابة المبحوثين لفرضيات المحور الثالث من الاستبيان:

الرقم	الموافقة	موافق	موافق بشدة	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا ادري
الفقرة رقم 3-1	الفقرات	7,29%	0	3,12%	0	2,08%
	الإصلاح المالي الذي تم اعتماده في مؤسسات التعليم العالي سنة 2002 وهو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج يساهم في ترقية المنتج					

					الجامعي(الطالب والبحث العلمي)	
0	0	%0,52	0	%11,97	عقود الاتفاق بين الجامعة ومختلف القطاعات(خاصة المؤسسات الاقتصادية) تساهم في تمويلها وهو ما يعتبر مصدر جديد للتمويل بالرغم من محدوديته.	الفقرة رقم 3-2
0	0	%1,04	0	%11,45	الجامعة الجزائرية لم تستفد من الشراكة مع المخابر الدولية وخاصة تلك التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطويرها بالرغم من الاتفاقيات الموجودة بين مختلف المخابر الجزائرية والأجنبية.	الفقرة رقم 3-3
0	0	%2,08	0	%10,41	ضعف القطاع الاقتصادي الخاص في الجزائر أثر على الجامعة من حيث التمويل كمصدر ثاني.	الفقرة رقم 3-4
%1,04	0	%4,68	0	%6,77	حجم الإنفاق على التعليم العالي يتناسب مع عدد الطلبة والحاجات البيداغوجية.	الفقرة رقم 3-5
0	0	%0,52	0	%11,97	كثرة مخابر البحث العلمي والإنفاق عليها وتنوعها في مختلف مؤسسات التعليم العالي يجعل من الجامعة الجزائرية قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة التي يتميز بها العصر الحالي.	الفقرة رقم 3-6

الفقرة رقم 3-	7	مركزية التمويل ساهم في تعقيد (الوصاية والبيروقراطية) مشكلة التمويل بالنسبة لمختلف الجامعات بالرغم من أن الإصلاحات الجديدة تنص على استقلالية الجامعة .	10,67%	0	1,3%	0	0,52%
الفقرة رقم 3-	8	نقص الرقابة وغياب إستراتيجية واضحة لتقييم أنشطة المخابر جعل منها ذات مردود ضعيف.	11,97%	0	0,52%	0	0
النسبة	100%		82,5%	0	13,78%	0	3,64%

شكل قطاع التعليم العالي على الدوام عبئا ماليا ثقيلا تحملته الدولة الجزائرية، إذ سجل بهذا الصدد بأن هذه العلاقة ظلت علاقة وصاية وسيطرة بصرف النظر عن كونها علاقة صحية أو غير صحية، وظل تحكم الدولة في مؤسسات التعليم العالي من خلال ثلاث قنوات رئيسية الأولى من خلال تمويل التعليم العالي وميزانيته والثانية من خلال السياسات التعليمية والثالثة من خلال التحكم بالتعيين في المناصب الرئيسية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة¹، فكما نلاحظ أن التمويل يأخذ أهمية كبيرة في قطاع التعليم العالي لهذا احتكرت الدولة تمويله والإنفاق عليه منذ الاستقلال إلى غاية اليوم (2012) مثل ما تعرفنا عليه فيما سبق، لكن الإنفاق تزايد بوتيرة سريعة جدا منذ 2010 لذا قمنا بتخصيص الشق الأخير من الاستبيان لمسألة التمويل وتقييمها في ظل تزايد الإنفاق وهما سنتناوله بالتحليل والنقاش في هذا المطلب.

¹بوحنية قوي ، السياسة التعليمية الجامعية: دراسة سياسية قانونية نمرجع سابق، ص18

من خلال نسب استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان نلاحظ أن 82,5% كانت موافقة على فرضيات الاستبيان الموزعة على 8 فقرات رئيسية و 13,78% كانت معارضة و 3,64% حيادية، وقد عالجت الفقرات بشكل رئيسي ثلاث نقاط أساسية هي: مركزية التمويل قطاع التعليم العالي ومردودية مخابر البحث ومساهمة القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص في تمويل الجامعة.

إن الإصلاح المالي الذي تم اعتماده في مؤسسات التعليم العالي سنة 2002 وهو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج يساهم في ترقية مخرجات الجامعة كانت هذه الفقرة الأولى من الاستبيان حيث وافقها 7,29% من المبحوثين وعارضها 3,12% فهذا الإصلاح كان أكثر من ضروري لكي تستطيع الجامعة التأقلم مع المتغيرات السريعة لكن هذا لم يكن كافيا في ظل المركزية الشديدة في التمويل، وتحكم وزارة التعليم العالي في التمويل لهذا نجد أن الفقرة السابعة من الاستبيان التي تطرح هذا الإشكال كانت الإجابة وبالنسبة عالية أن مركزية تمويل الجامعة تعرقل سيرها الحسن وهو ما يطرح العديد من المشاكل وعلى جميع المستويات فالجامعة اليوم تعامل كمرفق عمومي في الجزائر وليس كمؤسسة إستراتيجية لها تأثير على مختلف القطاعات الأخرى.

فالجامعة الجزائرية اليوم بالرغم من الميزانية المعتبرة المخصصة للتعليم العالي إلا أن القطاع يتطور ببطء شديد، فيكفي أن نسلط الضوء على البحث العلمي في الجزائر الذي يعتبر المرأة العاكسة لتطور أي جامعة، لقد اعتمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى غاية 2012 ما يقدر بـ 1046 مخبر بحث بمختلف مؤسسات التعليم العالي وحسب الإحصائيات الرسمية أيضا قد خصصت في الخماسي الأخير (2008-2012) مائة مليار دينار للبحث العلمي وبالموازاة مع هذا التمويل تم اتخاذ إجراءات تشريعية للإعفاء من الحقوق الجمركية، والرسم على القيمة المضافة بالنسبة لكل التجهيزات الواردة من السوق المحلية والمستوردة الموجهة لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لكن لا نلمس أثر ايجابي على أرض الواقع فقد

صنفت الجزائر مؤخرا من ضمن قائمة الدول المتصدرة للسرقات العلمية والأدبية بالعالم وهذا ما كشف عنه موقع الأرشفة الرقمية أكاريف بريبرت (arxiv pre-print server)¹ * وهذا في دراسة شملت 757 ألف دراسة وبحث منشور في الموقع بين سنوات 1991 و 2012² .

وكذلك نجد أن مختلف التصنيفات التي تصدرها بعض الجامعات مثل تصنيف شنغهاي أو مختلف المنظمات الدولية منذ ما يقارب العشر سنوات لم تصنف أي جامعة جزائرية من ضمن أحسن 500 جامعة في العالم ويعتمد معظم هذه التصنيفات على الأبحاث والدراسات المنشورة، وكذلك براءات الاختراع المسجلة وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن الجامعة الجزائرية لازالت بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية في التعليم وأن مخابر البحث ذات مردود ضعيف وهذا ما أيده المبحوثين من خلال الفقرة الثالثة والثامنة من الاستبيان حيث يرون أن مخابر البحث العلمي لا تقوم بدورها الحقيقي وهو البحث في حل لمختلف المشاكل الموجودة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي.

فالجزائر ومنذ الاستقلال تحاول النهوض بالبحث العلمي (الجدول في الملحق يبين تطور مؤسسات البحث العلمي منذ الاستقلال) والإنفاق عليها لكن هنا نجد أنفسنا أمام سؤال مهم ماذا قدمت هذه المخابر من بحوث ودراسات؟ ماذا قدمت من اكتشافات علمية وبراءات اختراع؟ هل البحوث والنتائج التي تتوصل إليها المخابر وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية ترفع لصناع القرار وتعرض على المؤسسات المعنية لأخذ بها أو حتى على سبيل الاستشارة؟ للأسف مخابر البحث العلمي في الجزائر اليوم لا تلعب هذا الدور ولا توجد رقابة قوية على هذه المخابر وهذا ما أجمع عليه المبحوثين في الفقرة الثامنة، بل تعدى الأمر ذلك لتصبح

¹*موقع الأرشيف أكاريف بريبرت أصبح سنة 1991 أضخم منصة لتبادل نتائج الأبحاث والدراسات في الفيزياء والرياضيات والحقول الأخرى، وينشر في الموقع مئات الأبحاث يوميا ويقتربا عدد هذه الدراسات من المليون بالرغم من أن كل ما ينشر لا يخضع للمراجعة إلا أنه يخضع لعملية ضمان الجودة والتي تضمن تحليل كل دراسة ببرنامج كومبيوتر يكشف أي شبه بما سبق نشره في الموقع، والموقع أصبح بمثابة المرجع في العديد من الأبحاث العلمية منذ سنة 1991 .

² حسان مرابط: الجزائر ضمن قائمة الدول المتصدرة للسرقات الأدبية في العالم، جريدة الشروق اليومي ، العدد4593، الأحد 21 ديسمبر 2014 .

المخابر أماكن للبرنسة ولتحقيق الريح وفي هذا الصدد يرى الأستاذ بوحنية قوي¹ أنه: قد لوحظ في العشرية الأخيرة أن الكثير من الأساتذة يتهافتون لتشكيل وحدات بحثية لغرض ضمان دخل إضافي لا أكثر ولا أقل وليس لغرض تحقيق أو انجاز مهمة علمية شريفة، لقد دخل البحث العلمي للأسف الشديد نفق البنزس (business) وأصبح الكثير من الأساتذة المحاضرين وأساتذة التعليم العالي يسعون لتوظيف شبكات علاقاتهم الوزارية الرسمية وغير رسمية لضمان حصول وحداتهم على الاعتماد².

لقد ارتفع عدد مخابر البحث لكن هذا الارتفاع لم يغير أي شيء وأن مخابر البحث معزولة تماما عن الواقع في الجزائر لأنها أصبحت الاعتمادات تمنح بالمحسوبية والمحاباة، وليس بغرض البحث العلمي ونظرا لغياب الرقابة أصبح رؤساء الوحدات والمخابر ينتقون الأفراد الذين يشتغلون معهم بعناية وكثير من رؤساء هذه الوحدات لا يكتبون حرفا واحدا، وإنما يبنون أمجادهم العلمية على أكتاف فئة الباحثين المستجدين من الأساتذة المساعدين - وهذه بتلك - رؤساء الوحدات والمخابر يبسطون كف الرضا على الأساتذة المساعدين فيدخلوهم ضمن طاقم وحداتهم وفرقهم مقابل مبلغ مادي دوري شهري وبالمقابل يتحملون (أي الأساتذة المساعدين) أبحاث البحث بشكل علمي³.

للأسف هذا واقع مخابر البحث العلمي بالجزائر اليوم تصرف بها الأموال دون أن يكون لهما مردود والكثير من الأساتذة يستفيدون من الاتفاقيات التي تعقدها هذه المخابر مع المخابر الأجنبية ويقومون بأبحاث علمية بالتنسيق مع هذه المخابر خارج الوطن لكن لا تقيم هذه الأبحاث والخارجات العلمية خارج الوطن، يكفي أن يرجع الباحث تقرير مختوم من طرف المخبر الذي ذهب إليه لتبرير فقط؟؟ هذا ما جعل المخابر لا تساير المشاكل المجتمعية والاقتصادية وفي نفس الوقت لا تستفيد الجزائر من هذه الشراكة مع المخابر الأجنبية وهوما

1* بوحنية قوي، أستاذ التعليم العلي بجامعة ورقلة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيس فريق بحث بمخبر: إشكالية التحول السياسي

¹ والاقتصادي والاجتماعي في التجربة الجزائرية وله العديد من الدراسات حول التعليم العالي.

بوحنية قوي، ادارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية: حالة الأستاذ الجامعي الجزائري، مرجع

² سابق، ص 272

³ نفس المرجع، ص 272

استنتج من الفقرة الثالثة من الاستبيان، التي نصت على أن الجامعة الجزائرية لم تستفد من الشراكة مع المخابر الدولية وخاصة تلك التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطويرها بالرغم من الاتفاقيات الموجودة بين مختلف المخابر الجزائرية والأجنبية، فلا يوجد تطابق مع ما يبذل في مجال البحث-رغم تواضعه- مع حقيقة الأوضاع التي تستدعي بحوثا وحلولا فعالة¹، فحتى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة، تستشير وتستجد بالأجانب لحل مختلف الإشكالات التي تواجهها، وتستجد بالكوادر العلمية الأجنبية حتى في التسيير وتستغني عن اليد الفنية الجزائرية ومعظم المؤسسات لا تثق في الحلول التي تقترحها هذه المراكز والمخابر والأمثلة في ذلك كثيرة (المؤسسات العمومية كثيرا ما تلجأ لمكاتب الدراسات الأجنبية للاستشارة والمشاريع الكبرى تشرف على تسييرها شركات أجنبية متعاقدة مع مكاتب أجنبية أيضا مثل ميترو الجزائر ومطار الجزائر....) وهذا دليل على عدم ثقة مختلف المؤسسات في خريج الجامعة الجزائرية .

هذه الوضعية دفعت بالكوادر العلمية الجزائرية للهجرة خارج الجزائر لأن البيئة الحالية طاردة وغير محفزة على الإبداع والابتكار، فحتى من خلال التقارير الصادرة عن وزارة التعليم العالي نلمس اعتراف مبطن بأن منظومة البحث العلمي غير فعالة، فالكتاب الذي تم إصداره بمناسبة مرور 50 سنة على استقلال الجزائر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والموسوم بعنوان (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 50 سنة من التنمية) لا تجد الوزارة ما تستطيع أن تقدمه من أرقام للأبحاث وإنجازات في هذا المجال سوى بإطلاق القمر الصناعي ألسات (ALSAT) الذي اعتبرته الوزارة بالإنجاز التكنولوجي الكبير ولا تقدم الوزارة أي رقم بالنسبة للأبحاث المنشورة أو بالنسبة لبراءات الاختراع (يمنحها المعهد الوطني الجزائري

1- بولرباح عسالي، الدور الحضاري للجامعة ومواكبة تطلعات التنمية المحلية - من هوية الجامعة إلى جامعة الهوية- ورقة بحث مقدمة بالملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2010/05/20

للملكية الصناعية (INAPI) المسجلة وتكتفي بوصف أن البحث العلمي بالجزائر أصبح أكثر نجاعة في ظل القانون 11-98¹ وأنه سيكون في المستقبل في خدمة التنمية .

فمن خلال هذه التقارير أو حتى عند وضع السياسة التعليمية نجد أن الوزارة تكتفي بتعداد الهياكل وعدد المخابر والجامعات دون أن يكون هناك اهتمام بالحصيلة أو المردودية وهذا ما جعل الجامعة اليوم في هذه الوضعية المتدهورة في ظل غياب الرشادة والشفافية في الإنفاق والتسيير وهو ما سنتعرف عليه أكثر من خلال الأسئلة المفتوحة.

2 الأسئلة المفتوحة:

لقد قمنا في آخر الاستبيان بطرح ثلاثة أسئلة على المبحوثين وقد تناولنا في السؤال الأول قضية مهمة وهي خصخصة قطاع التعليم العالي كحل لتحسين نوعية أدائه ، وترقية المنتج العلمي، حيث تعددت الأجوبة واختلفت بين مساند ومعارض لكن الأغلبية (54%) كانت إجابتها بضرورة فتح القطاع أمام الخواص من أجل خلق تنافس وكذلك لتخفيف العبء على الدولة فيما يتعلق بالتمويل.

وهناك من ربط فتح قطاع التعليم العالي أمام الخواص بشرط ضمان الهيمنة للقطاع العام لأنه قطاع استراتيجي ولا يجب تركه كلياً للقطاع الخاص ، لكن التوجهات العالمية الحالية تشجع على خصخصة التعليم العالي فهناك الكثير من الدول العربية توجد بها جامعات خاصة مثل مصر والأردن وتونس ولبنان وقد ساهمت في تحسين نوعية التعليم بها، لكن في الحالة الجزائرية لازال مشروع خصخصة التعليم العالي مؤجل لأن الجزائر لديها مجموعة من المبادئ في التعليم بصفة عامة أهمها مجانية التعليم العالي وهو ما يجعل من الخصخصة مشروع مستقبلي غير مطروح حالياً، لكن في هذا العصر المعولم تنتج الجزائر حتماً نحو الخصوصية خاصة إذا تراجعت قدرتها في الإنفاق على هذا القطاع الذي تتزايد نفقاته من سنة لأخرى.

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 50 سنة في خدمة التنمية، مرجع سابق ص

أما السؤال الثاني فهو سؤال متم لفقرات الاستبيان ويتعلق بالملتقيات التي يتم تنظيمها بمختلف المؤسسات ومدى قدرتها على حل المشاكل التي تطرحها وهل تبلغ للجهات الوصية أم لا؟ حيث كان هناك شبه إجماع من طرف المبحوثين على أن الملتقيات لا قيمة لها خاصة في التخصصات الاجتماعية وأنها لا تبلغ للجهات الوصية، بل أكثر من ذلك فالكثير من الملتقيات لا تنشر دراساتها و تنتهي فعاليتها بمجرد اختتام الملتقى، وتحولت إلى تجمعات لتبذير المال وتبرير لنفقات المخابر لا أكثر ولا أقل وهذا على حد وصف أحد المبحوثين. أما السؤال الثالث المتعلق بالفساد ونقص الرقابة و الرشادة في الإنفاق على التعليم العالي مما ساهم في انتشار الفساد داخل مؤسسات التعليم العالي وخاصة الرشوة والمحسوبية والعلاقات المشبوهة مع الممولين (خاصة بالنسبة لمدراء الجامعات) فقد اختلفت الإجابات ما بين مؤيد ومعارض فهناك من أقر بوجود هذه الممارسات داخل الجامعة وهناك من أنكرها وشق ثالث اعتبرها حالات شاذة ولا يقاس عليها، لكن الظاهرة أصبحت منتشرة فعلا فالمحاسبة والمحسوبية موجودة في مخابر البحث حسب شهادات لبعض المبحوثين ، أما العلاقات المشبوهة وانتشار ظاهرة الرشوة في الجامعة كثيرا ما أثرت مثل هذه القضايا خاصة في الصحافة لكن تبقى الأدلة والإثباتات الملموسة غائبة فلم نسمع أنه قد سجن مدير أو عزل من منصبه بسبب الارتشاء أو فساد مالي .

في الأخير يمكن القول أن غياب الشفافية والرقابة على الإنفاق يمكن أن يساهم في ظهور مثل هذه المعاملات في الجامعة ،فمن خلال محاور الاستبيان الثلاث بالإضافة إلى الأسئلة المفتوحة نستنتج أن الإصلاحات لازالت لم ترتق للمستوى المطلوب وأن نظام L.M.D لم يستطيع معالجة الإختلالات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية.

فالجامعة إلى يومنا هذا لازالت بعيدة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي وهو ما وقفنا عليه أثناء تحليلنا لنتائج الاستبيان وأن الإنفاق يتطلب لترشيد، فمن أكبر جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي والتي تحد من تحقيق الأهداف المسطرة له هو أن جل مخصصات القطاع

تذهب للجانب الاجتماعي (أجور منح خدمات موجهة للطلبة). وهذا ما يؤثر على البحث العلمي وعلى الجامعة بصفة عامة، وفي نفس الوقت يجب إعادة النظر في أساليب الرقابة حاليا خاصة على أنشطة المخابر، فالجامعة الجزائرية تواجه العديد من التحديات الداخلية وعلى العديد من الأصعدة تتطلب إعادة نظر عميقة في التدابير والإصلاحات التي تم اتخاذها ونذكر أهمها:

1- نظام LMD يسير اليوم بدهنيات التعليم الكلاسيكي وهذا ما ينافي مرونة LMD كنظام وحركية التنمية المحلية كمشروع.

2- نظام LMD الذي يستنبط قوته من محيطه الاقتصادي والاجتماعي ، يتعرض لنفور من داخل (طلبة وأساتذة) و من خارج الجامعة (مؤسسات وشركات) وهذا ما يقلل من شأن الشهادة ويقلص من فرص التشغيل.

3- نظام LMD الرامي لتطبيق معايير الجودة العالمية ، لا يزال يعاني من القرارات السياسية الارتجالية (التوجه لتعميم LMD مع غياب الوسائل والتأطير المناسب) التي تكبح وتيرة نموه ، وهذا ما يضعف جدارة ومؤهلات العنصر البشري الذي يعد غاية ووسيلة المشروع التنموي المحلي¹

4- المناهج التعليمية التي تدرس بمختلف الجامعات مفصولة تماما عن الواقع المؤسسي مما ينتج لنا طالب ضعيف في التكوين ولا تتماشى معارفه التي اكتسبها بالجامعة مع متطلبات السوق الدائم التغير والتطور.

5- لا يوجد سياسة رقابة جيدة في الجامعة لمحاسبة وتقييم أداء المخابر والمنتجات التي تقدمها الجامعة مما يشجع انتشار اللامسؤولية لدى المستفيدين من هاته الأنشطة ويشجع أيضا

¹شعود عادل هارون اسماء ، مرجع سابق، ص141

انتشار المحسوبية والفساد في الجامعة وحتما ستؤثر هذه الظواهر بالسلب على الجامعة الجزائرية.

6- نظام تمويل الجامعة الجزائرية به العديد من العيوب كونه يتميز بمركزية القرار والتسيير إذ أن جميع مراحل إعداده وتنفيذ الميزانية متركز في مديرية واحدة على مستوى الوزارة يضاف إلى ذلك يعد مصدرا لتبذير الموارد المالية، حيث يلجأ مسؤولي الجامعات في نهاية كل عام دراسي لإنفاق ما تبقى من الاعتمادات المالية المفتوحة بأي أسلوب خوفا من الحصول على ميزانية أقل في الموسم للعام الموالي، كما أنه نظام يطغى عليه الطابع الاجتماعي إذ أنه نسبة عالية من الموارد المالية تذهب إلى الشؤون الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة¹.

هذا هو وضع الجامعة الجزائرية اليوم هذه المؤسسة الإستراتيجية التي أصبحت تقود قاطرة التنمية والتطور في مختلف الدول لازالت في الجزائر تعاني من العديد من الإختلالات بالرغم من الإصلاحات التي شهدتها منذ سنة 2004 لكن ما هو الحل للمعالجة هاته الإختلالات ؟ هذا ما سنحاول أن نعالجه من خلال المطلب الأخير.

المطلب الثالث: بعض الحلول المقترحة للنهوض بالجامعة الجزائرية (الجودة الشاملة)

لقد تطرقنا في الفصل الأول للاتجاهات الحديثة للتعليم العالي وتطرقنا لبعض النماذج الناجحة التي اعتمدت على التعليم العالي للنهوض باقتصادها ونجحت في جعل الجامعة تساهم في احتياجات المجتمع (مثل وهذا ما ماليزيا واليابان) ، لدى كحلول للمشاكل التي تعاني منها الجامعة الجزائرية نقترح:

1) تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية:

لقد تعرفنا على مفهوم الجودة الشاملة في الشق النظري من هذه الدراسة وبعد تعرفنا على المشاكل الجامعة الجزائرية نستطيع القول أن الجامعة الجزائرية في حاجة ماسة لتطبيق

¹ الإمام سلمى، مرجع سابق، ص 241

معايير الجودة الشاملة ، وهذا انطلاقاً من نقطتين أساسيتين الأولى لمعالجة الإختلالات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية والنقطة الثانية لمسايرة التطورات العالمية، السريعة والمتغيرة باستمرار وهي من مواصفات العصر الحالي الذي يتميز بما يلي:¹

1- تطور التقنيات التعليمية مما يجعل الجودة الشاملة أمراً ممكناً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التي تفتقر لعنصر الجودة بالقدر الكافي.

2- اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين المنظمات التعليمية لاستقطاب الطلاب المتميزين وأعضاء هيئة التدريس المتفوقين، يجعل الاهتمام بالجودة الشاملة في المنظمات التعليمية من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح.

3- وضوح الآثار المترتبة عن افتقاد الجودة في المنظمات التعليمية حيث يفقد خريجوها القدرة على المنافسة في أسواق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن خريجي منظمات التعليمية المشهود لها بالخبرة.

فهذه البيئة تجعل مؤسسات التعليم العالي الجزائرية مجبرة على تطبيق معايير الجودة الشاملة في ظل الاقتصاد المعولم القائم على المعرفة، وبتبنيها لمعايير الجودة الشاملة ستمكن الجامعة الجزائرية من معالجة الإختلالات التي تعاني منها الجامعة حالياً وتحقيقها لمجموعة من المكاسب نذكر منها:²

1- زيادة رضا العملاء الخارجيين سواء من ناحية رضا الطلبة على جودة الخدمة التعليمية المقدمة لهم أو رضا المجتمع (الأولياء وكل من لديه صلة بالطالب) عن مستوى المعرفة التي توصل إليها أو من ناحية رضا سوق العمل عن كفاءة وفاعلية مخرجات التعليم العالي

2- زيادة النصيب السوقي لمؤسسات التعليم العالي في سوق العمل الداخلي والخارجي

1-زاويدي عبد السلام ، فريح ربيع، مرجع سابق، ص16

2-محمد عوض الترتوري،أغادير عرفات جويحات، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات الأردن عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006 ، ص80

3-تساعد في تركيز جهود هذه المؤسسات على إتباع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل الذي تخدمه

4-إيجاد مجموعة موحدة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم العالي والتي تؤدي إلى المزيد من الضبط فيها.

5-تؤدي إلى تقويم الأداء وإزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي وتطوير معايير قياس الأداء.

فهذه بعض المكاسب التي ستحققها الجامعة الجزائرية بتطبيقها لمعايير الجودة الشاملة ويتم هذا عبر خطوات يتم من خلالها تطبيق معايير الجودة وتتمثل هذه الخطوات في:¹

(أ)تكوين مجلس الجودة ويتمثل المستوى القيادي الأعلى لاتخاذ القرارات وإعطاء السلطات اللازمة لتوجيه ودعم عملية إدارة الجودة الشاملة وينبثق من مجلس الجامعة أو الكلية ويرأسه رئيس الجامعة أو عميد الكلية وله العديد من المهام أهمها:

-وضع الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة وقياس عملية التخطيط الشاملة

-توفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ إدارة الجودة الشاملة.

-متابعة دوائر أعمال الجودة.

(ب)فريق تصميم الجودة وتنميتها يعمل هذا الفريق تحت قيادة مجلس الجودة ومهمته الأساسية وضع إستراتيجية تطور إدارة الجودة.

(ج)لجنة توجيه الجودة وتعتبر مركز عملية إدارة الجودة وتتمثل أهم مسؤولياتها في:

-توثيق الصلة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى.

1- بقة شريف، صحراوي إيمان، الأساليب المستخدمة في تحقيق الجودة الشاملة في اداء المؤسسات الجامعية، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الدولي ادره الجودة الشاملة في قطاع الخدمات ، جامعة منتوري قسنطينة، 10 افريل 2010 ص 8

-وضع الخطط اللازمة لتطوير برنامج دوائر الجودة.

- إزالة الخوف ونشر الخبرات الفائزة والدروس المتعلمة داخل الجامعة أو الكلية.

(د) لجنة قياس الجودة وتقويمها: وتتمثل أهم مسؤولياتها في تقويم برنامج الجودة الشاملة في الجامعة والتأكد من مدى تنفيذ أهداف الجامعة مع احتياجات العملاء والتأكد استخدام الطرق العلمية في التنفيذ¹.

فالجامعة الجزائرية بتبنيها لهذه المبادئ ستحقق قفزة نوعية وتتجاوز المشاكل المحلية لتصبح تنافس عالميا، كما يجب إعطاء الاستقلالية الحقيقية للجامعة لتساهم في تمويل نفسها والانتقال للجامعة المنتجة (تعرفنا على مفهومها وبعض النماذج الناجحة في المبحث الأول من الفصل الأول) وتشجيعها على إنشاء حاضنات الأعمال داخل الجامعة وقد نجحت هذه التجربة في العديد من الدول وساهمت بالدفع بعجلة التنمية ومن بين الأمثلة نجد حاضنة UBC Research enterprises والتي تقع داخل جامعة (University of British Columbia) وأيضا جامعة Maryland University التي تمتلك لوحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية توجد داخل الحرم الجامعي، وتظهر هذه الجامعة مدى ارتباطها وتشجيعها لإقامة شركات تكنولوجية في أنها تشارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضنات، وذلك من خلال استثمار الجامعة في إقامة شركة رأس مال مخاطر متخصصة تقوم بتمويل الأفكار التكنولوجية الجيدة للطلاب والباحثين في الجامعة²، فهذه الأفكار التي تتلاءم مع تطبيق الجودة الشاملة والجامعة الجزائرية في أمس الحاجة لتطبيقها، وهذا سيساعدها في معالجة الإختلالات التي تعاني منها اليوم وفي نفس الوقت تعالج إشكال رئيسي وهو قضية التمويل وذلك بالاتجاه إلى تبني نموذج الجامعة المنتجة وتشجيع إنشاء الحاضنات

¹ نفس المرجع السابق ص8

1-محمد فوجيل، دور الجامعة في التنمية من خلال تجربة الحاضنات، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الدولي تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 10/5/2010، ص280

التكنولوجية داخل الجامعات ومثل هذه الخطوات يجب أن تأخذ نتيجة لنظرة استشرافية بعيدة المدى وليس بقرارات ارتجالية أو سياسية لا تخدم الجامعة .

خاتمة الفصل الثالث :

بالرغم من أن الدولة الجزائرية قد تبنت سياسة جديدة منذ بداية الموسم الجامعي 2005/2004 وتطبيقها لنظام جديد وهو نظام L.M.D حيث تزامن هذا الإصلاح مع الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن التعليم العالي ظل يعاني من العديد من الإشكالات ولم يستطع أن يندمج في المحيط العالمي ولا أن يحقق الفارق في التنمية الاقتصادية وهو ما يوجب إعادة النظر في الإصلاحات ومعرفة مواطن الخلل بدقة بالإضافة إلى منح الاستقلالية المالية لمؤسسات التعليم العالي أي فتح القطاع أمام الخواص لجعله قطاعا تنافسيا فالدولة تمول التعليم العالي بصفة شبه كلية تقريبا، وكما لاحظنا أن القطاع ينمو بوتيرة سريعة وبالتالي سيكون عبئا على الدولة في المستقبل إذا ما عجزت عن الإنفاق عليه أو إذا انخفضت أسعار المحروقات كما وقع في فترة الأزمة وهذا ما يجعلنا نبحث عن بدائل للتمويل الحكومي ، التعليم العالي يجب أن يتم التعامل معه بشكل خاص وليس كمؤسسة عمومية ويجب أن تكون هناك نظرة طويلة المدى للإصلاحات التي تتم بهذا القطاع على أن يتم ذلك بإشراك كل الفواعل فالانتقال إلى الجودة الشاملة كما اقترحنا في آخر الدراسة يتطلب وجود إرادة قوية عند الإدارة وكافة الفواعل التي لها علاقة بالتعليم العالي للالتزام وتطبيق هذه المعايير ولا تكفي الإرادة السياسية فقط للانتقال لتطبيق هذه الإصلاحات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد تطرقنا بالدراسة والتحليل لأثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي من 1967 إلى غاية 2012 بالجزائر وهذا في ثلاثة فصول ، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للتعليم العالي والإنفاق العمومي وتعرفنا على مدى أهميتهما وأن العلاقة وطيدة بينهما وأن التعليم العالي اليوم أصبح هدفا استراتيجيا لجميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة تسخر له كل الإمكانيات الضرورية من أجل أن يكون قطاعا متطورا وهذا لإنتاجيته العالية ،وقمنا بالاستدلال على هذا بثلاث نماذج تناولناها في المطلب الأخير من الفصل الأول وهي اليابان وسنغافورة وماليزيا التي اعتمدت على التعليم العالي لتحقيق تنمية متعددة الأبعاد وهذا ما تحقق.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا للإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في ظل الاقتصاد الموجه وتناولنا بالتحليل والنقد التجربة التنموية التي لم يكن التعليم العالي يؤثر بها بالشكل المطلوب ،وكان هناك تطورا في الجانب الكمي مثل تزايد عدد الطلبة والجامعات وغياب للفاعلية وهنا قد أثبتنا صحة الفرضية الأولى، وأيضا مع انهيار أسعار المحروقات في نهاية الثمانينات وفترة التسعينيات والتي قمنا بتسميتها بفترة الأزمة اتضح أن الجزائر لا تملك إستراتيجية واضحة ودقيقة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وأن قطاع التعليم العالي يعتبر قطاعا ينفق عليه مثله مثل القطاعات الأخرى ويستفيد من الربح البترولي وهي الحقيقة التي وقفنا عليها أيضا في الفصل الثالث من الدراسة ،وهو إثبات لصحة الفرضية الثانية بأن الجزائر فعلا لا تملك إستراتيجية واضحة ودقيقة للنهوض بالاقتصاد الوطني ويرجع هذا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات الذي فضله تقوم الدولة بالإنفاق على مختلف القطاعات حتى ولو كانت هذه القطاعات ليس لها مردود جيد على الاقتصاد الوطني .

أما الفصل الأخير الذي تطرقنا به للإصلاحات الجديدة التي تمّ تبنيها لتصحيح الاختلال الذي كان يعاني منه القطاع في السابق، والذي جاء بعد توصية لجنة إصلاح المنظومة التربوية وتزامن هذا الإصلاح مع ارتفاع أسعار المحروقات وعودة الإنفاق في الجزائر والتي

وضعت مخططات تنمية تجاوزت قيمتها 370 مليار دولار ،حيث لمسنا رغبة عند السلطات بالنهوض بقطاع التعليم العالي وهذا بالإنفاق عليه بشكل كبير وإنشاء العديد من الهياكل الجديدة وتوسيع الخريطة الجامعية وجعل الجامعة تتلاءم مع محيطها وخاصة الاقتصادي، لكن ما توصلنا إليه من نتائج في الفصل الثالث بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها بجامعة قاصدي مرباح بورقلة وجامعة زيان عاشور بالجلفة حول تقييم مردودية نظام L.M.D سياسة الإنفاق المتبعة حاليا ،أثبتت لنا أن الجامعة لازلت معزولة عن محيطها وأن المؤسسات لازالت لا تثق بخريج الجامعة الجزائرية وتلجأ إلى الخبرة الأجنبية في كل شيء وينطبق هذا حتى على المؤسسات العمومية، مما يؤكد أن الجامعة لم تحقق النوع وإنما تطورت كميا فقط وهو إثبات لصحة الفرضية الثالثة والرابعة على التوالي ، بالرغم من حجم الإنفاق الكبير على التعليم العالي في السنوات الأخيرة إلا أن القطاع لازال يعاني من غياب الفاعلية ولم يكن هذا الإنفاق سوى توزيع للريع استفاد منه قطاع التعليم العالي مثلما استفادت منه معظم القطاعات الأخرى لكن بمجرد أن يزول هذا الإنفاق المرتبط بالريع البترولي مثلما حدث في زمن الأزمة في التسعينيات سيصبح قطاع التعليم العالي عاجز تماما نتيجة غياب بدائل التمويل ومن خلال هذه الوضعية التي أصبح عليها التعليم العالي بعد تطبيق الإصلاح الجديد نقف على النتائج التالية:

1. أن التعليم العالي بالجزائر لازال يعاني من العديد من الإختلالات و أن الإصلاحات الجديدة التي تم تطبيقها مع بداية الألفية الجديدة لم تكن نابعة من البيئة الحضارية للواقع الجامعي فهي تركز تبعية علمية وسياسية واقتصادية .

2. هيمنة الدولة على قطاع التعليم العالي واعتباره قطاع عمومي بحت، جعله يعاني من البيروقراطية وعدم التنافسية، وغير مساير للتطورات الإقليمية والعالمية التي تسير بوتيرة سريعة و تتطلب مرونة كبيرة وهو ما لا تتوفر عليه مؤسسات التعليم الحالية.

3. اعتماد مختلف مؤسسات التعليم العالي على التمويل الشبه الكلي للدولة جعلها مؤسسات استهلاكية وغير منتجة .

4. مؤسسات التعليم العالي غير فاعلة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي ولا تأثر بالشكل المطلوب في هذا المحيط وهو ما جعلها في شبه عزلة وخارجي الجامعات لا يجدون فرص عمل لعدم تتلاءم شهادتهم مع ما يحتاجه السوق.

5. عزلة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية عن المحيط العالمي حيث أصبحت الكثير من الدول لا تعترف بالشهادات الجزائرية والجامعات الجزائرية تحتل المراتب الأخيرة في الكثير من التصنيفات العالمية مثل تصنيف جامعة شنغهاي ، وفي السنوات الأخيرة من الدراسة لم تدخل الجامعات الجزائرية التصنيف أصلا وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على بعد الجامعة الجزائرية عن التنافسية ولا تتوفر على المعايير العالمية بالرغم من تطبيقها لنظام L.M.D .

6. ضعف التأطير وهجرة الأدمغة إلى الخارج وعدم جاذبية الجامعة الجزائرية أي هي غير قادرة على استقطاب الكفاءات .

التوصيات والاقتراحات:

1. تطوير المناهج و تجديدها، من خلال إعادة النظر في المحتوى العلمي و تبني إستراتيجية المقاربة بالكفاءات في عملية التدريس، و كذا تحسين أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية المستمرة، و تغيير أساليب التقويم لجعلها أكثر مرونة و مصداقية .
2. ضرورة جعل الجامعة مؤثرة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي ويتم هذا عن طريق تكيف الجامعة لتلبي احتياجات هذا المجتمع أي وضع سياسة جامعية نابعة من عمق المجتمع الجزائري وفي نفس الوقت تتكيف مع متطلبات العصر وهذا ما تم انتهاجه في اليابان بوضع لجنة عليا تركز تقاليد المجتمع الياباني في التعليم وفي نفس الوقت تساير العصر مما جعل مؤسسات التعليم العالي باليابان مؤسسات ناجحة وتستجيب لحاجة المجتمع.
3. التنوع في مصادر التمويل للجامعات حيث أن تمويلها ومنذ الاستقلال يتم من طرف الدولة بنسبة قاربت 98 رغم الضغوطات الاقتصادية وغير الاقتصادية لذا يجب التنوع في مصادر التمويل وقد تعرفنا على هذه البدائل في المطلب الثاني من الفصل الأول.
4. ضرورة فتح القطاع أمام الخواص لأنه بفتح القطاع أمام الخواص سيجعل من مؤسسات التعليم العالي مؤسسات تنافسية وبالتالي تسعى لتقديم الأفضل.
5. ضرورة ربط الجامعة الجزائرية وتزويدها بالتكنولوجيات الحديثة لجعلها تساهم في خلق المعرفة الحديثة التي تعتمد بالأساس على الوسائل التكنولوجية المتطورة .
6. الانتقال للجودة التعليمية وهذا بتطبيق مبادئ الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحيث تصبح مخرجاتها تنافس على المستوى الدولي وليس على المستوى المحلي فقط.
7. ضرورة توفير تكوين دائم ومستمر لهيئة التدريس لجعلها قادرة على التكيف السريع مع التطورات التي تحدث بقطاع التعليم العالي العالمي وابتكار أساليب جديدة في التدريس تميز المؤسسات التعليمية الجزائرية عن غيرها وتصميم أنظمة لتقويم عضو هيئة التدريس مع تقديم العديد من التحفيزات له للحفاظ على الكوادر العلمية بالجزائر.
8. العمل على دعم المخابر ومتابعتها وتقييمها وتشجيع إقامة الشراكة مع الجامعات الأجنبية من أجل الاحتكاك بالخبرة أكثر والاستفادة من مختلف التجارب العالمية.

قائمة الملاحق والأشكال

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه في السياسة والقانون

استبيان

أستاذي(تي) الفاضل(ة):

في إطار إعداد مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة، تحت عنون أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012 يرجى التفضل بتعبئة هذا الاستبيان وهذا بوضع إشارة أمام العبارة المناسبة ونعلمكم أن المعلومات التي ستدلون بها سيتم التعامل معها بسرية تامة ولغرض البحث العلمي لا غير.

شاكرين حسن تعاونكم

تحت إشراف :

الدكتورة فضيلة عكاش

من إعداد الطالب :

محمد السعيد بن غنيمة

الموسم الدراسي 2015/2014

معلومات عامة:

1- التخصص والكلية التي تنتمون إليها:.....

2 (الدرجة العلمية: -أستاذ التعليم العالي

-أستاذ محاضر

-أستاذ مساعد

4)العضوية في فرقة بحث، مخبر علمي: أ-

ب-

الرقم	الفقرة	أوافق	أوافق بشدة	لا أوافق	لا أدري
1	مسألة التأطير (النوعية) وتزايد عدد الطلبة				
1.1	لم يستطع نظام LMD التكفل أفضل بالطلبة بالرغم من المرونة التي يمتاز بها وعروض التكوين المتعددة في مختلف التخصصات .				
2.1	مجانية التعليم العالي من الأسباب الرئيسية في التدفق الطلابي الذي تشهده مختلف الجامعات حاليا				
3.1	سياسة التكوين مدى الحياة وتكوين المكونين المتبعة حاليا ساهمت في التخفيف من مشكلة التأطير في الجامعة .				
4.1	الانتقال لنماذج أكثر حداثة والتنويع في التعليم العالي (جامعات، مدارس عليا جامعة التكوين المتواصل.....) هو ضرورة اليوم للتكفل بالتدفق الطلابي.				
2	مسألة المناهج الدراسية				
1.2	إن عروض التكوين المقدمة في الجامعة مازالت لا تساير حاجيات سوق العمل المتطورة والمتغيرة باستمرار				
2.2	المناهج المتبعة حاليا في التدريس وخاصة في الشعب التقنية لا تساهم في جعل الطالب يبدع أو يبتكر لأنها لا تساير الطفرة المعرفية التي تميز العصر الحالي				
3.2	سياسات التوجيه المطبقة بالنظام الجديد لم				

					تساهم في التقليل من مشكلة الرسوب إلا بنسب قليلة جدا.	
					4.3 من نتائج الإصلاحات فتح التخصصات المهنية بالجامعة الجزائرية مما جعلها تساهم في توفير اليد الفنية المؤهلة (تمهين التعليم العالي) في مختلف القطاعات وتستجيب لحاجات المجتمع الاقتصادية.	
					3 مسألة التمويل ومردودية الإنفاق العام	
					1.3 الإصلاح المالي الذي تم اعتماده في مؤسسات التعليم العالي سنة 2002 وهو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج يساهم في ترقية المنتج الجامعي (الطالب والبحث العلمي).	
					2.3 عقود الاتفاق بين الجامعة ومختلف القطاعات (خاصة المؤسسات الاقتصادية) تساهم في تمويلها وهو ما يعتبر مصدر جديد للتمويل بالرغم من محدوديته	
					3.3 الجامعة الجزائرية لم تستفد من الشراكة مع المخابر الدولية وخاصة تلك التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطويرها بالرغم من الاتفاقيات الموجودة بين مختلف المخابر الجزائرية والأجنبية.	
					4.3 ضعف القطاع الاقتصادي الخاص في الجزائر أثر على الجامعة من حيث التمويل كمصدر ثاني.	
					5.3 حجم الإنفاق على التعليم العالي يتناسب مع	

					عدد الطلبة والحاجات البيداغوجية.
					6.3 كثرة مخابر البحث العلمي والإنفاق عليها وتنوعها في مختلف مؤسسات التعليم العالي يجعل من الجامعة الجزائرية قادرة على مواكبة التغيرات المتسارعة التي يتميز بها العصر الحالي.
					7.3 مركزية التمويل ساهم في تعقيد (الوصاية والبيروقراطية) مشكلة التمويل بالنسبة لمختلف الجامعات بالرغم من أن الإصلاحات الجديدة تنص على استقلالية الجامعة.
					8.3 نقص الرقابة وغياب إستراتيجية واضحة لتقييم أنشطة المخابر جعل منها ذات مردود ضعيف.

الأسئلة المفتوحة:

1) هل ترى أن خصخصة قطاع التعليم العالي ستساهم في تحسين نوعية التعليم العالي وترقية المنتج العلمي؟

.....

2) في رأيك هل الملتقيات التي تعقد في مختلف مؤسسات التعليم العالي تساهم فعلا في إيجاد حلول للمشاكل التي تطرحها وتبليغها للجهات الوصية؟

.....

.....

3) نقص الرقابة و الرشادة في الإنفاق على التعليم العالي (خاصة المخابر) ساهم في انتشار الفساد في داخل مؤسسات التعليم العالي (الرشوة والمحسوبية والعلاقات المشبوهة مع الممولين) مما أثر على القطاع بالسلب. هل تؤيد وجهة النظر هذه؟

لا

نعم

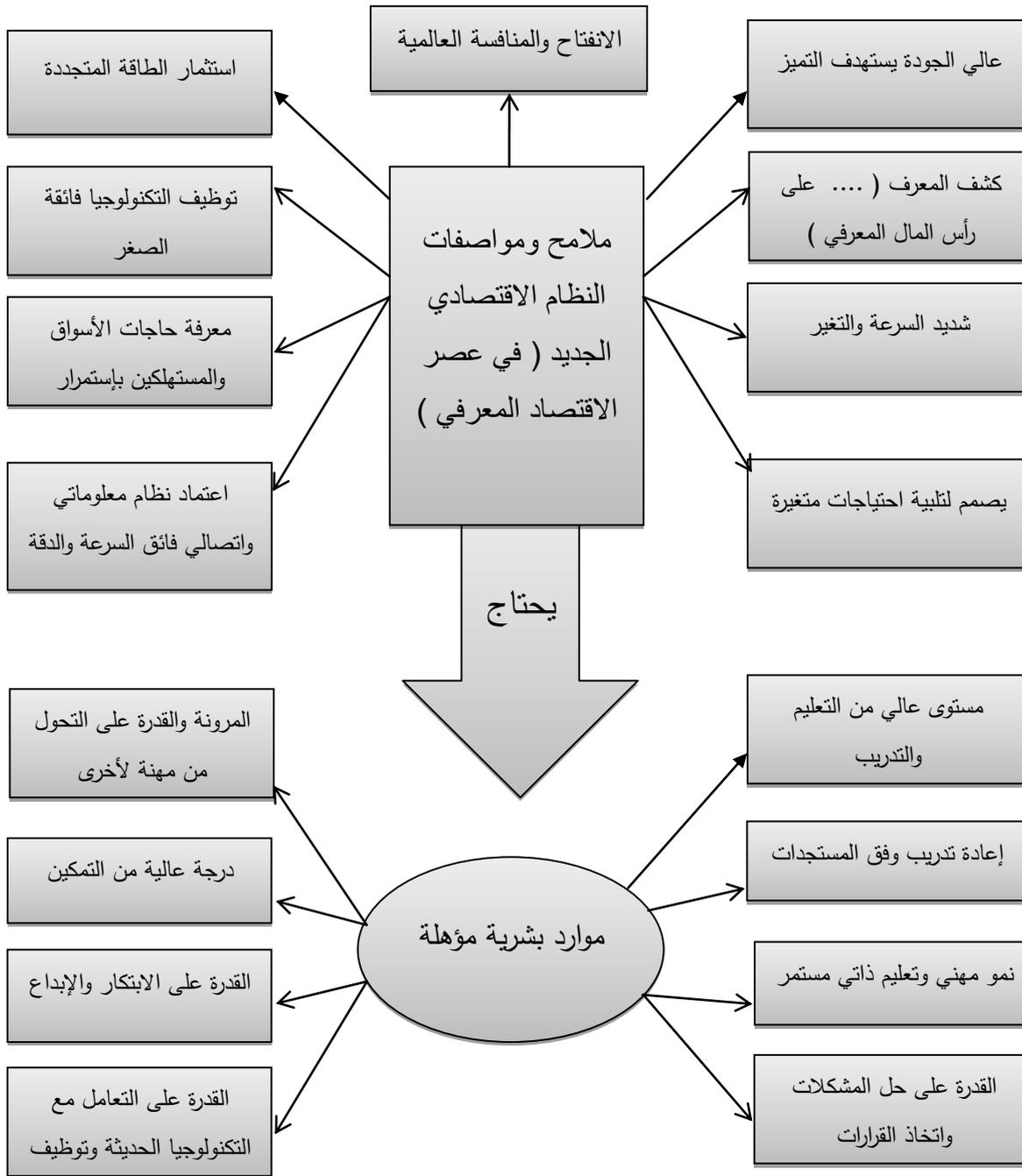
إذا كانت الإجابة بنعم نرجو التوضيح أكثر

.....

.....

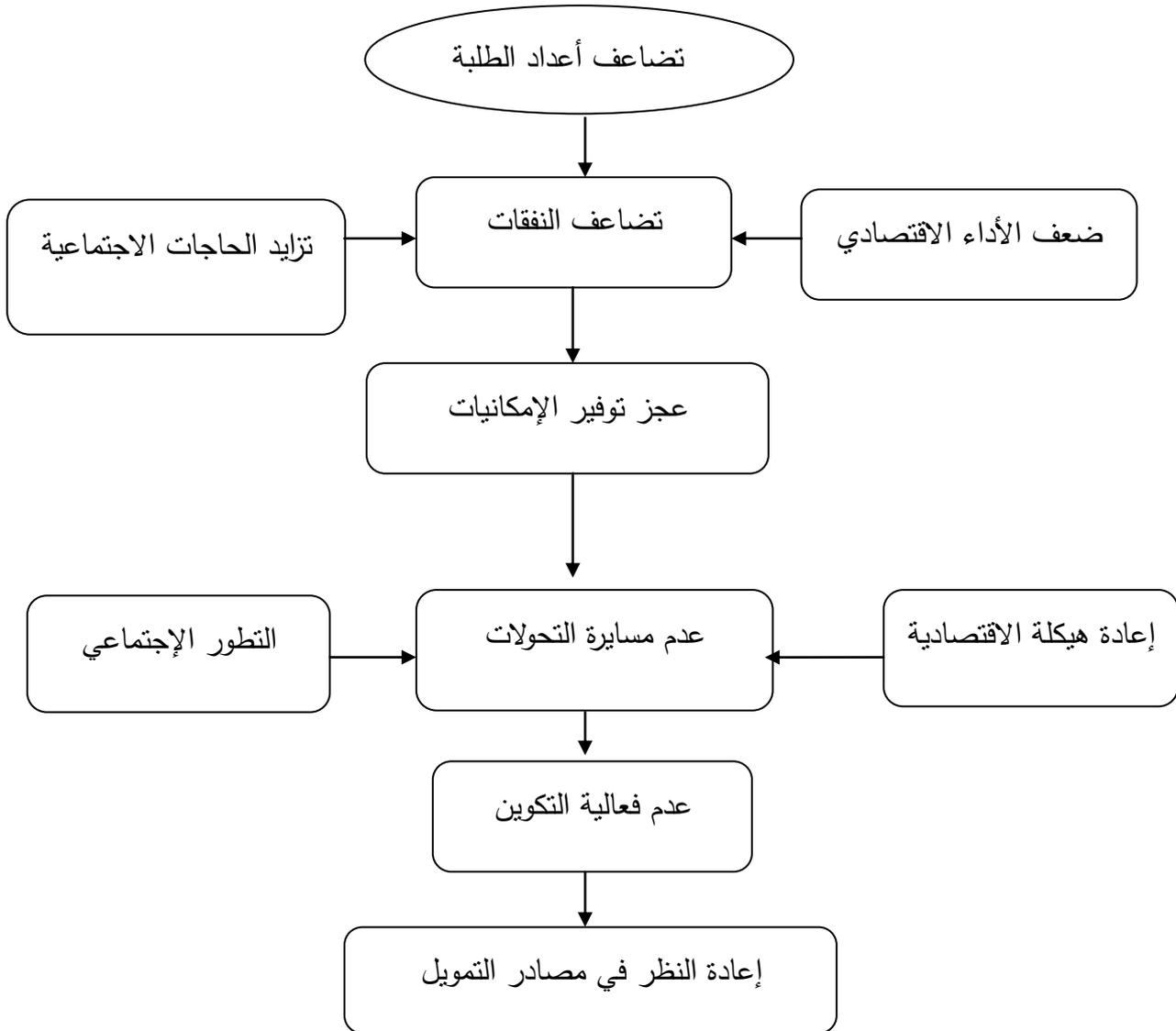
قائمة الأشكال والترسيمات

الشكل رقم (01) : مواصفات النظام الاقتصادي العالمي الراهن وعلاقته بالموارد البشرية المؤهلة



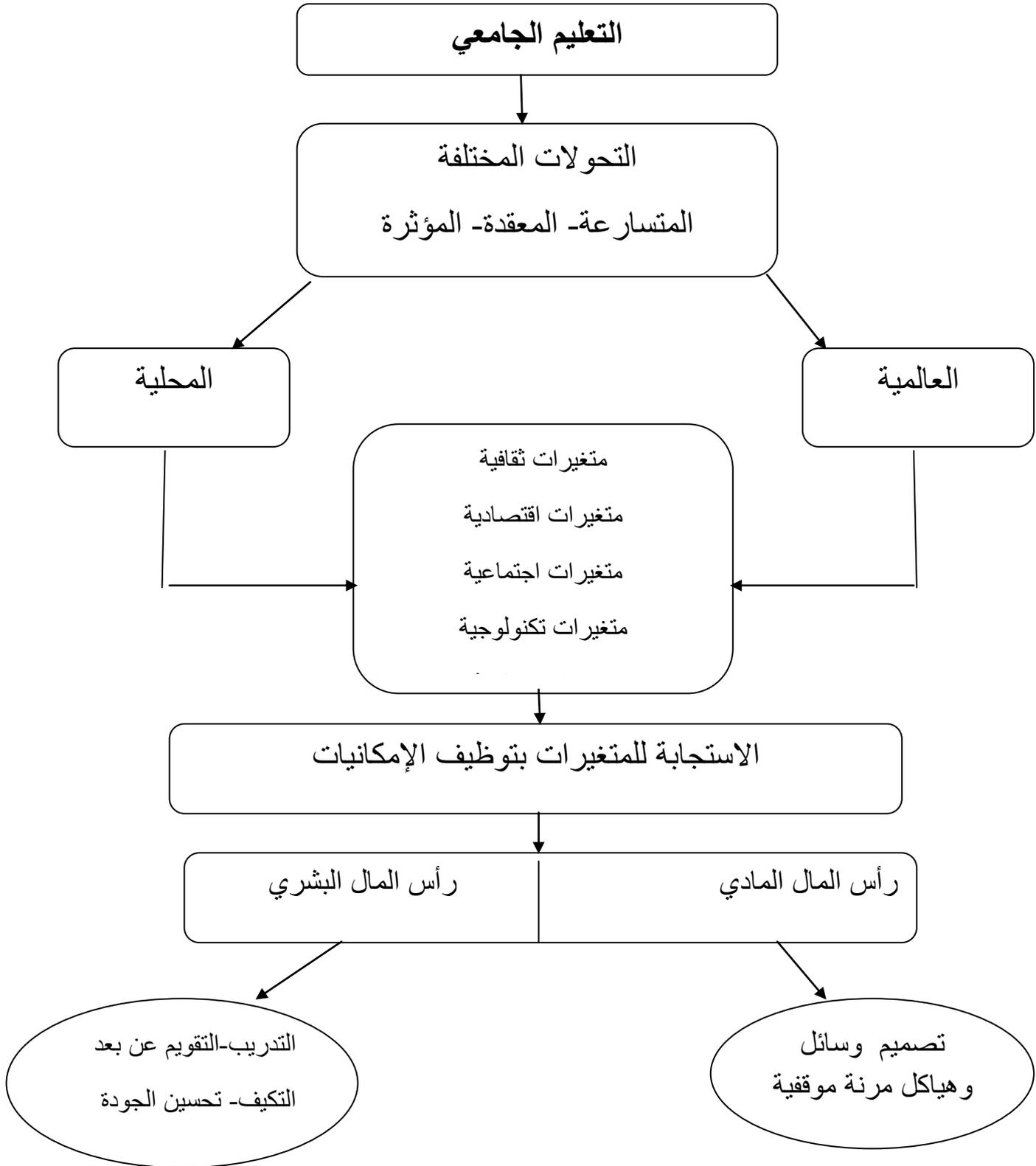
المصدر: سعد عادل، هارون أسماء: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية "دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر"، جامعة زيان عاشور بتاريخ 2010/05/20، الجلفة، ص 139.

شكل رقم (2)



المصدر: بوتلجة غايث: المرجع السابق، ص 106

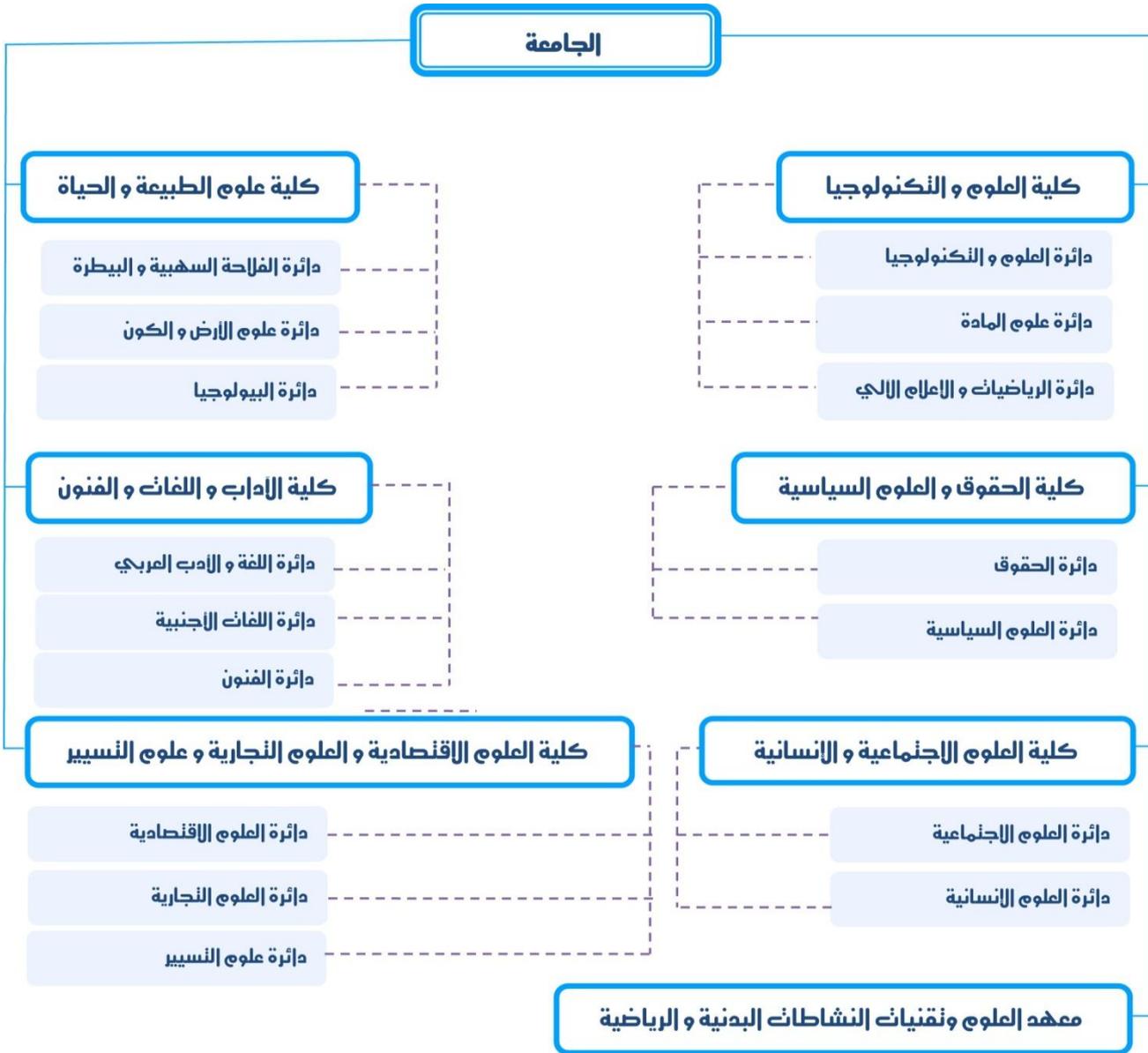
الشكل رقم (3) يوضح تكيف التعليم العالي مع المتغيرات المحلية والدولية



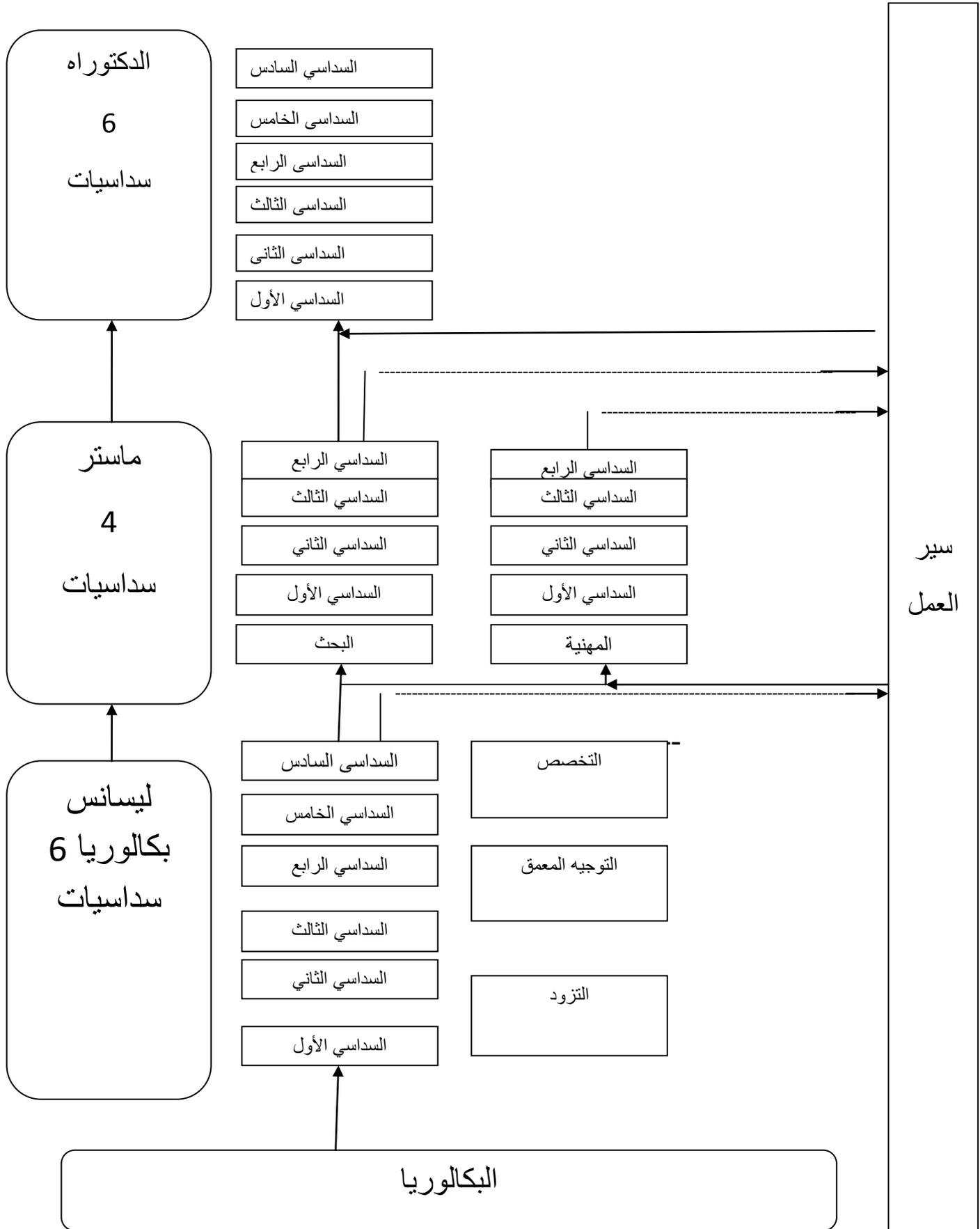
المصدر: بوحنية قوي، التعليم العالي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشرافية، مجلة

العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن جوان 2005

الشكل رقم(4) يبين هيكله جامعة زيان عاشور بجلفة



الشكل رقم (6) رسم بياني وضع هيكله لنظام الجديد L.M.D



قائمة الجداول

الجدول رقم (01)

المسار النموذجي: مثال رقم 1

مجال: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص: علوم اقتصادية

شهادة: ليسانس في علوم اقتصادية

الوحدات القياسية	الحجم الساعي	وحدة التعليم	السداسي
		<u>وحدة التعليم الأساسية 1:</u>	
3	20 ساعة	- اقتصاد كلي (1)	
4	35 ساعة	- اقتصاد جزئي (1)	
3	20 ساعة	- التاريخ الاقتصادي (1)	السداسي الأول
		<u>وحدة التعليم الإستنتاجية:</u>	
4	35 ساعة	- رياضيات (1)	
4	35 ساعة	- إحصاء (1)	
4	35 ساعة	- محاسبة (1)	
		<u>وحدة التعليم الأفقية:</u>	
2	20 ساعة	- المنهجية	
2	20 ساعة	- علم الاجتماع	
2	20 ساعة	- حقوق	
2	20 ساعة	- لغة حية	
	260 ساعة	المجموع	

		<u>وحدة التعليم الأساسية 2:</u>	
4	38 ساعة	- اقتصاد كلي (2)	السداسي الثاني
6	54 ساعة	- رياضيات (2)	
3	20 ساعة	- محاسبة تحليلية (2)	
		<u>وحدة التعليم الاستكشافية 2:</u>	
3	35 ساعة	- رياضيات (2)	
3	30 ساعة	- إحصاء (2)	
3	30 ساعة	- محاسبة (2)	
		<u>وحدة التعليم الأفقية 2:</u>	
3	20 ساعة	- علم الاجتماع (2)	
3	20 ساعة	- حقوق (2)	
2	20 ساعة	- لغة حية (2)	
	259 ساعة	المجموع	
		<u>وحدة التعليم الأساسية 3:</u>	
5	45 ساعة	- اقتصاد كلي (3)	السداسي الثالث
4	35 ساعة	- رياضيات (3)	
4	30 ساعة	- محاسبة تحليلية (3)	
		<u>وحدة التعليم الاستكشافية 3:</u>	
4	20 ساعة	- تسيير المؤسسات	
5	45 ساعة	- نفود وتمويل	
4	35 ساعة	- الاحتمالات (1)	
		<u>وحدة التعليم الأفقية 2:</u>	
2	20 ساعة	- علوم السياسية	
2	15 ساعة	- لغة حية (3)	

		<u>وحدة التعليم الأساسية 4:</u>	
4	35 ساعة	- اقتصاد جزئي	السداسي الرابع
4	35 ساعة	- تاريخ الاقتصادي	
4	20 ساعة	- مالية عامة	
		<u>وحدة التعليم الاستكشافية 4:</u>	
4	35 ساعة	- الاحتمالات (2)	
4	35 ساعة	- رياضيات (4)	
4	30 ساعة	- اقتصاد الموارد البشرية	
		<u>وحدة التعليم الأفقية 4:</u>	
5	20 ساعة	- علم الاجتماع العمل	
2	15 ساعة	- لغة حية (4)	
	245 ساعة	المجموع	
		<u>التخصص:</u>	
6	35 ساعة	- اقتصاد كلي (1)	السداسي الخامس
6	35 ساعة	- اقتصاد دولي (1)	
4	30 ساعة	- تاريخ الفكر الإقتصادي	
4	30 ساعة	- رياضيات مالية	
		<u>وحدة التعليم الأفقية 5:</u>	
6	45 ساعة	- البرمجة الخطية والبحث	
6	15 ساعة	العلمي	
2	15 ساعة	- إعلام آلي (1)	
30	205 ساعة	- لغة حية (1)	
		المجموع	
		<u>التخصص:</u>	
6	50 ساعة	- اقتصاد كلي ديناميكي (2)	
6	50 ساعة	- اقتصاد دولي (2)	

4	20 ساعة	- تحليل مالي	السداسي
5	35 ساعة	- اقتصاد قياسي	السادس
2	15 ساعة	- لغة حية	
<u>وحدة التعليم الأفقية:</u>			
4	30 ساعة	- علم اجتماع التنظيمات	
2	45 ساعة	- إعلام آلي	
30	245 ساعة	المجموع	

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، مرجع سابق، ص 33

الجدول رقم (02) تطور الهياكل القاعدية (1998-2005)

2005/2004	2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	السنوات
26	26	25	25	17	الجامعات
13	13	14	14	13	المراكز
02	02	02	02	03	المعاهد الوطنية للتعليم العالي
03	03	03	03	03	المدارس العليا للإساتذة
01	01	01	01	01	المدارس العليا للتعليم التقني
10	10	10	12	12	مدارس عليا ومعاهد

المصدر: موسى نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج

الإصلاحات خلال الفترة 2000-2009، مرجع سابق ص 49

الجدول رقم(03) يوضح تطور عدد الأحياء الجامعية (1998-2005)

السنوات	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
الأحياء الجامعية	120	122	152	162	184

المصدر: نفس المرجع السابق ص 50

الجدول رقم(04) يوضح تطور عدد الأساتذة(1999-2005)

ما بعد التدرج	الأساتذة الجزائريين	الأساتذة الأجانب
2001/2000	466084	67
2002/2001	543535	64
2003/2002	585900	61
2004/2003	651000	68
2005/2004	720499	68

المصدر: نفس المرجع

الجدول رقم(05) تطور عدد المؤسسات الجامعية لمرحلة مخطط دعم النمو للموسم

2009/2008

نوع المؤسسة الجامعية	العدد
الجامعات بما فيها التكوين المتواصل	27
المراكز الجامعية	16
المعاهد الوطنية للتعليم العالي	02
المدارس والمعاهد الوطنية المتخصصة	09
ملحقات جامعية خارج الولاية	02
مدارس التعليم التقني	04
المجموع	60

الجدول رقم(06) يوضح برنامج الهياكل البيداغوجية المسلة للفترة الخماسية
2009/2005

المجموع	البرنامج الخاص بتطوير مناطق الهضاب العليا	البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب	البرنامج التكميلي 2007/2005	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005	القدرات البيداغوجية وهياكل الدعم
521,800	20,800	10,000	24,000	467,000	الهياكل البيداغوجية(الأماكن البيداغوجية)
524,800	0	0	1,000	2,000	قاعات المحاضرات الكبرى(أماكن بيداغوجية)
	20,800		25,000	469,000	المجموع
11	5	0	1	5	المكتبات المركزية
المجموع	البرنامج الخاص بتطوير مناطق الهضاب العليا	البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب	البرنامج التكميلي 2007/2005	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005	القدرات البيداغوجية حسب الجهة
176,100	2,000	1,000	400,000	169,100	الوسط
212,000	12,200	6,000	500,000	197,800	الشرق
127,700	6,600	3,000	16,000	102,100	الغرب
524,800	20,800	10,000	25,000	469,000	المجموع

المصدر: لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر- المبررات والمتطلبات الأساسية-، مرجع سابق ص77

الجدول رقم (07) التطور المؤسسي للبحث في الجزائر من 1962 إلى 2012

سنة الحل	الوصاية	سنة التأسيس	الهيئة
1968	/	1963	مجلس البحث
1971	/	1968	هيئة التعاون العلمي
1973	/	1971	المجلس المؤقت للبحث العلمي
1983	وزارة التعليم العالي	1973	الهيئة المؤقتة للبحث العلمي
1986	رئاسة الجمهورية	1982	محافظة الطاقات الجديدة
1986	الوزارة الأولى	1984	محافظة البحث العلمي والتقني
1990	رئاسة الجمهورية	1986	المحافظة العليا للبحث
1991	الوزارة الأولى	1990	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا
1991	الوزارة الأولى	1991	الوزارة المنتدبة المكلفة بالبحث والتكنولوجيا والبيئة
1992	وزارة الجامعات	1991	أمانة الدولة للبحث
1993	وزارة التربية الوطنية	1992	أمانة الدولة
1994	وزارة التربية الوطنية	1993	الوزارة المنتدبة المكلفة بالجامعات والبحث
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2000	الوزارة المنتدبة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي
إلى يومنا هذا	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	2008	المديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي

المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، مرجع سابق

الجدول رقم (08) مخابر البحث بجامعة زيان عاشور الجلفة

الرقم	اسم المخبر
01	مخبر الكيمياء العضوية والعينات الطبيعية
02	مخبر الأتمتة التطبيقية والتشخيص الصناعي
03	مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات بالجزائر
04	مخبر الأجهزة الميكروموجية والمواد للطاقات المتجددة
05	مخبر التطور في الميكانيكا والمواد
06	مخبر العلوم ومعلوماتية المواد
07	مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر
08	مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها
09	مخبر المصطلح والمخطوط والأدب الجزائري المكتوب في الصحافة
10	مخبر قانون حماية البيئة
11	مخبر تنقيب وتثمين النظم البيئية السهبية
12	مخبر إصلاح النظام الدستوري الجزائري ومتطلبات الحكم الراشد

الجدول رقم (09) مخابر البحث بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

numéro	Le laboratoire
01	Protection des écosystèmes en zones arides et semi-arides
02	Bioressources sahariennes préservation et valorisation
03	Géologie du Sahara
04	Génie de l'Eau et de l'Environnement en Milieu Saharien
05	Laboratoire de Recherche sur la Phœniciculture
06	Rayonnement et Plasmas, Physique de Surface
07	Mathématiques Appliqués
08	Développement des Energies Nouvelles et REnouvelables dans les Zones Arides et sahariennes
09	Valorisation et promotion des ressources sahariennes
10	Exploitation et Valorisation des Ressources Naturelles en Zones Arides

11	<u>Biogéochimie des Milieux Désertiques</u>
12	<u>Génie des Procédés</u>
13	<u>Laboratoire de Génie Elèctrique</u>
14	<u>Dynamique, Interaction et Réactivité des Systèmes</u>
15	<u>Rôle de l'université et les entreprises économiques dans le développement local durable</u>
16	<u>Économie des organisations et l'environnement naturel</u>
17	<u>Performance des entreprises et des économies dans le cadre de la mondialisation</u>
18	<u>Financement, Finance des marchés et finance d'entreprise</u>
19	Exigences pour la promotion et le développement des économies
20	<u>émérgentes dans le cadre de l'intégration à l'économie mondiale</u>
21	<u>Laboratoire des Applications Quantitatives en Sciences Economiques et Financières</u>
22	<u>Problématique de la Transition Politico-économique et Sociale dans le cas de l'Algérie</u>
23	<u>Critique et sa terminologie</u>
24	<u>Patrimoine linguistique et littéraire dans le sud-est algérien</u>
25	<u>Linguistique textuelle et l'analyse de discours</u>
26	<u>Français des Écrits Universitaires</u>
27	<u>Pratiques psychologiques éducatives dans l'enseignement</u>
28	<u>Transformation des construits sociaux et son impact sur l'identité et l'action sociale dans les sociétés en transition</u>
29	<u>Psychologie et qualité de vie</u>
30	<u>Qualité des programmes en éducation spécialisée et l'enseignement</u>

	adapté
31	Science et technologie des activités physiques et sportives

قائمة المراجع

1) الكتب:

أ- بلغة العربية:

- 1- أبو الوفا (جمال) وآخرون: اتجاهات حديثة في الإدارة المدرسية، دار المعرفة الجامعية، مصر 2000.
- 2- أحمد (زهير الخطيب)، المالية العامة، دار زاران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997
- 3- أحمد (عزام) ،محمد (حسين الوادي)، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة، الأردن،
- 4- الأسعد (محمد مصطفى): التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004
- 5- البيلاوي (حازم): دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، مصر، 1998،
- 6- الجنابي (طاهر): علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد 2000
- 7- السيد (عبد المولى): المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975 .
- 8- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادي للدخول ، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1993
- 9- المحجوب (رفعت): المالية العامة، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966
- 10- المرسي (السيد حجازي): مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002
- 11- النجار (فريد): إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الإحسان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000
- 12- بلقاسم (بهلول): سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر "الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 98

- 13-الناخ (على): التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971
- 14-غياث (بوفلجة): التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 15-بسيوني عبد النبي (سعاد): بحوث ودراسات في نظم التعليم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001
- 16-باكوفلين وآخرون، أسس المعارف السياسية، دار التقدم ، موسكو، 1997
- 17-بوحوش (عمار) ، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006م
- 18-تومي (عبد الرحمان) ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 1432 هـ/2011م
- 19-جون (كينيت جالبريت): تاريخ الفكر الاقتصادي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 2000
- 20-جامع (أحمد) ، علم المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، الجزء الأول، 1970
- 21-حمدي (عبد العظيم): السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007
- 22-حمد (عبد السلام حامد) وآخرون، تمويل التعليم العالي واتجاهاته المعاصرة، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، 2008
- 23-زاهي الرشدان (عبد الله) ، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الأردن، 2005
- 24-زاهي رشدان (عبد الله)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001
- 25-سنوسي (محمد بشار)، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام الجامعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2008

- 26-سوزي (عدلي ناشد): الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000
- 27-شب (بدران)، جمال (دهشان): التجدد في التعليم الجامعي، دار البلقان، القاهرة، 2001
- 28-عابدين (محمود عباس): علم اقتصاديات التعليم الحديث، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، أبريل 2000
- 29-عادل (أحمد حشيش): أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996
- 30-عبد الرزاق (الفراس): الحكومة والفقراء والإنفاق العام -دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
- 31-عبد الكريم (صادق بركات): الاقتصاد المالي، جامعة دمشق (سوريا)، 1992-1993.
- 32-علي (خليل سليمان)، أحمد اللوزي: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 2000.
- 33-علي (صالح جوهر)، التعليم العالي العام والخاص، الواقع والتحديات توجهات عالمية وعربية معاصرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة (مصر)، 2012.
- 34-عوف (محمد الكفراوي): السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 35-فلح (حسن خلف): اقتصاديات التعليم والتخطيط، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2006.
- 36-----: المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
- 37-فخري (رشيد) وآخرون: التربية في المجتمع الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الفنية، الإمارات، 1988.

- 38-فريد (أحمد)، سهير (محمد) ، السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000
- 39-قدي (عبد المجيد): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
- 40-لعويسات (جمال الدين) ، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968- 1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986.
- 41-محمد عباس (سهيلة): إدارة الموارد البشرية مدخل إستراتيجي، الطبعة الثانية دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 42-محمد (عباس محرزى): اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة الإيرادات العامة، الموازنة العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 43-محمود أحمد (عبد اللطيف): تنوع مصادر التمويل التعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 1993.
- 44-مقداد (محمد)، لحسن (أبو عبد الله): تقويم العملية التكوينية -دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري- ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998.
- 45-نوزادا (عبد الرحمان الهيتي): المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.

بالفرنسية:

- 46- ALANJ. J. Auer bach and Martin Feldstein, Hand book of public Economics, voume, Elesevier, 5 edition, 2005.
- 47- DENDIDENI YAHIA, La Pratique du Systeme Budgétaire de L'Etat. Alger : OPU ; 2002
- 48- Duverger Maurice, France publique, PUF, Paris, 1971.

49- Herzallah Abdel Karim et Baddari Kamel, Comprendre et Pratiquer le L.M.D Licence Master Doctorat. 3eme Edition, Alger : Office des publications universitaires, 2007.

50- Schultz Theodor, education, investments and returns, in : Hollis Chenery (ed), hand book of development economics, Netherlands: Elsevier, 2002.

(2) المقالات:

53- الرشيدي (شقرن)، البحث العلمي إلى أين، رسالة معهد الإدارة، العدد 55، الرياض، 2005

54- الموسوي (نعمان محمد صالح)، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، مجلة النشر العلمي، العدد 67، المجلد 123، 2003

55- المحيسن (عبد الله)، تعليم العلوم في المرحلة المتوسطة في أمريكا واليابان وبريطانيا والسعودية، دراسة ميدانية مقارنة، المحلية التربوية لمجلس النشر العلمي، العدد 64، المجلد السادس، الكويت، 2002.

56- بوقصوص (خالد أحمد)، اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة، مجلة التعاون، العدد 51، فيفري 2000

57- بوسنة (محمود)، تأملات حول تطور التعليم في الوطن العربي ومدى مساهمته في عملية التنمية - عرض حالة الجزائر - مجلة العلوم الإنسانية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر 2000.

58- بوفليح (نبيل)، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000.2010، مجلة الأبحاث الاقتصادية. العدد الثاني عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2011

59- بوساحة (نجاة)، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية - مقارنة سوسيولوجية -، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة ورقلة، 2012

- 60- بوزيد (نبيل): التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهات التحديات، سلسلة إصدارات محبر التربية والتنمية، دار المغرب للنشر والتوزيع وهران، 2004
- 61- بدر (ماجد)، أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن (الواقع والحلول) ، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 36، يوليو (1999)
- 62- بن العاربية (حسين)، دور التعليم في النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة المستقبل العربي العدد، 20
- 63- تركي (رابح) ، تطور التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 2، دمشق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ديسمبر 1984
- 64- حاجي (العلجة)، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق -دراسة تحليلية تقييميه للإصلاحات الجديدة ل.م.د، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 جوان 2013
- 65- حبة (العقبى)، التعليم العالي والتنمية، حوليات جامعة الجزائر، 1987/1986
- 66 - معياعة (عادل سالم موسى)، إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي: تجارب عالمية، جامعة اليرموك، مجلة دراسات عالمية، العدد الثالث الأردن، 2008
- 67- رائف (عبد الستار) ، المولي (حسن حمادي) ، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، 2012
- 68- ونيسي (زهور)، ثماني سنوات بداية وأرضية للخير والأمل، مجلة مجلس الأمة، العدد 23 ديسمبر 2005

3) الأطروحات والرسائل الجامعية:

69-أيمن (يوسف)، تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم والاجتماعية والإنسانية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008

70-أرنوح (يمينه): إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006

71-الإمام (سلمى): صنع السياسة العامة في الجزائر - دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2007/2008

72-بادي (سهام): سياسات إستراتيجيات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم نحو إستراتيجية وطنية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي، رسالة ماجستير تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004/2005

73-براهيمي (حسينة): تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، دراسة حالة جامعة باتنة 1992-2001، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004/2005

74-برهمي (أحمد)، عبد الرحمن (أميرة): أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي، كلية الأمير سلطان الأهلية نموذجاً - بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط-، جامعة أم القرى بمكة، السعودية، 2002

75-بصديق (محمد): النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009

- 76-بن عزة(محمد): ترشيد سياسة الإنفاق العام بتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر من 1990- 2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقاسم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/ 2010
- 77-بوفليح (نبيل) : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005
- 78-تيلولت (سامية): الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2002
- 79-تومي (عبد الرحمان)، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980- 2000 ، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001،
- 80-حذيفة (مازن عبد المجيد): تطوير وتقييم نظام التعليم الإلكتروني التفاعلي للمواد الدراسية الهندسية والحاسوبية، رسالة ماجستير في نظم المعلومات، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2008
- 81-حليمة (عزا لدين): دور التعليم في تحديد مستوى الدخل دراسة قياسية لعينة من دول ، (GMM) وتقنية Panel خلال الفترة 1981- 2005 بإستعمال معطيات البانيل (OCDE ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011
- 82-دواسي (مسعود): السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990- 2004، أطروحة الدكتوراه اقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/ 2006

- 83- زرمان (عبد الكريم)، نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي،¹ رسالة الماجستير علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2003-2004
- 84- زرمي (نعيمة): التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2010/2011
- 85- زراولة (رفيق): تنظيم وهيكل الجامعة الجزائرية دراسة حالة جامعة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2005
- 86- فرميش (مليكة)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر ن أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية
- 87- قوي (بوحنية): إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية، حالة الأستاذ الجامعي الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007
- 88- لرقط (علي): إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر - المبررات والمتطلبات الأساسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة لخضر، باتنة، 2008-2009
- 89- مالكي (سعاد): دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2010-2011،
- 90- مامري (جميلة): مكانة دور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2001

91-مرادسي (حمزة) ، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات أولية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر باتنة، 2010/2009

92-موسى (نور الدين)، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011-2012

93-موزاي (بلال): الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003

94-نمور (نوال): كفاءة هيئة التدريس وآثارها على جودة التعليم العالي، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012

باللغة الأجنبية:

1- Chalamallah Mohamed, « L'université Algérienne : Geness des contraintes truelles, Condition pour une mise niveau », les cahiers du CREAD : Etude sur L'université Algérienne, N°77, Alger, Bouzareah 2006

4) الوثائق الرسمية والحكومية:

95-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم رقم 121/63 المؤرخ في 18 أبريل 1963، ص 95

96-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - المرسوم رقم 208/65 المؤرخ في 12 أوت 1965، ص 108

- 97-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - الجريدة الرسمية - المرسوم رقم 67 /187 المؤرخ في 09 جمادى الثانية 1387 الموافق لـ 19 سبتمبر 1967 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية العدد 79
- 98-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 35/71 المؤرخ في 24 ذي القعدة 1390 هـ الموافق لـ 20 جانفي 1971م يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد 7.
- 99-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 83-554 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1983 المتضمن القانون النموذجي للجامعة العدد 27، 40، 1983.
- 100-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 188/90 المؤرخ في 1 ذي الحجة 1410هـ الموافق لـ 23 يونيو يحدد هيكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارة العدد 26، 27 جوان 1990
- 101-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1419 هـ الموافق لـ 17 أوت 1998 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة العدد 60. 1998.
- 102-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 399/98 المؤرخ في 13 شعبان 1419 الموافق لـ 2 ديسمبر 1998 ينظم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العدد 91، 1998.
- 103-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرخ في 8 شعبان 1420هـ الموافق لـ 16 نوفمبر 1999 يحدد كفاءات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها .

- 104-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: مرسوم رئاسي رقم 101/2000 مؤرخ في 5 صفر 1421 هـ الموافق ل 9 ماي 2000 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية. العدد 27.
- 105-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: القانون رقم 11/98 المؤرخ في 29 ربيع الثاني 1419 هـ الموافق ل 22 أوت 1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 2002/1998م العدد 62.
- 106- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 197-2000 المؤرخ في 25 جويلية 2000 المتعلق بإنشاء المركز الجامعي بالجلوفة
- 107- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم رقم 01/03 المؤرخ في 2 ذي القعدة 1423 هـ الموافق ل 4 جانفي 2003 ينظم الإدارة المركزية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، العدد 02، جانفي 2003.
- 108- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 8 شوال 1425 هـ الموافق ل 21 نوفمبر 2004 المتضمن إحداث شهادة ليسانس نظام جديد العدد 75، 24 نوفمبر 2004.
- 109- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية: قرار وزاري رقم 2 مؤرخ في 23 يناير 2005 يحدد تنظيم التعليم وضبط كفايات مراقبة المعارف والكفاءات والانتقال في دراسات الليسانس نظام جديد.
- 110- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 09-09 المؤرخ في 04 جانفي 2009
- 111- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 113 الصادر في 14 مارس 2013، المتعلق باستحداث كليات جديدة بجامعة ورقلة.

5) التقارير :

أ) باللغة العربية

113-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية العام للمخطط التقرير الخماسي الأول 1980-1984،

114-التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، الجزائر.

115-اليونسكو التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، باريس 2005

116-المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم:اجتماع مجلس وزراء العرب ، مستقبل التعليم العالي بالمنطقة العربية، القاهرة 2006

117-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،لجنة علاقات العمل،تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، الدورة الرابعة عشر، الجزائر،نوفمبر 199

118-اليونسكو، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (98-2009)، التقرير الإقليمي، القاهرة، 6 يوليو 2009،

119- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي 1971 الجزائر

120-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة الجامعات الحولية الإحصائية رقم 0 الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1991

121- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ملف إصلاح التعليم العالي 2004 جانفي 2004

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح

التعليم العالي 2007، جوان 2007

122- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التعليم

العالي والبحث العلمي 50 سنة (1962-2012) في خدمة التنمية، جوان 2012

ب) بالفرنسية:

123-Ministère de l'Industrie, Direction générale de la régulation et de la normalisation, Le prix algérien de la qualité, objectifs conditions de participation et questionnaire, Année 2006.

124-Ministère de l'Industrie, Direction de la normalisation et la protection industrielle, Prix Algérien de la Qualité 2006 check-list d'évaluation, Année 2006.

125-Ministère de l'enseignement supérieur, Rapport 1^{er} plan Quadriennal : 1970/1973, Alger, 1974.

126-Ministère de l'enseignement supérieur, l'Algérie en chiffres, 1983, p20-21

127-Ministère de L'enseignement Supérieur, La Formation Supérieure en chiffres Année 84/85. Alger 1985

Ministre de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique, Présentation, Evaluation et Habilitation des Offres de Formation dans le Cadre du Dispositif L.M.D. Circulaire N°7, Alger, 2005.

6)الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

129-الترتوري(محمد عوض)، عرفات جويحات(أغادير)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات الأردن عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006

130-إبراهيم دقة (سناء): التقييم وعلاقته بتحسين نوعية التعليم في البرامج التعليم العالي، ورقة عمل أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، 2004

131-بقة(شريف)،صحراوي (إيمان)، الأساليب المستخدمة في تحقيق الجودة الشاملة في أداء المؤسسات الجامعية، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الدولي إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات ، جامعة منتوري قسنطينة، 10 افريل 2010

132-بن محمد الصقر (عبد العزيز) ، بن خالق الخفطي(سليمان): تمويل الكلية التقنية بالخرج، المشروع النهائي لمادة تمويل التعليم، مقررات الإدارة التربوية لبرنامج الدكتوراه، جامعة الملك سعود، السعودية، 1427/ 1428هـ

133-بودية (فاطمة) وبن زيدان (فاطمة الزهراء)، دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الاقتصادي(دراسة قياسية لكل من الجزائر السعودية والأردن باستخدام معطيات بانيل) ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي تقييم أثار البرامج الاستثمارية العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11/12 مارس 2013.

134-بولرياح (عسالي)، الدور الحضاري للجامعة ومواكبة تطلعات التنمية المحلية - من هوية الجامعة إلى جامعة الهوية- ورقة بحث مقدمة بالملتقى الوطني الأول حول تقييم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20/05/

135-خلوط (عاطف): أثر التعليم العالي على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجامعة الجزائرية- ورقة بحث لملتقى الوطني الأول التقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20/2010

136-رحالي(بالقاسم): دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2010 الملتقى الدولي حول الإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة من جامعة المسيلة نوفمبر 2001

137-سعد (عادل)، هارون (أسماء):تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية "دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر"، جامعة زيان عاشور بتاريخ 20/05/2010، الجلفة

138-سعيد(ماجد)، تجربة التحول المستمر في جامعة التكنولوجيا، ماليزيا، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 13، 11 أكتوبر 2010، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2011

139-سعيد (وصاف): الاستثمار البشري كمجدد أساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية يومي ، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، 09/10 مارس 2004

140-سعود (عادل)، هارون أسماء: التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام LMD في الجزائر، ورقة بحث بالملتقى الوطني دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات السوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2009،

141-سليمان سيشبوط(سليمان) قيوة (سمير)وآخرون ، دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الألفية الثالثة المشاكل ومقترحات التطوير، ورقة بحث مقدمة

بالملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، 10 ماي 2010

142-صائع (عبد الرحمان): تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، أبعاد القطبة وبعض البدائل الممكنة، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس إتحاد الجامعات العربية، بيروت

143-طارق (عبد الرؤوف) عامر (محمد): تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، ورقة بحث بالملتقى الدول، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 11، 22 نوفمبر 2006

144-عبد المؤمن (محمد زكي)، التجربة الماليزية في التعليم العالي المبني على مخرجات التعليم، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 13، 11 أكتوبر 2010، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،

145-عدمان (مريزق)، كريم قاسم، التدريب الموجه بالأداء للمواطنة بين سياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 10 ماي 2013 ص 25 .

146- عليان (عبد الله الحولي): محاضرة تكلفة التعليم، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010/2009

147-عمار (معمار)، تقويم حجم الاستثمار الحكومي على مجال البحث العلمي وأهمية فتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص في عملية تمويل البحث العلمي، الملتقى الوطني الأول، تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة متطلبات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 20 /05 /2010

148-غانم (محمد)، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التعليمية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس إتحاد الجامعات العربية، بيروت (لبنان)، نيسان، 2000

149-فتحي(درويش)، غشية محمد: الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقاتها في التعليم الجامعي المصري "دراسة تحليلية"، المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي، جامعة القاهرة، مركز تطوير التعليم العالي،2002

150-قوي(بوحنية)، السياسة التعليمية الجامعية، دراسة قانونية سياسية، دفاثر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد الثاني جانفي 2010

151- -----،الأداء المتميز للمنظمات التعليمية: تسويق الجامعات عالميا من خلال

مدخل الجودة الشاملة، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير 8-9مارس 2005

152- -----، ورقة بعنوان - واقع تنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم العالي في

ظل الاقتصاد المعرفي-الحالة الجزائرية - ورقة مقدمة: ضمن أشغال المؤتمر تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي التحديات وأفاق المستقبل الخرطوم اتحاد مجالس البحث العلمي العربية -المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية السودان أيام 6- 8 نوفمبر 2013
153-قوجيل(محمد)، دور الجامعة في التنمية من خلال تجربة الحاضنات، ورقة بحث مقدمة بالملتقى الدولي تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2010/5/10،

154-مدوري (عبد الرزاق)، عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)، ورقة بحث مقدمة بالمؤتمر الدولي تقويم أثار برامج الاستثمارات

155-مداح (لخضر) علي (عبد الله)، التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، ورقة بحث بالملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في

الاستجابة لمتطلبات سوق النقل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور

الجلفة، 20 / 5 / 2010

156-محمد فؤاد محمد (إيمان)، تكوين رأس المال البشري: التنمية البشرية في مصر، المؤتمر العملي 22 للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2000،

157-محمد إبراهيم عطوة مجاهد: التعليم العالي بين حتمية التوسع في وجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجه مع التركيز على أزمة كليات التربية، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة المنصورة، 3-4 أبريل 2001،

158-محمد (سيد أبو السعود جمعة): تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعليم للمستقبل، الرياض، مارس 2009

159-محمد (عبد الله المنيع): أسس تقويم الدراسات العليا في جامعة الملك سعود، وبعض الجامعات الأمريكية"، الاجتماع الثاني لعمداء ومسؤولي الدراسات العليا بجامعة دول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2004

160-يحي (أبو زكرياء): التجارب الاشتراكية في الجزائر وآثار تحولها إلى سياسات السوق وأثر العولمة وإعادة الهيكلة، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2005

(ب) بالفرنسية:

161-BOUDAUD, fatima, " Compétitivité par la recherche scientifique", Actes de la 4^{ème} Semaine Scientifique Nationale des Universités 16-21 avril 2005, Sur le Thème: la formation défis du 21^{ème} Siècle, Université Abou-beker BBELKAID, Tlemcen, 2005.

162-Filali Boumediene, «Innovation et Partenariat Entreprise-
Université en Algérie quel Rapprochement », La Revue de
L'innovation . V°10, New York,2005.

الجرائد واليوميات:

163-باديس (محمد)،الجامعات الجزائرية خارج التصنيف ، جريدة الشروق اليومي،
العدد 4551 سبتمبر 2014

164- مرابط (حسان) ، الجزائر ضمن قائمة الدول المتصدرة للسرقات الأدبية في العالم،
جريدة الشروق اليومي ، العدد4593، الأحد 21 ديسمبر 2014

165- عثمان (لحيائلي)، الجزائر تغرق في مستنقع النفط يومية الخبر الموافق ل الخميس
23 أوت 2012

الوثائق الالكترونية:

166-فراج(عبد الرحمان). (2010). الوصول الحر للمعلومات " طريق المستقبل
في الأرشفة والنشر العلمي".

www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/.../213-234.pdf

تم الاطلاع بتاريخ:2014/09/18

167-راجي عنايت اقتصاد جديد لمجتمع المعلومات:

http://futuristics.blogspot.com/2014/02/blog-post_14.html

تم الاطلاع بتاريخ:2014/09/18

168-منصور فرغل: الاستثمار في رأس المال البشري والعائد من التعليم ، 16 المنتدى
الغربي لإدارة الموارد البشرية، الموقع:

www.hrdiscussion.com/hr5168.html.

تم التصفح بتاريخ: 2014/08 /06

169-محمد الشريف بشير: استثمار البشر في ماليزيا، من موقع:

www.islamonline.net

تم الإطلاع على المقال بتاريخ: 2014 /08 /20

173-محمد بن عطية الحارثي، الدراسة في سنغافورة فرصة تنافسية للمبتدئين، ورقة بحثية
من الموقع:

www.islamonline.net

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2014/08/20

170-عبد الجليل التميمي . تداعيات العولمة على التعليم العالي في البلاد العربية

[http://midad.org/invision/upload/index.php?showtopic=18251&mode=t](http://midad.org/invision/upload/index.php?showtopic=18251&mode=threaded-)
hreaded-

171-سليمان عربيات ، استراتيجيات التعليم العالي في ظل العولمة .

[http://taakhinews.org/tasearch/wmview.php?artID=3396\)](http://taakhinews.org/tasearch/wmview.php?artID=3396)

172-متولي، ناريمان إسماعيل.. الإبداع المعرفي و الأكاديمي في عصر المعلوماتية " بين
الأرشفة الذاتية و الوصول الحر للمعلومات"

: www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/.../171-214.pdf

تم التصفح بتاريخ 2014/09/22

173-حسانه محيي الدين، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ،على خط:

<http://www.arabcin.net/arabic/5nadweh/authors/mohialdein.htm>
[authors/mohialdein.htm](http://www.arabcin.net/arabic/5nadweh/authors/mohialdein.htm)

تم التصفح بتاريخ 2014/09/22

174 هيكله جامعة زيان عاشور الجلفة:

<http://www.univ-djelfa.dz/ar/index.php/etudiant>

تاريخ التصفح: 2014/09/05

175- إحصائيات خاصة بجامعة قاصدي مرياح وقلة:

[/http://www.univ-ouargla.dz/index.php/fr](http://www.univ-ouargla.dz/index.php/fr)

تاريخ التصفح: 2014/09/05

176- إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ليلي رزقان مشكلات الجامعة الجزائرية دراسة

ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف على الرابط:

<http://revues.univ-setif2.dz/index.php?id=718>

تاريخ التصفح: 2014/09/08

177- المعتز بالله إضرابات واعتصامات بمختلف الكليات بجامعة باتنة:

<http://www.elbilad.net/article/detail?id=21357>

تاريخ التصفح: 2015/01/06

178- إحصائيات خاصة بالمخابر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

<https://www.mesrs.dz/ar/accueil>

تاريخ التصفح: 2014/12/22

179-الجامعة الجزائرية واقع وأمال الدكتور ميلود ولد الصديق :

<http://oussedikfawzi.com/?cat=19>

تاريخ التصفح: 2014/12/18

180-المدرية العامة للبحث العلمي:

<http://www.nasr.dz>

تاريخ التصفح: 2015/01/03

181-تقرير المعرفة العربي للعام 2010-2012 التقرير العام:

www.mbrfoundation.ae/Arabic/pages/

تاريخ تصفح الموقع 2014/09/14

Résumé:

Le monde d'aujourd'hui assiste à une rude concurrence dans tous les domaines et spécialement dans le domaine économique, qui compte essentiellement sur les nouvelles technologies et les techniques évoluées qui accentuent et renforcent la concurrence entre les sociétés économiques au sein d'une économie mondialisée qui dépend grandement des connaissances générales accumulées, en effet l'investissement dans le capital Humain reste le facteur primordial qui fait la différence, c'est pour cela que les pays occidentaux s'acharment à garantir une main d'œuvre hautement qualifiée pour la gestion de leurs différents secteurs économiques. Cette mission a été assignée particulièrement aux établissements de l'enseignement supérieur et aux centres de recherches qui encadrent et forment cette main d'œuvre. Conséquence faite, les établissements de l'enseignement supérieur sont devenus étroitement liés à leur univers économiques et fusionnent avec les priorités du développement économique, ainsi chez de nombreux Etats, il est devenu l'un des secteurs les plus stratégiques à qui l'on consacre d'énormes enveloppes budgétaires, et notamment en Algérie. Depuis l'indépendance l'Algérie tente de faire bondir son économie, ainsi elle a adopté plusieurs stratégies de développement, parti d'un système purement socialiste, l'Algérie aboutira à l'ouverture de son économie au début des années quatre-vingt-dix, puis avec les nouveaux programmes de développement qu'elle entamera au début des années deux mille leur consacrant d'énormes enveloppes financières. Le secteur de l'enseignement supérieur n'aura pas été négligé puisqu'il aura hérité du programme de subvention à la revivification économique de (2001-2004), ainsi que le programme d'aide au développement de (2005-2009), ce qui accentue sur

l'importance de notre étude qui part de l'hypothèse que l'enseignement supérieur est devenu la principale base de toute économie. Comme on ne peut aujourd'hui imaginer une économie pleinement développée et épanouit sans qu'il y ait des établissements universitaires et des centres de recherches qui la soutiendraient avec de nouvelles innovations technologiques et une main d'œuvre hautement qualifiée. L'importance de notre étude s'affiche aussi dans le cadre de l'étendue de l'efficacité des établissements de l'enseignement supérieur, particulièrement en vue des sommes colossales consacrées par l'Etat a ce secteur. Ainsi notre étude revêt toute son importance à pouvoir évaluer et estimer le rendement de cet important secteur dans le développement de la nation ; pour cela nous avons mené une étude et une analyse sur les résultats des dépenses publiques dans le secteur de l'enseignement supérieur de 1967 à 2012 en trois chapitres ; dans le premier chapitre nous avons abordé tout ce qui rentre dans la théorie et la définition se rapportant à l'enseignement supérieur et aux dépenses publiques comme nous avons démontré auparavant l'étroite relation entre eux, sans oublier qu'aujourd'hui l'enseignement supérieur est devenu un but stratégique pour l'ensemble des pays quelque soit leur situation développés ou sous-développés ; ils mettent à disposition tous les moyens nécessaires pour révolutionner ce secteur en vue de l'optimiser pour atteindre un niveau de rendement hautement élevé. On s'est donc servi de trois exemples qu'on a abordés dans la dernière section du premier chapitre et qui sont respectivement le Japon, Singapour et la Malaisie qui ont opté pour l'enseignement en vue de réaliser un développement et une croissance multilatérale ce qui s'est avéré être une totale réussite. Dans le second chapitre on s'est longuement étalé sur les dépenses publiques dans le secteur de l'enseignement supérieur dans le cadre de l'économie dirigée que nous avons

illustré avec une petite analyse approfondie sur cette expérience de l'enseignement supérieur qui s'est révélée être infructueuse ; en effet les seuls résultats pouvant être qualifiée d'encourageant étaient par rapport à l'augmentation du nombre d'étudiants et la naissance de nouvelles universités avec une absence incontestable d'efficacité ce qui renforce et atteste de l'exactitude de notre première hypothèse. Mais aussi avec la chute des prix du pétrole à la fin des années quatre-vingt et au début des années quatre-vingt-dix qu'on a communément appelé la période de crise ; il s'est avéré que l'Algérie ne disposait pas d'une stratégie approprié pour relever l'économie nationale et que le secteur de l'enseignement supérieur est comme les autres secteurs qui bénéficient tous de leur part budgétaire issus des recettes du pétrole, une réalité sur laquelle on s'est arrêté. Dans le troisième chapitre de notre étude on essayera d'affirmer l'exactitude de notre deuxième hypothèse. C'est-à-dire que l'Algérie ne dispose pas réellement d'une structure et d'une stratégie approprié et étudié pour relever l'économie nationale et ça revient principalement à la nature de l'économie Algérienne qui dépend principalement des recettes liées à l'exploitation des champs pétroliers ; qui subviennent aux différentes dépenses qu'engage l'état sur l'ensemble des autres secteurs même si cela se répercute négativement sur le rendement de ces secteurs. Par rapport au troisième chapitre au cours du quel on a connu plusieurs nouvelles réformes visant à rectifier le déficit que connaissait ce secteur auparavant et qui survient après conseil de la commission de redressement du système éducatif, ces réformes coïncident avec la montée des prix du pétrole ainsi l'Algérie dispose de recettes nécessaires pour engager de nouvelles dépenses notamment avec la mise en place de nouveaux programme de développement dont le cout a dépassé les 370 milliards de Dollars ; ce qui donne un aperçu sur la volonté

des pouvoirs publics à vouloir redresser et développer le secteur de l'enseignement supérieur notamment en engageant de grosses dépenses suivies de la création de nouvelles structures et de nouvelles universités qui s'inspirent principalement de l'environnement économique du pays ; néanmoins les résultats que l'on recensé dans le deuxième chapitre après avoir étudié le rendement du système L.M.D, nous démontre que l'université reste toutefois isolée de son environnement et que les établissements en générale n'accorde pas entièrement leur confiance aux diplômés des universités Algériennes, et ont souvent recours à une main d'œuvre étrangère soit disant plus expérimentée, un constat qui malheureusement s'applique aussi quelques fois aux entreprises publiques. Un constat qui confirme que l'université n'a évolué qu'en terme de nombre des étudiants puisque la qualité de l'enseignement dispensé reste au même niveau, ceci selon la troisième et quatrième hypothèses. Malgré les énormes dépenses engagées dans le secteur de l'enseignement supérieur au cours des dernières années n'empêche que l'efficacité reste absente une réalité qui fait que le secteur de l'enseignement supérieur est pareil aux autres secteurs il bénéficie lui aussi des redistributions des recettes des champs de pétrole ; mais qu'en sera-t-il lorsque l'Etat sera inapte à assurer les ressources nécessaires pour engager ces traditionnelles dépenses, comme cela s'est produit au cours de la crise des années quatre-vingt-dix : le secteur de l'enseignement supérieur deviendra complètement inapte faute d'autres éventuelles ressources financières.

الفهرس

رقم الصفحة	الجدول
54-53	الجدول رقم(1): جدول يوضح أهم النظريات والقوانين المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة.
92	الجدول رقم(2): جدول يوضح تطور عدد الطلبة للفترة(1962-1669)
93	الجدول رقم(3): جدول يوضح تطور عدد الأساتذة حسب الجنسية للفترة(1969/1963)
94	الجدول رقم(4): جدول يوضح نسبة الطلبة المتخرجين من 1969/1967
106	الجدول رقم (5): جدول يوضح تطور ميزانية التعليم العالي من (1990/1971)
110	الجدول رقم(6): تطور عدد هيئة التدريس حسب الجنسية
110	الجدول رقم (07):تطور عدد المتخرجين من 1970الى1979.
113	الجدول رقم: رقم(8): تطور عدد الطلبة المسجلين 1990/1980
122	الجدول رقم(09): جدول يوضح تطور عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي
124-123	الجدول رقم(10):تطور عدد هيئة التدريس حسب الرتب ونسبة الجزارة (1998/1991)

	الجدول رقم (11): يوضح مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي
132	الجدول رقم (13): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
135	الجدول رقم 13 يوضح نسبة النمو داخل قطاع المحروقات وخارجها مع معدل النمو للنتائج المحلي الخام الحقيقي 13
140	جدول رقم 14 : التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014
142	الجدول رقم(15):التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي
144	الجدول رقم(17):تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي
144	الجدول(18):تطور ميزانية التعليم العالي
146-145	الجدول رقم (19): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية للفترة المخطط الخماسي
168	الجدول رقم(20): يوضح توزيع عينة الدراسة
169	الجدول رقم(20): يبين النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة فقرات المحور الأول
173-172	الجدول رقم (21): يوضح النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان
178-177	الجدول رقم(22): يوضح النسب المئوية لاستجابات أفراد العينة لفقرات المحور الثالث من الاستبيان

فهرس الأشكال :

رقم الصفحة	الشكل
23	الشكل رقم (01) يوضح الكفايات الواجب توفرها في خريج الجامعة
25	الشكل رقم (02) الكفايات الثمانية الخاصة بخريج الجامعة حسب البرلمان الأوروبي
49	الشكل رقم (3) يوضح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي ونظرته للإئفاق العام
69	الشكل رقم (4) : حصة القطاع الغير الحكومي من الجامعات في البلدان العربية
119	الشكل رقم(6):التنظيم الإداري للكليات
119	الشكل رقم(07):الهياكل البيداغوجية والعلمية في الكلية
157	الشكل رقم(8): شكل يوضح المسار التكويني بالنظام L.M.D

فهرس الموضوعات:

رقم الصفحة	الموضوع
2	الإهداء
3	شكر وامتنان
4	المقدمة
14	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي
15	المبحث الأول: ماهية التعليم العالي.
15	المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي.
19	المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي.
26	المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي.
38	المبحث الثاني: الإطار النظري لسياسات الإنفاق العمومي
38	المطلب الأول: تعريف النفقة العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي.
45	المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي
53	المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام والانتقادات الموجهة لسياسات الإنفاق.
59	المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم العالي ومردود يته الاقتصادية والاجتماعية
60	المطلب الأول: الإنفاق على التعليم العالي
70	المطلب الثاني: إنتاجية التعليم العالي
76	المطلب الثالث: بعض النماذج الرائدة في الاستثمار في التعليم العالي

85	خلاصة الفصل الأول
86	الفصل الثاني: أثر الإنفاق العمومي على قطاع التعليم العالي في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1998)
88	المبحث الأول: نشأة الجامعة الجزائرية ووضعها غداة الاستقلال.
88	المطلب الأول: الجامعة بعد الاستقلال مرحلة التسيير التلقائي (1963-1969)
94	المطلب الثاني: تنظيم قطاع التعليم العالي بعد الاستقلال "الهيكلة" نظرة في المراسيم والقوانين (1963-1969)
97	المبحث الثاني: الخيار الاشتراكي للتنمية ونصيب قطاع التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام.
97	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال (البرامج والأهداف)
105	المطلب الثاني: نصيب قطاع التعليم العالي من الإنفاق العام في فترة المخططات من (1971-1989)
107	المبحث الثالث: أهم الإصلاحات والسياسات المتبناة بقطاع التعليم العالي خلال هذه المرحلة (1971-1989)
107	المطلب الأول: إصلاحات مرحلة السبعينات (1971-1979)
111	المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي في مرحلة الثمانينات (1980-1989)
115	المبحث الرابع: قطاع التعليم العالي في ظل الأزمة الاقتصادية وتراجع الإنفاق العام
115	المطلب الأول: الإنفاق على التعليم العالي في مرحلة الأزمة الاقتصادية
117	المطلب الثاني: إصلاح التعليم العالي خلال التسعينات (1989-1998) مرحلة الانفتاح
122	المطلب الثالث: قراءة في بعض المؤشرات الكمية لتطور القطاع في مرحلة الانفتاح (من 89-1998)

127	خلاصة الفصل الثاني
128	الفصل الثالث: قطاع التعليم العالي بين التحرير الاقتصادي وتراجع الإنفاق العام
129	المبحث الأول: انتعاش الإيرادات النفطية وعودة الإنفاق العام و تطور نصيب القطاع 2012/2001
130	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الجديدة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات
139	المطلب الثاني: نصيب قطاع التعليم العالي من الإنفاق في الفترة الممتدة من 200 إلى 2012
147	المبحث الثاني: هم الإصلاحات التي عرفها القطاع خلال هذه المرحلة : LMD.نظام
150	المطلب الأول :إختلالات الجامعة الجزائرية والحلول المقترحة (L.M.D)
155	المطلب الثاني: تطبيق نظام L.M.D بالجزائر
166	المبحث الثالث :تقييم مردودية قطاع التعليم العالي في ظل الإنفاق العمومي .
167	المطلب الأول:دراسة مسحية للاتجاهات عمداء ومخابر البحث حول نجاعة الإصلاحات في التكفل بمشاكل الجامعة(مشكلة التأطير والمناهج)
172	المطلب الثاني: تحليل اتجاهات المبحوثين حول سياسة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي
187	المطلب الثالث:الحلول المقترحة للنهوض بالجامعة الجزائرية(الجودة الشاملة)
191	خلاصة الفصل الثالث
192	الخاتمة العامة

196	التوصيات والاقتراحات
197	الملاحق و الأشكال
	قائمة المراجع
	الملخص بالفرنسية

Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Département de Sciences Politiques et des Relations
internationales
Ecole doctorale des Sciences Politiques et du Droit

Thème:

**Répercussion des politiques des dépenses
publiques sur le secteur de l'enseignement
supérieur en Algérie (1967-2012)**

Mémoire en vue d'obtention du diplôme de Magistère en sciences
politiques Spécialité : Politique Générale

Préparé par l'étudiant:

Mohammed Saïd BENGHENIM

Promotrice:

D^r. Fadhila AKKACHE

Les membres du jury

D^r. Mohammed TADJER.....Enseignant.....université Mouloud
MAMMERY de Tizi-Ouzou.....Président

D^r. Fadhila AKKACHE.....Maitre conférence (A) à l'Université
Mouloud MAMMERY de Tizi-Ouzou.....Promotrice

D^r.Bouhnia GOUI.....Enseignant.....Université Kasdi MERBAH de
Ouargla.....Examineur Année

Universitaire 2014/2015